

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

عنوان المذكرة:

علاقة التضخم بالأجور في الجزائر
خلال الفترة (1970-2005)
دراسة قياسية اقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
فرع الاقتصاد الكمي

تحت إشراف:

أ.د/ تومي صالح

إعداد الطالبة:

مطاهي خديجة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	د/رعاد علي
مقررا	أ.د/ تومي صالح
عضوا	أ.د/ حشمان مولود
عضوا	د/ قصاب سعيدة
عضوا	أ/ بوجراة سهيلة

السنة الجامعية: 2008-2009

الإهداء

إلى والدي العزيزين.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى أساتذتي وزملائي.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب و من بعيد.

إلى كل من دفعني إلى طريق العلم والمعرفة.

أهدي ثمرة جهدي

كلمة شكر

أتقدم بوافر الشكر للأستاذ الدكتور تومي صالح الذي منحني من وقته الثمين وقوم زلتي وزودني بنصحه وإرشاداته وأمدني بما أحتاجني في إنجاز هذا البحث فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ حشمان مولود والأستاذ رعاد علي على نصائحهم وتوجيهاتهم القيمة.

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ-ث	مقدمة عامة
2	الفصل الأول: التضخم و الأجور في النظرية الاقتصادية
3	I-1- التضخم في النظرية الإقتصادية.
3	I-1-1- تعريف.
4	I-1-2- أسباب التضخم.
4	I-1-2-1- نظريات الطلب .
6	I-1-2-2- نظريات العرض .
7	I-1-3- أنواع التضخم .
7	أ-تحكم الدولة في جهاز الأثمان.
8	ب-تعدد القطاعات الاقتصادية .
8	ج- مدى حدة الضغط التضخمي.
9	د-التوازن بين كمية النقود و كمية الإنتاج .
9	I-1-4- آثار التضخم .
9	I-1-4-1- أثر التضخم على توزيع الدخل .
9	I-1-4-2- اثر التضخم على ثروة الفرد.
10	I-1-4-3- أثر التضخم على الادخار القومي .
10	I-1-4-4- أثر التضخم على الاستثمار .
10	I-1-4-5- أثر التضخم على احتياطي العملات الأجنبيةة و ميزان المدفوعات.
10	I-1-5- السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم .
10	I-1-5-1- السياسة النقدية.
11	I-1-5-2- السياسة المالية .
12	I-2- الأجور في النظرية الاقتصادية.
12	I-2-1- تعريف.
12	I-2-2- أنواع الأجور .

الصفحة	المحتوى
14	I - 2-3-2- الأجر عند المفكرين الاقتصاديين .
15	أ- الأجر عند آدم سميث.
15	ب- الأجر عند دافيد ريكاردو .
15	ج- الأجر عند كارل ماركس .
16	I - 3-3-2- النظريات الاقتصادية المفسرة لتحديد الأجر.
16	أ- نظرية حد الكفاف .
17	ب -نظرية رصيد الأجر.
17	ج- نظرية الإنتاجية الحدية .
18	د- نظرية العرض و الطلب .
18	هـ-نظرية المساومة الجماعية .
20	I - 2-3-4-سوق العمل و تحديد الأجر عند النيوكلاسيك و كينز.
20	أ - عند النيوكلاسيك .
21	ب- التحليل الكينزي للأجر.
22	I - 2-4-المحددات الاقتصادية للأجر .
22	I - 2-4-1-الدخل الوطني.
23	I - 2-4-2-الإنتاجية.
24	I - 2-4-3-البطالة.
25	I - 3-علاقة التضخم بالأجر.
28	I - 3-1- علاقة فليبس.
29	I - 3-2-نقد منحى فليبس .
29	I - 3-2-1- المدرسة النقدية .
30	I - 3-2-2- فرضية تسارع التضخم.
30	I - 3-2-3-نظرية التوقعات الرشيدة.
31	I - 3-3-الركود التضخمي .
32	I - 3-3-1- وجهة نظر النقديين .
32	I - 3-3-2- وجهة نظر النيوكنزيين .
32	I - 3-4-الرقابة على الأجر.

الصفحة	المحتوى
36	الفصل الثاني: التضخم وعلاقته بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005
37	Π-1-1- واقع التضخم في الجزائر .
38	Π-2- مسار التضخم في الجزائر.
39	Π-3- أسباب التضخم .
39	Π-3-1- الأسباب النقدية .
41	Π-3-2- الأسباب المالية .
42	Π-3-2-1- تزايد النفقات العامة .
43	Π-3-2-2- سياسة الأجور.
43	أ- نظام الأجور الموروث 1963-1973.
45	ب- تدخل الدولة في تحديد الأجور 1974-1984 (النظام المركزي).
48	ج- القانون الأساسي العام للعامل و دوره في تحديد الأجور 1985-1990.
50	د- مرحلة اقتصاد السوق.
57	Π-3-3- الأسباب الهيكلية.
57	أ- التضخم الناشئ من وضعية التخلف.
57	ب- التضخم الجهوي .
58	ج- التضخم المستورد .
60	Π-3-4- الأسباب المؤسسية.
60	أ- تضخم الندرة.
61	ب- التضخم الانتقالي.
61	Π-4- الإجراءات المتخذة لمواجهة التضخم .
61	Π-4-1- السياسة النقدية .
61	أ- سعر إعادة الخصم .
62	ب- نسبة الاحتياطي القانوني و استرجاع السيولة.
63	Π-4-2- السياسة المالية.
63	أ- تحرير الأسعار .
65	ب- السياسة الضريبية .
66	ج- سياسة الأجور.

الصفحة	المحتوى
70	الفصل الثالث : تقدير حلقة أجر - سعر في الجزائر.
71	III-1-النماذج المفسرة لعلاقة الأجور بالأسعار .
71	III-1-1-نموذج تمبرغن Timbergen
71	III-1-2- نموذج كلاين-غولدبارجر Klein -Goldberger
72	III-1-3-نموذج MPS (ANDO1974) .
72	III-1-4-نموذج STAR (فرنسا) .
73	III-2-صياغة النموذج.
74	III-3-التحليل البياني لمتغيرات الدراسة .
74	III-4-اختبار السببية بين الأجور و التضخم.
76	III-5-تقييم النتائج .
78	III-6-اختبار استقرار النموذج .
78	III-7-المحاكاة.
79	III-7-1-حل النموذج.
80	III-7-2-أنواع المحاكاة .
81	III-7-3-اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ.
83	III-7-4-نتائج المحاكاة .
85	III-8-الاختبار الإحصائي لعلاقة فليس وتطوراتها في الاقتصاد الجزائري في الفترة 1970-2005.
85	III-8-1-تقدير علاقة فليس التقليدية ومدى مطابقتها لواقع الاقتصاد الجزائري.
88	III-8-2-منحنى فليس والاعتبار الخاص بالتوقعات.
91	III-8-3-منحنى فليس في اقتصاد مفتوح .
92	III-8-4-منحنى فليس ونظرية التوقعات الرشيدة.
96	الخاتمة العامة.
101	المراجع.
108	الملاحق .

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

1- فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
38	معدل التضخم المتوسط في الفترة (1970-1990).	1
42	تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (2000-2005).	2
44	تفاوت متوسط الأجور بين مختلف القطاعات حسب المناطق لفئة الإطار.	3
46	أهم تدخلات الدولة في تحديد الزيادات في أجور عمال القطاع غير الزراعي.	4
47	نسبة الأجور الموزعة في القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني.	5
47	نسبة تغير الأجور إلى نسبة تغير الإنتاج الإجمالي k1 .	6
50	تطور السيولة النقدية و الاستثمار العمومي خلال فترة تطبيق القانون الأساسي العام للعامل.	7
51	تطور الاتفاقيات الجماعية خلال الفترة (1992-1997).	8
52	تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية مابين (1993-1997) (الأساس 100 في 1989).	9
53	تطور مؤشرات القدرة الشرائية للأجراء في الفترة (1993-1996) .	10
53	تطور الرقم الاستدلالي لمتوسط الأجور حسب المؤهلات (الأساس 100 في 1989).	11
54	تطور معدل نمو الأجور و الأسعار خلال الفترة (1990-2005).	12
56	تطور المداخيل في الفترة (1997 - 2004)	13
78	اختبار استقرار النموذج.	14
84	تقييم نتائج المحاكاة باستخدام المقاييس الجبرية.	15
84	نتائج التنبؤ التاريخي لمعادلات النموذج خلال الفترة (2003-2005).	16

2- فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	ارتفاع المستوى العام للأسعار	3
2	الأجر في المدى الطويل حسب نظرية حد الكفاف.	19
3	الأجور حسب نظرية الإنتاجية الحدية	19
4	تغيرات الأسعار و الناتج نتيجة انتقال العرض الكلي	22
5	تضخم التكاليف مع تطبيق سياسة تهدف إلى تحقيق مستوى عال من التوظيف	25
6	منحنى فيليبس	28
7	منحنى فيليبس في المدى الطويل.	30
8	تغيرات السيولة النقدية خلال الفترة (1989_2005)	41
9	تطور مستوى العام للأسعار خلال الفترة (1974-1984)	48
10	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الفترة (1990-2004)	55
11	تطور عدد الإضرابات خلال الفترة (1990-2004)	56
12	نصيب السلع الغذائية من الحجم الكلي للواردات خلال الفترة 1980-1989	58
13	ممنو الجزائر خلال الفترة (1992-2005)	60
14	تطور معدل إعادة الخصم في الفترة (1990-2005)	62
15	تطور الأجور الاسمية والمستوى العام للأسعار في الفترة (1970-2005).	74
16	علاقة معدل التضخم بمعدل البطالة في الأجل الطويل .	86

المقدمة العامة

سمح تشخيص الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و حتى السياسي بوضع تصور واقعي و حقيقي للاقتصاد الوطني من خلال تحديد أدوات السياسة الاقتصادية و المتمثلة في الخطط التنموية التي عملت على تجسيد خيار التصنيع الذي ركز على تطوير الصناعات القاعدية و التي احتلت أكبر نسبة من حجم الاستثمار، و أصبح قطاع المحروقات قائدا للنمو في الاقتصاد الوطني مما أدى إلى اختلال منظومة الإنتاج و التبعية المفرطة لإيرادات الجباية البترولية، بالإضافة إلى تزايد الطلب الذي قابله محدودية العرض و عدم مرونته، مما انعكس سلبا على معدلات التضخم بالرغم من تدخل الدولة لتثبيت الأسعار أو السماح لها بالارتفاع في حدود ضيقة بشكل يتماشى مع احتياجات التخطيط حيث ساعدت الوفرة المالية الخارجية خلال فترة التسيير المركزي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات على إخفاء جوانب هامة من الاختلال الهيكلي الذي شهده الاقتصاد الوطني بين العرض و الطلب الإجماليين فيما يخص العرض فقد تميز بتدني مستوى الناتج و ارتفاع حجم الواردات لتلبية الطلب المتزايد على السلع و الخدمات المختلفة الناجمة عن ارتفاع المداخل الموزعة خاصة منها الأجور و التي نحاول من خلال بحثنا التركيز على دورها و مساهمتها في إحداث التضخم من خلال تحليل دور الحكومة التي يقع على عاتقها تحديد سياسات الأجور الوطنية المناسبة للفترات التنموية المختلفة و بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة، حيث تمت الإجراءات الحكومية في هذا المجال بمراسيم و خلال مدة طويلة نسبيا .

عملت سياسة الأجور في إطار الاقتصاد المسير مركزيا على تشجيع الإنتاج و المساهمة في توزيع القوى البشرية بشكل يتلاءم مع المشاريع الاقتصادية و الخطط التنموية على المستوى القومي وذلك بالتركيز على بعض الصناعات دون الأخرى، و قامت السلطات العمومية بتحديد مبالغ معينة باعتبارها بنودا مخصصة للأجور لكل قطاعات الاقتصاد الوطني و مما لا شك فيه أن الارتفاع المتزايد و المستمر للأجور يلعب دورا هاما في مجال التطورات الاقتصادية خاصة من حيث رفع مستويات المعيشة للعمال، و يكمن السبب المباشر و الفعال في ارتفاع معدلات الأجور و تكاليف المعيشة في إطار الاقتصاد المسير مركزيا في إعادة توزيع الربح البترولي على أفراد المجتمع .

أدى انخفاض أسعار البترول سنة 1986 إلى بروز الاختلال الذي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري و التي شكلت في مجموعها قيودا انعكست سلبا على مظاهر التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية، و مع ضيق هامش الاختيارات فإن التصور التنموي للاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يتم إلا في إطار اقتصاد السوق، تحت قيود التسوية الهيكلية التي وضعها البنك العالمي و صندوق النقد الدولي.

شهد دور الدولة تعديلا في مجال علاقات العمل و أصبحت الأجور تحدد وفقا للتفاوض الجماعي داخل المؤسسات ، فحرية الحركة النقابية و منحها حق الإضراب و وسائل تسمح بالضغط

والمساومة من أجل تحقيق أهدافها الخاصة برفع الأجور و بالتالي تزويد الاقتصاد بمبالغ نقدية تؤثر على مستويات الأسعار.

ضمن هذا الإطار حددنا إشكالية البحث كالتالي :

ما هي طبيعة العلاقة بين التضخم و الأجور في الجزائر ؟

تدرج تحت هذه الإشكالية و بغية الإحاطة بجوانب الموضوع الإشكاليات الفرعية التالية و التي نحاول الإجابة عنها خلال الفصول البحث:

- كيف يتم التأثير المتبادل بين الأجور و التضخم حسب النظرية الاقتصادية ؟

-هل للأجور مسؤولية في إحداث التضخم في الجزائر؟

- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمكافحة التضخم ؟

- هل النموذج المقدر مستقر و هل يمكننا إجراء التنبؤ المستقبلي من خلاله ؟

-هل علاقة فليبيس بمختلف تطوراتها محققة في الاقتصاد الجزائري ؟

فرضيات البحث :

للإجابة على الأسئلة السابقة نفترض مايلي :

1- وجود علاقة سببية بين الأجور و التضخم في الجزائر.

2- أثر الأجور على التضخم أكبر من أثر التضخم على الأجور .

3- النموذج مستقر وبالتالي يمكن إجراء تنبؤات مستقبلية بناء عليه .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في محاولة تحديد سياسات الأجور التي تسمح بتحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد و ضمان رفاهية المجتمع .

أهداف البحث :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

1- إبراز الأساس النظري و التحليلي لظاهرة التضخم و مدى تأثير معدلاتها بارتفاع مستوى الأجور .

2- استخدام أدوات القياس الاقتصادي لدعم التحليل النظري لحلقة أجر - سعر .

3- تحليل سياسات الحكومة المتبعة في توزيع الأجور و مدى ربطها بالأسعار خاصة مع التدهور المستمر في القدرة الشرائية .

أسباب اختيار الموضوع :

توجد عدة أسباب قادتنا إلى اختيار هذا الموضوع يمكن حصرها في :
- يساهم الأجر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية من خلال رفع الإنتاجية لذا فهو يحتاج إلى دراسات تهتم بمحدداته مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

-رغبة الباحثة في استخدام تقنيات و أدوات القياس الاقتصادي في تقدير حلقة أجر - سعر في الجزائر وتوضيح النتائج المترتبة عنها مما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة لرفع الأجور أوتثبيتها والتحكم في حجم العمالة.

-إضافة إلى ما سبق تعتبر هذه الدراسة عملا مكملا للبحث الذي قام به الأستاذ مولود حشمان في رسالته لنيل شهادة الدكتوراه والتي عالج فيها موضوع -محددات الأجر في الجزائر- وللبحث الذي قامت به الأستاذة مليكة يحيات لنيل شهادة الدكتوراه والمعنون بـ :إشكالية البطالة والتضخم خلال الفترة (1970-2005).

المنهج المستخدم في الدراسة :

اقتضت طبيعة البحث و تخصص الطالبة استخدام كل من المنهج التحليلي في محاولة لفهم الأسس والعلاقات المفسرة للتضخم و الأجور بناء على النظرية الاقتصادية ،مع استخدام المعطيات الكمية والمتمثلة في الرسوم البيانية والنسب المئوية وحساب المعدلات لتحليل مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، أما المنهج الاستقرائي فقد تم استخدامه لتقدير النموذج و اختبار صحة الفرضيات الموضوعية.

حدود الدراسة:

حددت الدراسة في إطارين زماني و مكاني بالنسبة للإطار المكاني فقد تم حصر الموضوع في دراسة واقع التضخم و علاقته بالأجور في الجزائر خلال فترة التسيير المركزي ومرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق و التي تمثل الإطار الزمني الذي يمتد من سنة 1970 إلى غاية سنة 2005 حسب ما توفر لدينا من معطيات.

صعوبات البحث :

- غياب الدراسات التي تهتم بأثر الأجور على التضخم في الهيئات الرسمية و نقصها في الجامعات .

- نظرا لأهمية الأجور والتضخم والعلاقة بينهما فإن كل عنصر يتطلب دراسة منفردة خاصة به وقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية والتي عادة ما يتلقاها الباحثون في القياس الاقتصادي.

الإطار البحثي:

استدعت الإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات الموضوعة أن نعالج الموضوع في ثلاثة فصول :

الفصل الأول: التضخم والأجور في النظرية الاقتصادية.

يتضمن هذا الفصل ثلاث محاور أساسية وهي:

1-1- التضخم في النظرية الاقتصادية : نتعرض في هذا الجزء إلى تعريف التضخم ، أسبابه أنواعه وكذا الآثار التي يحدثها في الاقتصاد لنصل إلى السياسات الاقتصادية المنتهجة في مكافحته.

1-2- الأجور في النظرية الاقتصادية : نبدأ بتعريف الأجور ، أنواعها ، النظريات الاقتصادية المفسرة لها بالإضافة إلى محدداتها الاقتصادية.

1-3- علاقة الأجور بالتضخم : نركز في هذا الجزء على دور الأجور في إحداث حلقة أجر- سعر بالإضافة إلى عرض علاقة فليبس و الانتقادات التي تعرضت لها، كما نتطرق إلى السياسات المختلفة التي تتبعها الحكومة للحد من الارتفاعات المتتالية للأجور والأسعار .

الفصل الثاني: التضخم وعلاقته بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 :

نتعرض في هذا الفصل إلى مختلف أسباب التضخم مع التركيز على دور الأجور في ذلك، كما نتطرق إلى مختلف السياسات التي انتهجتها الجزائر لمكافحة هذه الظاهرة و التقليل من أخطارها.

الفصل الثالث : تقدير حلقة أجر - سعر خلال الفترة 1970-2005.

نقوم خلال هذا الفصل بتقدير حلقة أجر - سعر مع تقييم قدرة النموذج على التنبؤ لاتخاذ السياسات المناسبة في هذا الإطار، كما نجري الاختبار الإحصائي لعلاقة منحني فليبس كنتيجة للارتفاعات المتتالية للأجور والأسعار.

ونختم دراستنا بخاتمة عامة تضم ملخصا عن الموضوع وأهم النتائج المتوصل إليها والتي تكون مرفقة بجملة من التوجيهات والتوصيات العملية.

الفصل الأول:

التضخم والأجور في النظرية الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر التضخم من بين الظواهر الاقتصادية الأكثر شيوعاً في عالمنا المعاصر نظراً لانعكاساته السلبية على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، و على الرغم من ارتباطه الوثيق بالنظام الرأسمالي إلا أن الدول النامية عانت منه بشكل أكثر حدة من الدول المتقدمة اقتصادياً.

تختلف أسباب التضخم ، أشكاله وآثاره من بلد لآخر ،حيث نحاول خلال هذا الفصل إبراز أثر الارتفاعات المتتالية للأجور و الأسعار على تكاليف المعيشة للعامل الذي يحاول في كل مرة الحفاظ على القدرة الشرائية لدخله من خلال المطالبة برفع الأجور و التي يقابلها ارتفاع أسرع في المستوى العام للأسعار خاصة إذا كانت الحكومة عاجزة عن التحكم في الضغوط التضخمية ، فتستمر هذه الارتفاعات و تنشأ بذلك حلقة أجر - سعر و التي نحاول تحديد آلياتها.

نتناول خلال هذا الفصل في شقه الأول ظاهرة التضخم التي استقطبت اهتمام السياسيين والعامّة على حد سواء، حيث نتطرق إلى التعاريف الخاصة بالتضخم ، أسبابه من خلال النظريات المختلفة، ثم نعرض إلى أنواعه و آثاره لنصل إلى السياسات المنتهجة في محاربة هذه الظاهرة و كيفية السيطرة عليها والتي سادت العديد من المناقشات المتعلقة بالسياسات الإقتصادية.

أما الشق الثاني فيتضمن دراسة نظرية للأجور انطلاقاً من تعريف الأجور ،أنواعها،النظريات الإقتصادية المتعلقة بتحديداتها،كما نتطرق إلى بعض المتغيرات الهامة في تحديد الأجور ودورها في تعزيز رفاهية العامل ومنحه نصيب منصف من الدخل القومي يضمن له الاستفادة والانتفاع من التقدم والنمو الاقتصادي وبالتالي تقليل المنازعات في علاقات العمل.

وفي الشق الأخير نتطرق إلى علاقة التضخم بالأجور حيث نحاول من خلاله تحديد مدى مساهمة ضغوطات العمال لرفع الأجور والسياسات الحكومية الهادفة إلى تحقيق مستوى عال من التوظيف في إحداث تضخم التكاليف ، كما نتطرق إلى علاقة فليبيس والانتقادات التي تعرضت لها بالإضافة إلى عرض أسباب ظاهرة الركود التضخمي وطرق علاجها،لنصل في الأخير إلى السياسة المنتهجة لضبط التسارع بين حركات الأجور والأسعار وآثارها على الإقتصاد الوطني.

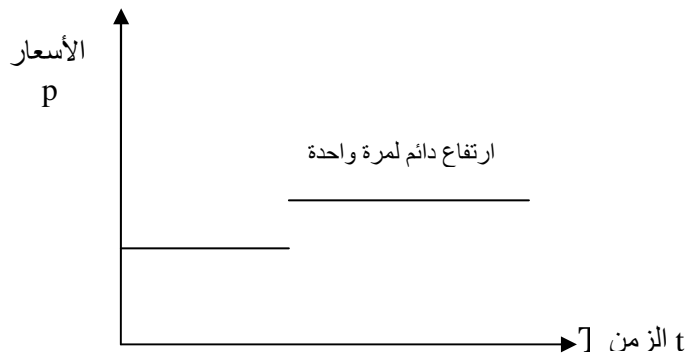
I-1- التضخم في النظرية الاقتصادية:

حضي موضوع التضخم بالعديد من الأبحاث باعتباره ظاهرة ديناميكية متشابكة، ومن هذا المنطلق سنتناول خلال هذا الجزء من البحث التعاريف الخاصة بالتضخم، أسبابه، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنه بالإضافة إلى السياسات المنتهجة للتخفيف من حدته.

I-1-1- تعريف

تختلف التعاريف الخاصة بالتضخم باختلاف أسبابه كونه ظاهرة ديناميكية متعددة الأبعاد قد تتجم عن الزيادة في كمية النقد المتداولة دون أن يقابلها عرض سلعي فيرتفع المستوى العام للأسعار أو عن الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا يرافقه زيادة في الإنتاج أو قد يرجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج. ومن بين التعاريف الأكثر شيوعاً ربط التضخم بالارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، غير أن الارتفاع المؤقت لأسعار بعض السلع نتيجة لظروف معينة كسوء الأحوال الجوية الذي يؤثر على المحاصيل الزراعية لا يعد تضخماً حيث تعود الأسعار للانخفاض بتحسين الظروف الجوية، كما تتسبب الأزمات السياسية مثل الحروب، الثورات و الإضرابات العمالية في حدوث ارتفاع أسعار بعض المدخلات كأسعار الطاقة و الأجور الأمر الذي يترتب عليه حدوث ارتفاع في أسعار المنتجات الصناعية ارتفاعاً دائماً و لمرة واحدة، ثم تثبت بعد ذلك عند المستوى المرتفع فمثل هذا الارتفاع في الأسعار لا يعتبر تضخماً¹ مثلما يتضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1): ارتفاع المستوى العام للأسعار.



المصدر: عبد القادر عطية، رمضان أحمد مقلد - النظرية الاقتصادية الكلية - قسم الاقتصاد كلية تجارة، الإسكندرية، 2004-2005، ص164.

يتضمن هذا التعريف للتضخم عدة نقائص ندرجها فيما يلي:

1- لم يحدد التعريف طول المدة الزمنية التي يعتبر فيها ارتفاع الأسعار تضخماً.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، المرجع السابق، ص163.

2- لم يأخذ التعريف في الحسبان أثر التقدم التكنولوجي في تخفيض تكاليف الإنتاج حيث أن بقاء الأسعار ثابتة يعني أن أفراد المجتمع لم يستفيدوا من آثار التقدم التكنولوجي في تحسين قدرتهم الشرائية .

3- لم يحدد التعريف ما إذا كانت أسباب ارتفاع الأسعار تؤدي فعلا إلى التضخم أم لا، حيث أن ارتفاع سعر سلعة ما نتيجة تحسن النوعية يختلف عن ارتفاع سعر سلعة أخرى دون أن يصاحبه تحسن في نوعيتها ففي الحالة الأولى تزيد منفعة المستهلك الأمر الذي لا يتحقق في الحالة الثانية.

و خلاصة لما سبق ذكره يمكننا القول أن تعدد التعاريف حول التضخم يدل على أنه ظاهرة اقتصادية متشعبة الجوانب تختلف أسبابها حسب خصوصية و طبيعة اقتصاد كل بلد.

I -1-2- أسباب التضخم:

تعرضت العديد من المدارس الاقتصادية إلى تفسير أسباب التضخم معتمدة في ذلك على نظريتي العرض و الطلب باعتبار هذين الأخيرين المحددين الرئيسيين لميكانيزم الأسعار.

I -1-2-1- نظريات الطلب:

ترجع أسباب التضخم إلى وجود فائض في الطلب الكلي يختلف تفسير مصادره من مدرسة لأخرى وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى:

أ- النظرية الكمية للنقود:

يرجع التغيير في المستوى العام للأسعار وفقا لهذه النظرية إلى التغيير في عرض النقود و قد عبر الاقتصادي الأمريكي فيشر عن هذا التغيير من خلال معادلتة الشهيرة و المسماة بمعادلة التبادل والتي صاغها بالشكل التالي :

$$M v = p t \quad \dots\dots (1-1)$$

حيث:

M: كمية النقود المودعة لدى البنوك والموجودة بحوزة الأفراد.

V: سرعة دوران النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

t: حجم المعاملات .

يعتبر فيشر أن سرعة دوران النقود و عدد المعاملات ثابتين حيث أن الزيادة في كمية النقود ستؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي على السلع و الخدمات مع ثبات عرض هذه الأخيرة فينعكس ذلك على المستوى العام للأسعار الذي يرتفع بنفس النسبة.

استمد فيشر تحليله من الفرضيات المتبناة في الفكر الكلاسيكي المتمثلة في:

أ- تستخدم النقود كوسيط للتبادل فقط حيث يطلبها الأفراد بغرض إنفاقها في شراء السلع و الخدمات و ليست لهم أي رغبة في الاحتفاظ بها كمدخرات (أي أنها ليست مستودعا للقيمة).

ب-التشغيل الكامل : حيث يستخدم المجتمع جميع طاقاته و موارده و في ظل هذه الظروف يبقى الإنتاج ثابتا (ثبات حجم المعاملات) و أي زيادة في كمية النقود تؤدي حتما إلى زيادة الطلب الكلي و الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

من أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية مخالفتها للواقع فالأفراد يحتفظون بجزء من الزيادة الحاصلة في مداخيلهم في شكل مدخرات ، و بالتالي فإن أي زيادة في كمية النقود لا تنعكس بشكل كامل على ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ضف إلى ذلك تغير سرعة دوران النقود في الأجل القصير فارتفاع سعر الفائدة مثلا يحفز الأفراد على التخلص من النقود التي بحوزتهم من خلال شراء أوراق مالية ندر عليهم بعوائد فتزيد سرعة دوران النقود و يرتفع المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى التكنولوجيات الحديثة التي ساهمت في ظهور النقود الالكترونية حيث تتم عمليات الدفع عبر جهاز الكمبيوتر فتزيد سرعة تداول النقود .

يمثل التشغيل الكامل و ثبات حجم الإنتاج حالة استثنائية، فإذا فرضنا أن الاقتصاد القومي يعمل دون التشغيل الكامل لموارده (و هي الحالة العامة) فإن زيادة كمية النقود لا تنعكس كلية على ارتفاع المستوى العام للأسعار و إنما تؤثر و بدرجة أكبر على الإنتاج² ، أي أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى توسع في الإنتاج لامتناس فائض الطلب دون أن يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

معادلة كامبردج

قام بعض الاقتصاديين الإنجليز على رأسهم مارشال وبيجو بإجراء تعديلات على معادلة فيشر حيث توصلوا إلى الصيغة التالية:

$$M/p=k y \quad (1-2)$$

k: مقلوب سرعة دوران النقود.

y: الناتج القومي الحقيقي.

تفترض هذه المعادلة أن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بنسبة من دخلهم الحقيقي في شكل أرصدة نقدية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرتها الشرائية (أرصدة حقيقية)، وتمثل المعادلة السابقة الأرصدة الحقيقية للأفراد و انطلاقا من ذلك يمكننا استنتاج الصيغة التالية:

$$M = k p y \quad (1-3)$$

و هي معادلة كامبردج حيث تعبر عن التوازن بين عرض النقود و الطلب عليها خلال فترة زمنية معينة.

² أحمد رمضان نعمة الله ،إيمان عطية ناصف ،محمد السيد عابد ،النظرية الاقتصادية الكلية،الدار الجامعية،الإسكندرية،2003،ص317.

يزيد الطلب النقدي نتيجة لزيادة (k) أو نتيجة لزيادة الدخل النقدي (y p)، فإذا افترضنا أن (k) ثابتة نظرا لثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير، بالإضافة إلى ثبات الدخل الحقيقي في حالة التشغيل الكامل فإن ارتفاع في عرض النقود سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة ويزيد بذلك الطلب على النقود حتى يتساوى مع العرض النقدي .

و يلاحظ عموما أن هذه النظرية اعتمدت على نفس الافتراضات التي استندت عليها معادلة فيشر، كما تعرضت إلى نفس الانتقادات.

ب- النظرية الكنزوية:

اعتبر كينز أن وظيفة النقود لا تقتصر على كونها وسيطا في التبادل بل تتعدى ذلك باعتبارها مستودعا للقيمة، فالأفراد يحتفظون بجزء من النقود في شكل مدخرات بغرض استخدامها في حالات الطوارئ أو للقيام بعمليات المضاربة ، وعلى هذا الأساس فإن أي زيادة في كمية النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة أقل أما عن الموارد و الطاقات العاطلة في المجتمع فيمكن استغلالها في امتصاص فائض الطلب (الناجم عن ارتفاع عرض النقود ، زيادة سرعة دوران النقود أو عن استخدام الأرصدة العاطلة من قبل الأفراد) من خلال رفع الإنتاج .

تتوقف الزيادة في الإنتاج أو الأسعار على مدى الاقتراب من التشغيل الكامل فكلما اقتربنا من هذا الأخير يزيد الأثر على الأسعار و في الحالة العكسية يزيد الأثر على الإنتاج.

ج- النظرية الهيكلية للطلب :

يرجع التضخم حسب هذه النظرية إلى تغير هيكل الطلب نتيجة التقدم التكنولوجي والاقتصادي الذي يغير الأذواق و المداخل فيرتفع الطلب على المنتجات وترتفع أسعارها خاصة إذا لم يتغير هيكل عرض هذه المنتجات و من ناحية أخرى لا تتخفض أسعار السلع التي تراخي الطلب عليها لتعوض الارتفاع في أسعار السلع الأخرى نظرا لمحاربة النقابات العمالية أي انخفاض في الأجور بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تشترك هذه الصناعات في استخدامها مع الصناعات التي توسع الطلب على منتجاتها وكل هذا يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار مع تغير هيكل الطلب³.

و خلاصة لما تقدم يمكن القول أن تحليل أسباب التضخم حسب نظريات الطلب يتوقف على مدى مرونة العرض الكلي ودرجة استجابته للطلب الكلي و يكون بذلك معدل التضخم مساويا للفرق بين معدل الزيادة في الطلب الكلي ومعدل نمو الناتج القومي الحقيقي.

I-1-2-2- نظريات العرض :

تشير هذه النظريات إلى أن التضخم سببه قصور في العرض الكلي و نذكر منها:

³ عبد القادر عطية عبد القادر، رمضان أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص178.

أ-نظرية دفع التكاليف:

تعود أسباب التضخم حسب هذه النظرية إلى ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج كارتفاع أسعار الطاقة، الأجرور والأرباح و التي لا يقابلها زيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف والتي تنعكس على المستوى العام للأسعار .

إن انخفاض الأجرور الحقيقية بسبب ارتفاع الأسعار يدفع النقابات العمالية إلى المطالبة برفع الأجرور النقدية للعمال بغية امتصاص الزيادة الحاصلة في الأسعار غير أن ذلك يمثل تكلفة إضافية لرجال الأعمال فيرفعون الأسعار مرة أخرى و تتكرر هذه العملية باستمرار و ينتج التضخم الحلزوني.

ب-النظرية الهيكلية للعرض:

تفسر هذه النظرية التضخم في البلدان النامية بشكل خاص نتيجة للتغيرات الهيكلية التي يعرفها هيكل الإنتاج و الناجمة عن تبعيتها للدول المتقدمة، فإذا حدث انخفاض طلب هذه الأخيرة على المواد الأولية لاكتشاف بدائل جديدة مثل اكتشاف بترول الشمال في إنجلترا فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة في الدول النامية مما يحول دون حصولها على مستلزمات عملية إنتاج السلع والخدمات كالمعدات و الآلات وقطع الغيار فينخفض عرضها للسلع و الخدمات و يرتفع المستوى العام للأسعار.

كما أن ارتفاع أسعار المواد الأولية كارتفاع أسعار البترول ينعكس على أسعار المنتجات الصناعية التي تصدرها البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية أي ارتفاع أسعار السلع المستوردة و ينشئ التضخم المستورد .

I -1-3-أنواع التضخم:

يتم تحديد أنواع التضخم استنادا إلى عدة معايير نذكر منها:

أ-تحكم الدولة في جهاز الأثمان:

يندرج تحت هذا المعيار ثلاث اتجاهات تضخمية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تحكم و تأثير الدولة في المستويات العامة للأسعار و تتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي:

أ-1-التضخم الطليق:

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار و الأجرور و النفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة و تتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات⁴.

يؤدي ارتفاع الأسعار في القطاعات الإنتاجية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود حيث يضطر الأفراد إلى التخلص من النقود التي بحوزتهم عن طريق توظيفها في عمليات غير مضمونة أو غير إنتاجية كشراء الأراضي مثلا مما ينجر عنه انخفاض في معدلات الاستثمار.

⁴ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص57.

أ-2- التضخم المكبوت:

تتدخل الدولة في إحداث هذا النوع من التضخم من خلال منع الارتفاع المستمر للأسعار باتخاذ إجراءات مؤقتة تتمثل فيما يلي: تجميد الأسعار , الرقابة على الصرف , فرض حد أقصى للسعر .

أ-3- التضخم الكامن:

يظهر هذا النوع من التضخم بشكل كبير خلال فترة الحروب حيث يزيد الطلب على السلع الاستهلاكية والغذائية بشكل كبير نتيجة ارتفاع الدخل النقدية للأفراد.

تتدخل الدولة بجملة من الإجراءات قصد الحد من الظواهر التضخمية الناجمة عن هذا الارتفاع من خلال التحكم في حركات العرض و الطلب في الأسواق ومن بين هذه الإجراءات نظام الحصص، وتعد التجربة البريطانية رائدة في مكافحة التضخم باستخدام نظام الحصص والتقنين ما بين سنتي 1938 و1950.

ب- تعدد القطاعات الاقتصادية :

يختلف التضخم في قطاع السلع عن ذلك الموجود في أسواق عوامل الإنتاج و في هذا الصدد يقسم كينز هذه الأنواع إلى:

ب-1- التضخم السلعي:

يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك و يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

ب-2- التضخم الرأسمالي:

وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستثمار و يعبر عن ارتفاع قيمة سلع الاستثمار مقارنة مع نفقة إنتاجها فتتحقق أرباحا كبيرة في قطاعي الاستثمار و الاستهلاك.

أما عن التضخم المتفشي في أسواق عوامل الإنتاج فيميز كينز بين نوعين :

- التضخم الربحي:

يحدث عندما يزيد الاستثمار عن الادخار فتزيد الأرباح في قطاعي صناعات الاستهلاك و الاستثمار.

-التضخم الدخلي:

يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع نفقات الإنتاج خاصة أجور العمال ويحصل ذلك من وجهة نظر الاقتصادي كينز إذا انحرف التوازن في سوق الاستثمار لصالح نفقات الإنتاج وعلى حساب سلع الاستثمار.

ج- مدى حدة الضغط التضخمي:

نميز بالنظر إلى هذا المعيار بين:

ج-1-التضخم الجامح:

يعد من أشد أنواع التضخم إضراراً بالاقتصاد الوطني بالنظر إلى الآثار التي يخلفها فهو نتيجة حتمية لارتفاعات شديدة و مستمرة في الأسعار يصعب على السلطات الحكومية التدخل للحد من تزايدها. و ينجم عنه انهيار النظام النقدي و تنهار معه قيمة الوحدة النقدية مثلما حدث في ألمانيا عامي 1921 و 1923 وكما حدث في هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية وهذه الحالات اقترنت بالحروب و الهزائم و الثورات و عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي⁵.

-التضخم الزاحف:⁶

يستخدم هذا المصطلح للدلالة على ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً و تكمن خطورته في أثره النفسي الذي يدفع الأفراد إلى قبوله و التعايش معه بسبب الارتفاعات الصغيرة و المتتالية في الأسعار.

د-التوازن بين كمية النقود و كمية الإنتاج:

يندرج تحت هذا المعيار كل من:

د-1- تضخم جذب الطلب:

ينجم هذا النوع من التضخم عن زيادة الطلب الكلي مقارنة بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وفي هذه الحالة تؤدي الزيادة في الإنفاق الكلي إلى ارتفاع في الأسعار بدلا من ارتفاع الناتج الحقيقي.

د-2- تضخم جذب التكلفة:

يقصد به ارتفاع أسعار خدمات عناصر الإنتاج بنسبة أكبر من ارتفاع إنتاجياتهم الحدية.

د-3- التضخم المستورد:

يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع و الخدمات النهائية المستوردة⁷، ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي واعتمادها الكبير على السلع المستوردة حيث ساهمت التطورات في ميدان النقل والاتصالات في نقل الأزمات الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فارتفع أسعار النفط سنة 1973 دفع الدول المتقدمة إلى رفع أسعار صادراتها إلى الدول النامية بغية تعويض الزيادة التي حصلت في تكاليف إنتاجها.

I-1-4-آثار التضخم:

¹ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006،

ص163.

⁶ بسام الحجار، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار منهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص282.

⁷ نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، دار إجادين للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص67.

يمارس التضخم آثارا متعددة ومتداخلة والتي نتطرق إليها خلال هذا الجزء من البحث نظرا لما يترتب عليها من آثار اجتماعية مهمة.

I -1-4-1- أثر التضخم على توزيع الدخل:

يساهم التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح الطبقات الغنية والتي يحتوي أصحابها على مداخيل سريعة التزايد مثل أصحاب المصانع و المتاجر و المقاولين حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجور , الإيجار, سعر الفائدة)، أما بالنسبة للفئة التي يتلقى أصحابها مداخيل ثابتة أو شبه ثابتة كالعامل و الموظفين و المتقاعدين فيؤثر التضخم سلبا على دخولهم الحقيقية حيث ترتفع الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في مداخيلهم النقدية.

I -1-4-2- أثر التضخم على ثروة الفرد:

يتوقف تأثير التضخم على ثروة الفرد على الصورة التي يحتفظ بها على أصوله التي يمتلكها بالنسبة للأصول العينية كالسلع و الأراضي و المباني و الذهب إذا احتفظ بها الفرد لغرض الاستخدام الشخصي فإنه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية، أما إذا أراد الاستثمار فيها فإنها تدر عليه أرباحا معتبرة لارتفاع أسعارها، وبالنسبة للأصول المالية فيتوقف تأثير التضخم على الفرق بين معدل العائد الذي تحققه ومعدل التضخم.

I -1-4-2- أثر التضخم على الادخار القومي:

يساهم التضخم في زيادة الادخار الإجباري حيث تفرض الحكومة ضريبة على المبيعات من السلع والخدمات فترتفع أسعارها و ينجر عن هذا الارتفاع زيادة الإنفاق لاقتناء هذه السلع من قبل الأفراد فتزيد الحصيلة الضريبية و التي توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية , من جهة ثانية يؤدي التضخم إلى انخفاض الادخار الاختياري نتيجة زيادة النسبة من الدخل المخصصة للإنفاق على السلع الضرورية .

I -1-4-3- أثر التضخم على الاستثمار:

يؤثر التضخم سلبا على اتجاهات الاستثمار القومي , فنتجه معظم الاستثمارات إلى النشاطات الهامشية والأسرع ربحا , دون أن تتجه إلى القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي⁸.

تتميز المشروعات الخدمية مثل الفنادق السياحية , المطاعم, محلات التجزئة و الجملة بصغر رأسمالها وقصر فترة استرداده , حيث يكون أثر التضخم على هذا النوع من الاستثمار قليل على عكس المشروعات السلعية سواء كانت زراعية أو صناعية والتي تتناقص قيمها الحقيقية بتزايد معدل التضخم لطول فترة استرداد رأسمالها.

I -1-4-4- الأثر على احتياطي العملات الأجنبية و ميزان المدفوعات:

⁸ محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الطبعة الأولى، 2007، ص161.

يؤدي التضخم المرتفع في بلد ما إلى تقليل صادرات هذا البلد نحو دول أخرى لارتفاع أسعار السلع التي ينتجها و كنتيجة لذلك ترتفع المدفوعات من العملة الأجنبية لتغطية الواردات المتزايدة مما يتسبب في عجز في ميزان المدفوعات .

كما يتسبب انخفاض سعر الفائدة الحقيقي إلى إجماع رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية عن الاستثمار والبحث عن فرص أفضل في الخارج.

I -1-5- السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم:

تختلف السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف مسباته و يمكننا في هذا الصدد أن نفرق بين نوعين من سياسات علاج التضخم:

I -1-5-1- السياسة النقدية:

تهدف السلطات النقدية من خلال تطبيق أدوات هذه السياسة إلى التحكم في عرض النقود و ضبطه حتى لا يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي، و تتمثل أدواتها فيمايلي:

أ- التحكم في الإصدار النقدي :

يمكن للسلطات النقدية الممثلة بالبنك المركزي التحكم في الإصدار النقدي من خلال وضع خطة نقدية تلائم بين عرض النقد و الطلب عليه للقيام بالنشاطات الاقتصادية و توسيعها⁹ حتى يكون معدل نمو الناتج القومي الحقيقي أكبر من معدل زيادة الإصدار النقدي.

ب- سعر الخصم:

هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية و أنونات الخزينة أو لقاء ما يقدم إليها من قروض مضمونة بهذه الأوراق¹⁰ ، ففي حالات التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد التقليل من مقدرة البنوك التجارية على الإقراض.

ج- عمليات السوق المفتوحة:

يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية في السوق المفتوحة بغرض التخفيض من احتياطياتها النقدية حيث تضعف مقدرتها على الإقراض و ينخفض حجم النقود في السوق.

I -1-5-2- السياسة المالية:

تتمثل أدوات السياسة المالية في مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وذلك باستخدام أوعية الميزانية ونذكر منها:

أ- الرقابة على الضريبة:

⁹ فليح حسن خلف -التنمية و التخطيط الإقتصادي -عالم الكتب الحديث، عمان ،الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص269.

¹⁰ سوزي عدلي ناشد ،مقدمة في الإقتصاد النقدي و المصرفي ،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت ،الطبعة الأولى

إن قيام السلطات الحكومية برفع معدلات الضريبة على المداخيل يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد و عليه يحدث انخفاض في الطلب الكلي الذي قد ينجم أيضا عن رفع معدلات الضريبة الخاصة بأرباح الشركات والرسوم الجمركية غير المباشرة على السلع المحلية والمستوردة إذ تعتبر الضريبة أداة فعالة للتقليل من التضخم من جهة ومن جهة ثانية يمكن تحويل محصولاتها إلى استثمارات منتجة.

ب- الرقابة على الإنفاق العام:

الضغط على الإنفاق الحكومي يحد من الزيادة في الطلب الكلي حيث تسعى الحكومة من خلال انتهاج هذه السياسة إلى ترشيد الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري و من الملاحظ أن التقليل من حجم الاستهلاك يكون أكثر فاعلية من التأثير في حجم الاستثمار خاصة في الاقتصاديات النامية. من خلال ما تقدم نستنتج أن ظاهرة التضخم ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية متعددة و متداخلة كما تتداخل السياسات و الأبعاد الزمنية لحلها ما بين الأجل القصير و الطويل مما يتطلب من الحكومات الاهتمام بأسبابه وتجنب مخاطره وإيجاد البدائل الممكنة لمكافحته على المستوى الجزئي .

I -2- الأجر في النظرية الاقتصادية:

يحتل الأجر أهمية اقتصادية بالغة حيث يعتمد العمال وعائلاتهم اعتمادا يكاد يكون كلياً على الأجر لتوفير الغذاء والسكن والملبس وكل الحاجيات الضرورية للحياة ، وفي الصناعة تمثل الأجر نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج وتهتم الحكومات اهتماما فائقا بمعايير تحديد الأجر التي تؤثر على نواحي هامة في الاقتصاد كالعالة والأسعار والتضخم والإنتاجية القومية ومقدرة البلد على تصدير سلع تكفي لدفع ماتستورده وبذلك توازن ما بين نفقاتها وإيراداتها كما أن الحكومات تستخدم عددا كبيرا من العمال وبالتالي يجب عليها أن تجد المال لدفع أجورهم¹¹، ونظرا لأهمية الأجر ودورها في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية سنحاول خلال هذه الجزء من البحث التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بها .

I -2-1- تعريف:

الأجر هو ثمن العمل ، أي المقدار من النقود الذي يدفعها صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا الأخير و هو بالنسبة للعامل يمثل المبلغ الذي يحصل عليه مقابل ما يبذله من مجهود في فترة زمنية معينة لحساب صاحب العمل¹².

قد يكون الجهد المبذول في إنجاز العمل جسما أو فكريا كما أن الجهد قد ينتج قيمة مضافة مثل: الزراعة الصناعة ، و التجارة أو يحقق منافع أخرى غير المال : التعليم ، الهندسة ، الطب .

¹¹ مكتب العمل الدولي، مدخل لدراسة الأجر، ترجمة جمال البناء، العدد 171، الدار القومية للطباعة و النشر، مصر، 1966، ص10.
¹² بن حمود سكينه، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة و الإعلام ، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص33.

يمثل الأجر أيضا ثمنا لوقت الفراغ الذي يضحي به الفرد مقابل العمل فإذا ارتفع أجر ساعة عمل مثلا فكل ساعة فراغ تمر على العامل يفقد بموجبها المبلغ الذي كان سيحصل عليه لو عمل خلال هذه الساعة فإذا اعتبرنا أن وقت الفراغ _الراحة_ سلعة فإن ارتفاع سعرها _ارتفاع الأجر_ يحدث أثرين:

أ- **أثر الإحلال:** حيث يتم إحلال ساعات الفراغ بساعات العمل نتيجة ارتفاع الأجر غير أن هذا الارتفاع بعد حد معين يؤدي إلى انخفاض معين عرض العمل إذ أن قدرة العامل الجسمانية محدودة بفترة زمنية معينة يصبح الإنسان بعدها غير قادر على العمل¹³.

ب- **أثر الدخل:** عندما يزيد دخل العامل فإنه يزيد من استهلاكه للسلع والخدمات كما أن الأجر المرتفع يشجعه على تخفيض ساعات العمل و الاستقادة من وقت فراغ أطول ويتوقف معرفة الأثر الكلي لتغير الأجر حسب سلوك كل عامل وغالبا ما يكون أثر الإحلال أقوى من أثر الدخل خاصة عند أصحاب الأجور المنخفضة حيث يشجعهم ارتفاع الأجور على بذل مجهود أكبر للتمتع بمستوى معيشي أفضل.

I -2-2- أنواع الأجور:

من أكثر أنواع الأجور شيوعا وتداولها في النظرية الاقتصادية نذكر ما يلي:

- أ- **الأجر النقدي:** هو كمية النقود التي يتحصل عليها الفرد مقابل القيام بعمل معين خلال فترة زمنية معينة مقدرة بالساعات أو اليوم أو الأسبوع أو الشهر.
- ب- **الأجر الحقيقي:** يعبر عن القدرة الشرائية للأجر الاسمي أي كمية السلع والخدمات التي يمكن اقتناؤها بهذا الأجر فهو يأخذ في الحسبان أسعار السلع والخدمات ويحسب بالشكل التالي:

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر الاسمي}}{\text{المستوى لعام للأسعار}}$$

ج- **تكلفة العمل:** هي الأجور النقدية التي يدفعها صاحب العمل بالإضافة إلى مدفوعات أخرى يدفعها في توظيف عماله (مصاريق النقل . الغذاء...) وتكون جزءا من التكاليف الكلية للإنتاج¹⁴.

د- **الأجر الإضافي:** هو المبلغ الذي يتلقاه العامل في حالة قيامه بعمل إضافي خارج عن الوقت المحدد قانونا ويمنح العامل بموجبه أجرا إضافيا يضاف إلى أجره النقدي وعادة ما يكون أجر العمل الإضافي أعلى من الأجر الذي يتلقاه في الأحوال العادية خاصة إذا كان العمل خلال أيام العطل والإجازات حيث يكون الأجر كنتيجة للتضحية المقدمة من قبل العامل.

د- **الأجر بالقطعة:** تتحدد الأجور حسب كمية القطع المنتجة في وحدة زمنية معينة و تستخدم هذه الطريقة من أجل الأغراض التالية :

¹³ سوزي عدلي ناشد، زينب حسين عوض الله، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص504.

¹⁴ مكتب العمل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص12.

-تعتبر وسيلة لرفع شدة العمل .

- تسمح بتخفيض نفقات الرقابة .

- تعتبر وسيلة لاستخدام مختلف طرق الاقتطاع (الجودة الناقصة).

- تعتبر وسيلة لخلق الشقاق و التفرقة في صفوف العمال بزيادة حدة المنافسة بينهم.

- تعتبر عاملا من عوامل زيادة البطالة¹⁵.

ه- نظام المشاركة في الأرباح: تتميز هذه الطريقة بأن الأجر فيها ينقسم إلى جزأين :

أ- الأجر الأساسي الذي يحصل عليه العامل خلال العام.

ب- نصيب من الأرباح يحصل عليه في نهاية العام.

وتعمل هذه الطريقة على دفع العامل إلى زيادة شدة العمل و الحرص على مصلحة المشروع أو المؤسسة¹⁶.

ي- تأشير الأجور: تتمثل عملية تأشير الأجور في ربط مستوى الأجور بالمستوى العام للأسعار بغية أخذ التضخم و آثاره السلبية بعين الاعتبار و بالتالي المحافظة على القدرة الشرائية للأجور بهذه الطريقة يتم نقل التخوف من العامل إلى صاحب العمل بمعنى نقل التخوف من الأجر إلى الربح كما أنها تقلل من أثر الصدمات العشوائية التضخمية على الأجور الحقيقية و بالتالي على الطلب الكلي¹⁷.

I -2-3- نظريات الأجور:

تعكس نظريات الأجور الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي ساد خلال فترات زمنية معينة وتفسر الظروف الاقتصادية القاسية التي كان يعاني منها العمال من خلال تطبيق أجر الكفاف الذي يحدد أجر العامل فيما هو ضروري من السلع والخدمات، و نحاول خلال هذا الجزء من البحث التطرق إلى مختلف النظريات بدءا من النظام العادل لتوزيع الأجر في الإسلام ثم تطور مفاهيم الأجر لدى المفكرين الاقتصاديين وكذا النظريات المختلفة المحددة له.

I-2-3-1- الأجور في الإسلام :

يحظى الأجر في الإسلام بأهمية بالغة باعتباره وسيلة لإشباع حاجات الفرد المعيشية المختلفة فقد سبق الإسلام العديد من نظريات الأجور المتعارف عليها في الفكر الاقتصادي من حيث عدالة التوزيع وتقليل التباين بين الأجور و حماية حقوق العامل حيث يجري تقدير الأجرة على أساس منفعة الجهد الذي يبذله الأجير في السوق العام لهذه المنفعة و ليس مستوى المعيشة عند أدنى حد و لهذا لا يوجد فيه استعباد المستأجرين للأجراء و لا استغلال جهدهم ، فالأجير و موظف الحكومة سواءا بسواء و الأجير يأخذ أجره

¹⁵ بن حمود سكيينة، مرجع سبق ذكره، صص 336-337.

¹⁶ نفس المرجع، ص337.

¹⁷ حشمان مولود، محددات الأجر في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر السنة الجامعية 1999-2000، ص21.

حسب ما هو مقرر لمثله في المجتمع لدى الناس فإن اختلف الأجير و المستأجر يأتي دور الخبراء لتقدير أجر المثل¹⁸ بالإضافة إلى العدالة في إعادة توزيع الدخل و ذلك من خلال آليات حددها الإسلام كالزكاة مثلا و توجد آيات قرآنية عدة تتكلم عن هذا و هو يعتبر أن الزكاة ليست ملكا لصاحبها بل للفقير من لفظ الآية الكريمة " تؤخذ " و " ترد " و هو بذلك يشرع الكسب للإنسان لكن يضع له حدودا حتى لا يبغى و لا يفسد في الأرض ، قال الله تعالى في محكم تنزيله : « كلاً إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى »* و يشيع البغي الاجتماعي و السياسي تبعا لاختلال الأوضاع الاقتصادية¹⁹.

فالإسلام يدعو إلى مراعاة مبدأ " أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه "** بالإضافة إلى مراعاة حق العاجزين و المساكين بما يضمن لهم العيش الكريم .

I -2-3-2- الأجر عند المفكرين الاقتصاديين:

تعددت الآراء والتفسيرات المحددة للأجور باختلاف آراء الاقتصاديين ومواقفهم النابعة من واقعهم المعيشي السائد آنذاك والتي تميزت بتغيرات اقتصادية وفكرية واجتماعية كنتيجة للرأسمالية الصناعية وعرفت نظرية مالتوس انتشارا واسعا وبدت آراء العديد من الاقتصاديين متأثرة بأفكاره ونذكر من بين هؤلاء المفكرين الاقتصاديين :

أ- الأجر عند آدم سميث :

يعتبر سميث مثل بيتي و الفيزيوقراطيين أن الأجر يجب أن يتطابق في نهاية المطاف مع قيمة الحد الأدنى من الوسائل الاستهلاكية الضرورية لمعيشة العامل و عائلته و يفرق سميث بين المواد الضرورية والمواد الكمالية فهو ينسب إلى المواد الضرورية بالإضافة إلى جميع المواد التي لاغنى عنها من أجل المعيشة أيضا تلك التي أصبحت ضرورة حياتية بقوة العادة كما يفسر سميث سبب دفع أجر للعمل الذي يتطلب إعدادا خاصا أعلى من الأجر الذي يدفع للعمل غير المؤهل²⁰.

يرى آدم سميث أن الأجور المرتفعة تشكل حافزا للعمال لرفع إنتاجية العمل لذا فهو يدعو إلى تحسين المستوى المعيشي للفئات الدنيا من المجتمع من خلال رفع أجورهم.

ب- الأجر عند دافيد ريكاردو:

يربط الاقتصادي دافيد ريكاردو أجر العامل بالإنتاج الرأسمالي، فهو يمثل حسب رأيه جزءا من القيمة التي يساهم العامل في خلقها من خلال عملية الإنتاج، فقانون القيمة هو الذي يحدد سعر جميع السلع

¹⁸ عبد الرحمن المالكي ، السياسة الاقتصادية المثلى ، جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، 2006 ، ص 169.

* الأيتين 6-7 من سورة العلق.
¹⁹ عبد القادر خليل ، دراسة قياسية اقتصادية لتطور الأجور بوزارة التربية الوطنية منذ سنة 1985 إلى غاية 1985 حالة ولاية المدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2003، ص 17.

** حديث شريف

²⁰ بن حمود سكيبة ، مرجع سبق ذكره، ص 338.

بما فيها سعر العمل ويميز ريكاردو بين السعر الطبيعي للعمل و السعر السوقي للعمل و يرى أن السعر الطبيعي للعمل هو السعر الضروري الذي يتمكن العمال بواسطته من العيش و حفظ النوع بدون زيادة أو نقصان في عددهم أي هو قيمة وسائل المعيشة الضرورية ، أما السعر السوقي للعمل فيحدد بتأثير عوامل مختلفة مؤقتة و عارضة و لكنه يتقلب حول السعر الطبيعي ،والحد الضروري من وسائل المعيشة بالنسبة لريكاردو ليس ثابتا و إنما يتأثر بشروط تاريخية و جغرافية تحدد مكوناته²¹.

تتطبق أفكار ريكاردو مع قانون مالتوس للسكان فهو يعتبر أن أي انحراف للأجور عن السعر الطبيعي للعمل يكون مؤقتا و لا يلبث أن يعود إلى المستوى الأصلي.

يركز ريكاردو في تحليله للأجور على وضع الطبقة العاملة و علاقاتها مع الطبقة الرأسمالية من خلال مفهوم الأجور النسبية والتي يقصد بها نسبة أجور الطبقة العاملة إلى أرباح الطبقة الرأسمالية و يعتبر ريكاردو على عكس آدم سميث أن الأجور الحقيقية ليست في علاقة طردية مع ثروة المجتمع 'فارتفاع عدد السكان يؤدي إلى استغلال الأراضي الأقل جودة و الأكثر تكلفة فترتفع الأجور النقدية و لكن بنسبة أقل من ارتفاع الأسعار مما يترتب عليه انخفاض في الأجور الحقيقية، في حين ترتفع الأرباح الحقيقية لملاك الأراضي لذلك فإن التدهور في مستوى المعيشة يرجع إلى الطبقة العاملة، فتحدد مستوى الأجور لا يتم من خلال سن قوانين و إنما يترك المجال للسوق لتحديده عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب على العمل.

ج-الأجر عند كارل ماركس:

يعبر الأجر عند كارل ماركس عن ثمن قوة العمل التي يعتبرها سلعة تباع كغيرها من السلع ويتحدد سعرها وفقا لقانون القيمة .

تحدد قيمة قوة العمل بكمية العمل اللازمة اجتماعيا لإنتاج السلع الضرورية لحياة العامل و عائلته إلا أن قوة العمل تختلف عن السلع الأخرى بأنه يدخل في تحديد قيمتها عنصر اجتماعي أي تاريخي إذ تتحدد هذه القيمة ليس فقط بما هو لازم لاستمرار الوجود الجسماني للعامل و عائلته و إنما كذلك لمستوى الحياة المتعارف عليه في كل مجتمع و لأن العامل لا يستطيع أن يبيع غير قوة عمله لشراء مأكله و مأكله أسرته وبسبب وجود الاحتياطي الصناعي لذا تتراوح الأجور حول حد أدنى حيوي.²²

و بخلاف ريكاردو الذي يعتمد على قانون مالتوس في تفسير الاختلال الحاصل في سوق العمل بين العرض و الطلب على اليد العاملة يعتبر ماركس أن تراكم رأس المال هو الذي يحدد هذا الاختلال بالإضافة إلى ذلك يساهم ارتفاع الإنتاجية في البلدان الرأسمالية في رفع مستوى الأجور الفعلية، غير أن ارتفاع الإنتاجية يكون مصاحبا بشرطين مرتبطين و هما:

1- تكون الميول نحو تخفيض الكثافة الرأسمالية (الآلات و المعدات) أكبر من الميول نحو تنميتها .

²¹ نفس المرجع ،ص ص 339-340.

²² بن حمود سكيبة، المرجع السابق،ص346.

2- وجود تنظيم نقابي يتيح للأجراء الاستفادة من شروط السوق الملائمة حيث يسمح هذا التنظيم بحماية حقوق العامل خاصة في حالات المطالبة برفع الأجور.

I - 2-3-3- النظريات الاقتصادية المفسرة لتحديد الأجور:

أولى الكلاسيك اهتماما كبيرا بموضوع الأجور من خلال النظريات الكلية التي تعتبر محاولة لتحديد أهم محددات الأجور، نذكر من بين هذه النظريات :

أ- نظرية حد الكفاف:

تعتبر نظرية حد الكفاف من أقدم النظريات في تحديد الأجور و قد تعرض لها كل من وليم بيتي وريتشارد كانتيلون و فرنسوا كيني و قد أضاف إليها كل من ريكاردو و مالتوس ،ووفقا لنظرية حد الكفاف يعتبر الأجر ثمنا للعمل أو لقوة العمل أي القدرة على العمل و يتوقف هذا الأجر على مستوى الكفاف بالنسبة للعامل بمعنى أنه يغطي فقط كمية السلع الضرورية اللازمة لحفظ حياة العامل وعائلته ،ويتحدد ما هو ضروري بالطبع بالعادات و نمط الحياة الذي يعيشه هذا العامل و لهذا يتعين أن يتغير ثمن العمل أي الأجر إذا تغيرت أثمان السلع الضرورية للعامل²³.

يعتبر قانون مالتوس الأساس الذي اعتمدت عليه نظرية حد الكفاف ،فأي انحراف للأجور عن مستوى الكفاف صعودا يؤدي إلى زيادة عدد أفراد الأسرة نتيجة تحسن مستوى معيشتها فيزيد عرض العمل مقارنة بالطلب و تعود الأجور مرة أخرى للانخفاض، أما في الحالة المعاكسة حيث ينخفض مستوى الأجر فإن مستوى المعيشة ينخفض بدوره و يقل عدد أفراد الأسر نتيجة التقليل من الولادات فينخفض عرض العمل مقارنة بالطلب و يرتفع الأجر .

وقد واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات تتمثل أساسا في حصرها لدخل العامل فيما هو ضروري فقط و لم تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية و النفسية التي يمكن أن تحقق إضافات في أجر العامل كما أن الأجر الطبيعي يختلف من بلد لآخر و الأجور تختلف من وظيفة لأخرى إلا أن النظرية عممت هذا المستوى على جميع الطبقة العاملة و يضاف إلى ذلك أنه قد ثبت عدم صحة ما قامت عليه النظرية بخصوص أثر تحسن الأوضاع المادية للطبقة العاملة على الإنجاب فقد وجد أن الفقراء هم الأكثر إنجابا بعكس من هم أكثر يسرا حيث يميلون إلى تحديد إنجابهم²⁴ ،كما أنها حصرت أثر التغيرات في الأجور على عدد السكان فقط والذي تظهر نتائجه في المدى الطويل فهي بذلك عجزت عن تفسير التغيرات في الأجل القصير.

ب -نظرية رصيد الأجور :

²³ زينب حسين عوض الله،مجدي محمود شهاب،أسامة محمد الفولي،أصول الاقتصاد السياسي،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2000،498.

²⁴ يوسف إلياس،الحد الأدنى للأجور دراسة اقتصادية قانونية،مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد،1980،ص14.

جاء بها كل من جون ستيورت ميل و ناسو سينيور حيث يعتبر رأس المال وفقا لهذه النظرية مبلغا من النقود يخصص لدفع أجور العمال قبل أن يتم الإنتاج ويتحقق بيع الناتج و يتحدد الطلب على العمل برأس المال الموجود و المخصص لدفع هذه الأجور و يتحدد مستوى الأجور بقسمة هذا الرصيد على عدد العمال المستعدين للعمل في السوق و يترتب على ذلك أن مستوى الأجور يظل ثابتا مادامت كمية رأس المال التي يخصصها أرباب الأعمال لدفع الأجور منها ثابتة وما دام عدد العمال لم يتغير ، و نتيجة لذلك فإنه لا يمكن رفع المستوى العام للأجور كنتيجة لتدخل الدولة القانوني أو كنتيجة لقوة النقابات العمالية .²⁵

تفترض هذه النظرية أن أي زيادة في الأجور لمجموعة من العمال نتيجة ممارسة ضغط جماعي أو بواسطة التشريع تكون على حساب فئات أخرى من العمال لأن هذه الزيادة تساهم في تخفيض رصيد الأجور الذي يعتبر ثابتا و في هذه الحالة يكون من مصلحة العمال زيادة ثروة أصحاب الأعمال لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أجورهم .

و النقد الأساسي الذي وجه إلى هذه النظرية هو اعتمادها في تفسير ظاهرة اقتصادية على حقائق حسابية (نظرية مالتوس) وهذا ما أضفى عليها طابع السطحية الناجم عن إهمالها عوامل مهمة وأساسية تدخل في تحديد الأجور .

ج- نظرية الإنتاجية الحدية:

يعتبر ألفريد مارشال من دعاة هذه النظرية فهو يربط الأجور بالإنتاجية الحدية للعمل حيث تتناسب معها تناسبا طرديا و تنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية هي أنه في سوق عمل حرة يكون صاحب العمل في حاجة إلى العمال، الذين بدورهم يحتاجون إلى دخل لإشباع حاجاتهم و تكون بذلك القوة التساومية متساوية لكل من أرباب الأعمال و العمال، و عليه في نطاق المشروعات الفردية يقوم صاحب العمل برفع عدد العمال المستخدمين إلى أن يتحقق التساوي بين الإنتاجية الحدية للعامل مع أجره وفي هذه الحالة ينظم حجم العمالة بحيث يحصل العامل الأقل إنتاجية على أجر يعادل الأجر السائد في السوق أما على مستوى السوق كله فإن مقدار الأجر يتحدد بالنسبة لمجموعة معينة من العمال- يفترض أنها مضطرة للعمل - على أساس العمالة الأقل إنتاجا فإذا ما ارتفعت الأجور عن الإنتاجية الحدية فإن هذا سيدفع صاحب العمل إلى تخفيض عدد العمال و يؤدي ذلك إلى نتيجتين : انخفاض الأجور بسبب البطالة الناشئة عن استبعاد عدد من العمال عن العمل و كذلك ارتفاع الإنتاجية الحدية للعمل و يستمر تخفيض عدد العمال حتى تعود الإنتاجية الحدية للعمل إلى مساواة الأجر .²⁶

تنتقد هذه النظرية من حيث اعتبارها لوجود منافسة تامة في سوق العمل وهذا لا يتطابق مع الواقع حيث أن الدولة تتدخل في تنظيم سوق العمل كما أن التنظيمات النقابية لها مقدرة على تحديد الأجور خاصة

²⁵ سوزي عدلي ناشد ، زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص500.

²⁶ يوسف إلياس، مرجع سبق ذكره، ص18.

إذا كان لها قدرة تساوميه كبيرة ،ضف إلى ذلك اهتمامها بجانب الطلب و إهمالها لجانب العرض في تحديد الأجر، كما أن وحدات العمل غير متجانسة و إنتاجية العمال متفاوتة، حيث يؤدي تحديد الأجر على أساس إنتاجية العامل الحدي و هو العامل الأقل كفاءة إلى إهمال حقوق العمال الأكثر كفاءة .

د-نظرية العرض و الطلب:

ترتكز هذه النظرية في تحديد الأجر على التقاء كل من العرض و الطلب على العمل في سوق المنافسة التامة عند نقطة التوازن و تتبثق هذه النظرية من الفكر الكلاسيكي حيث تعتبر قوة العمل سلعة قابلة للبيع و الشراء كغيرها من السلع فالعمال ينجذبون إلى الأجر العالية في الصناعات والمهن والمناطق حيث يطلبون أكثر و سيؤدي هذا إلى تحسين توزيع القوى البشرية و تتحقق مصالح الإقتصاد القومي وفي الأحوال التي تسود فيها المنافسة سيحقق تأثير العرض و الطلب بالنسبة للأجر حركية العمل و إن عرفت تنقلات العمال بعض العواقب نتيجة أزمة السكن في الأماكن التي يطلب فيها العمال والحاجة إلى الاحتفاظ بالعمال المهرة للوظائف الجديدة²⁷.

يتوقف عرض العمل على عدة اعتبارات نذكر منها حجم السكان و الذي تربطه علاقة طردية مع عرض العمل بالإضافة إلى الحالة الصحية للعمال و السن الأدنى للعمل المحدد قانونيا و الذي تربطه علاقة عكسية مع عرض العمل الذي يقل كلما ارتفع السن الأدنى للعمل و العكس صحيح .

أما الطلب على العمل فيتحدد أساسا بالطلب على السلع المنتجة وفقا لعلاقة طردية، فكلما زاد الطلب على السلعة زاد الطلب على العمال الذين يساهمون في إنتاجها و كلما انخفض الطلب على السلعة انخفض الطلب على العمال.

يعاب على هذه النظرية إهمالها لدور الدولة و التنظيمات النقابية في تحديد الأجر.

ه-نظرية المساومة الجماعية :

انتشر أسلوب التفاوض من خلال المساومة الجماعية في بريطانيا حيث بدأ التدخل المباشر للدولة في تحديد الأجر بصور the trade boards act (المجالس التجارية) سنة 1909 و صدر خلال سنة 1959 قانون آخر ينظم تحديد الأجر عرف باسم the wages councils act (مجالس الأجر) وقد قام التدخل المباشر للدولة في تحديد الأجر في بريطانيا على نظام إنشاء هيئات خاصة تتولى تحديد الأجر الدنيا للعمال في المهن و الصناعات المختلفة و كانت بذلك رائدة هذه التجربة التي اقتبستها بلدان عديدة فيما بعد²⁸.

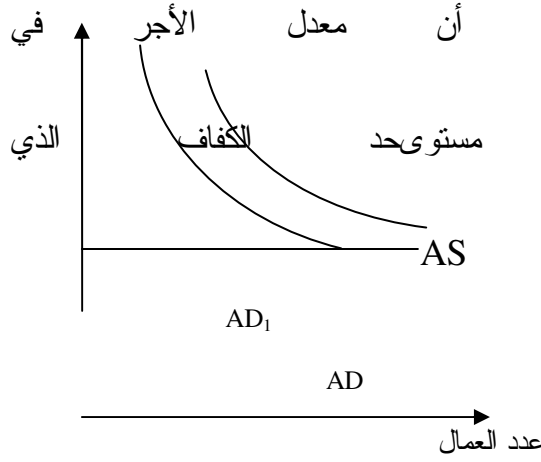
أخذت النقابات العمالية حيزا هاما في النظرية الاقتصادية و تنامي دورها في تحديد أجر العمال في الثلاثينات من القرن الماضي حيث ساد الاعتقاد و لفترة طويلة بعدم جدوى المساومة الجماعية في رفع

²⁷ مكتب العمل الدولي،مرجع سبق ذكره،ص104.

²⁸ يوسف إلياس،مرجع سبق ذكره،ص36.

الأجور و تحسين المستوى المعيشي و اتضح هذا المفهوم من خلال إهمال النظريات التي عرضناها سابقا لأهمية النقابات العمالية .

الشكل (2): الأجر في المدى الطويل حسب نظرية حد



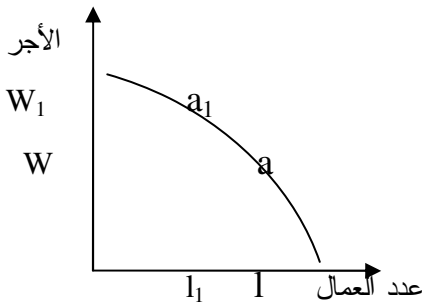
الكفاف. فقد أوضحت نظرية حد الكفاف أن معدل الأجر في المدى الطويل يبقى ثابتا عند مستوى حد الكفاف. يكون عنده عرض العمل تام المرونة مثلما هو موضح في الشكل (2) .

كما بيناه سابقا (نظرية الكفاف) فإن النظرية اهتمت بجانب العرض في تحديد الأجر وأهملت جانب الطلب والملاحظ أن ارتفاع في الطلب على العمل لم يؤثر على مستوى الأجر في الأجل الطويل.

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة اقتصاد السوق الحرة، ديوان الجامعية، الجزائر، 2007، ص 98 .

أما نظرية رصيد الأجور فتفترض أن أي ارتفاع في الأجور يكون محصلة لزيادة رصيد الأجور أو انخفاض عدد العمال فطالما أن النقابات العمالية لا تمتلك السيطرة على زيادة أو نقصان حجم السكان ونظريتا لثبات رصيد الأجور لذا فإن النقابات العمالية لا تستطيع رفع الأجور في صناعة ما إلا على حساب خفض الأجور في صناعة أخرى²⁹.

الإنتاجية الحديدية



تفترض نظرية الإنتاجية الحديدية أن مساهمة النقابات العمالية و المساومة الجماعية في رفع الأجور ينجر عنها حدوث بطالة فوفقا لهذه النظرية يعبر منحنى الإنتاجية الحديدية عن الطلب على العمل مثلما هو موضح في الشكل (3). يتضح من خلال الشكل أن أي ضغط تمارسه النقابات العمالية لرفع الأجور من w إلى w_1 يؤدي إلى خفض لسابق، ص 100.

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، المرجع

عدد العمال من l إلى l_1 و بالتالي خلق بطالة مقدارها $l - l_1$.

إن رفع الأجور من قبل النقابات العمالية لا يصاحبه خلق بطالة إذا حدث ارتفاع في الإنتاجية الحديدية للعمل أي انتقال منحنى الطلب على العمل إلى الأعلى و يتحقق ذلك في لحالات التالية :

²⁹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

- 1-زيادة إنتاجية العامل حيث تعتبر الأجور محفزاً هاماً لرفع كفاءة العامل .
- 2-قد يضطر المنتج إلى رفع كفاءة عملياته الإنتاجية فيتحول منحني إيراد الإنتاجية إلى الأعلى حيث يتم استخدام نفس العدد من العمال عند مستوى الأجر الجديد .
- 3-امتصاص الزيادة الحاصلة في الأجور من خلال رفع أسعار السلع المنتجة و يتحمل المستهلك بذلك عبء الزيادة الحاصلة في الأسعار .

I -2-3-4 سوق العمل و تحديد الأجور عند النيوكلاسيك و كينز:

يتحدد مستوى الأجور في سوق المنافسة التامة بتفاعل قوى العرض و الطلب على العمل ،حيث تكون العلاقة طردية بين عرض العمل و معدل الأجر بينما تكون العلاقة عكسية بين الطلب على العمل ومعدل الأجر و في هذا الإطار نحاول عرض وجهة نظر كل من النيوكلاسيك و كينز الخاصة بتوازن سوق العمل و دوره في تحديد الأجر .

أ- عند النيوكلاسيك:

يعتبر الكلاسيك أن كمية العمل تابعة لمعدل الأجر الحقيقي استناداً إلى فرضيتين أساسيتين³⁰ و هما

:

- 1- العمال غير خاضعين لظاهرة الخداع النقدي أي أن تغير معدل الأجر الاسمي لا يؤثر إطلاقاً في سلوك عارض العمل إذا تغير مستوى الأسعار بنفس النسبة أو في نفس الاتجاه.
- 2- عندما يعرض العمال خدماتهم فإنهم ينقصون من استهلاكهم للراحة من أجل الزيادة في الدخل ،حيث أن زيادة عرض العمل (l_s) لا يمكن أن تحصل إلا إذا ارتفع معدل الأجر الحقيقي $(\frac{w}{p})$.

$$l_s = l\left(\frac{w}{p}\right) \quad (1-4)$$

بالنسبة للطلب على العمل فإنه يخضع لقانون الطلب فأى زيادة في الأجر الحقيقي تؤدي حتماً إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة فالمنتج يسعى إلى تعظيم ربحه ولتحقيق ذلك يجب أن تتساوى الإنتاجية الحدية للعامل مع أجره .

يتحقق التوازن في سوق العمل بصفة آلية نظراً للمرونة التامة للأجور والأسعار في الأجل القصير فارتفاع الأسعار يواجه بارتفاع متناسب في الأجور الاسمية قصد الحفاظ على ثبات الأجور الحقيقية، وفي المدى الطويل و في ظل فرضية التشغيل الكامل فإن مستوى الإنتاج يبقى ثابتاً و يأخذ منحني العرض الكلي وضعا رأسياً (عمودياً) أي أن الناتج يبقى ثابتاً لا يتغير و يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الأسعار الذي يدفع بالمنشآت إلى رفع عدد العمال و الناتج قصد الحصول على أرباح أكبر و يتحقق ذلك بزيادة الأجور الاسمية لجلب العمال من منشآت أخرى و التي بدورها تحاول الحفاظ على عمالها برفع مستوى

¹-محمد الشريف ألمان -محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي -منشورات برتي ،الجزائر،1994،ص99 .

الأجور و تتوقف هذه الارتفاعات عندما يتحقق التعادل بين الطلب على العمل و عرضه و يتحقق ذلك عندما يعود الأجر الحقيقي إلى مستواه الأصلي و في ظل هذه الظروف فإن البطالة الناشئة تكون إرادية ناجمة عن رفض الأفراد للعمل عند مستوى الأجر السائد .

جمود الأجور في النظرية النيوكلاسيكية:

تعتبر مرونة الأجور مطلباً أساسياً لتوازن سوق العمل و تحقيق التشغيل الكامل لكن الأجور النقدية قد تعرف جموداً في بعض الحالات خاصة في الاتجاه التنزلي، فالإقتصاديات الحديثة اليوم خاصة في الدول الرأسمالية أصبحت تتصف بوجود نقابات عمالية قوية ومؤسسات كبيرة في قطاع الأعمال تتمتع بقدر كبير من السلطة الاحتكارية و كلاهما لديه تحفظات ومقاومة شديدة اتجاه تخفيض الأجور و الأسعار لذا غالباً ما نسمع عن زيادات في الأسعار والأجور وليس العكس³¹.

فإذا عرف الإقتصاد حالة انكماش فإن السياسات الحكومية تحول دون انخفاض مستوى الأجور و الأسعار كما أن فرض قانون الحد الأدنى للأجور يعد من الأسباب التي تجعل الأجور جامدة في اتجاهها التنزلي.

ب- التحليل الكينزي للأجور :

يفترض كينز في تحليله أن عرض العمل تابع للأجر الاسمي وليس الحقيقي والعمال معرضون لظاهرة الخداع النقدي كما أن وجود حد أدنى للأجر دليل على أن الأجور غير مرنة نحو الانخفاض .
لم يختلف كينز مع الكلاسيك فيما يخص الطلب على العمل (l_d) فعندما تكون الأجور ثابتة وعرض العمل أكبر من الطلب فإن المستوى الفعلي للاستخدام الكامل يتحدد بواسطة الطلب، عندئذ تتوقف المنشآت عن توظيف العمال عندما تتساوى الإنتاجية الحدية للعمل مع الأجر الحقيقي .

$$l_d = l\left(\frac{w}{p}\right) \quad (1-5)$$

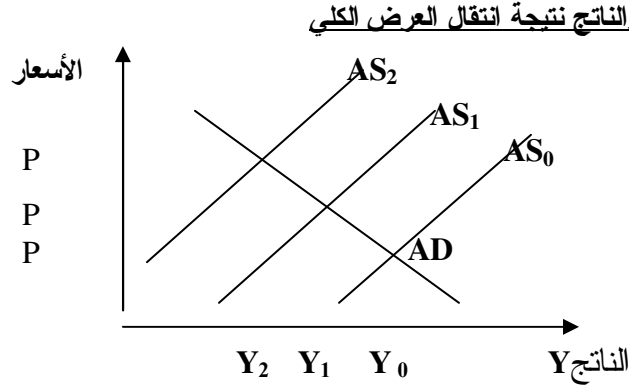
يرى كينز أن التوازن في سوق العمل يكون في حالة الإستخدام غير الكامل، و ينشأ في ظل عدم قابلية الأجور للانخفاض بطالة إجبارية يتسبب في حدوثها المنتجون نظراً لمحدودية الطلب على العمل عند مستوى الأجر السائد و عليه لا توجد أي آلية تضمن تحقيق التوظيف الكامل في الإقتصاد.

يعتقد كينز أن من بين أسباب البطالة هو ثبات الأجور و فشلها في إعادة التوازن في سوق العمل كما يفرض أنه مع مرونة الأجور فإن منحنى العرض الكلي لا يأخذ وضعاً عمودياً، و عليه فإن مستوى الناتج والاستخدام لا يتحدد بجانب العرض و إنما للطلب الكلي دوراً هاماً و رئيسياً في ذلك فهو يركز في تحليله لظواهر الإقتصادية السائدة آنذاك -البطالة- على جانب الطلب .

إن الأزمات الإقتصادية التي عرفت دول الغرب و العالم لم تجد لها تفسيراً في إطار التحليل الكينزي، فصدّمت العرض (صدمات موجبة :تطورات تكنولوجية اكتشاف أو اختراع جديد يساهم في

³¹ صالح الخصاونة، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2000، ص104.

تخفيض تكاليف الإنتاج، توفر المياه لزيادة المحاصيل الزراعية، صدمات سلبية: ارتفاع أسعار المواد الأولية) يمكن أن تقسر من خلال انتقال منحنى العرض الكلي مثلما يوضحه الشكل (4).



المصدر: سامي خليل، مرجع سابق، ص 676.

إن انتقال منحنى العرض الكلي يسارا على طول منحنى الطلب الكلي أدى إلى انخفاض الناتج من y_0 إلى y_1 و ارتفاع الأسعار من p_0 إلى p_1 .

إن ارتفاع أسعار الموارد الطاقوية (ارتفاع الأسعار البترول سنة 1973 انجر عنها زيادة في أسعار الموارد الطاقوية الأخرى) أدى إلى انخفاض العرض الكلي (الناتج) و المصاحب بارتفاع في الأسعار الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المتوقعة من قبل العمال و هذا ما يلغي فرضية ثبات الأجور و إنما تتحرك ببطء نتيجة صدمات العرض .

I - 2-4- المحددات الاقتصادية للأجور:

يدخل في تحديد الأجر عدة اعتبارات اقتصادية فالأجر لا يعد حصيلة تفاعل عوامل السوق فقط من عرض وطلب على العمل وإنما ينطوي على عدة اعتبارات تعد من بين المعايير الأساسية التي تدخل في تحديده ونذكر من بين هذه المحددات مايلي:

I - 2-4-1- الدخل الوطني:

يقيس الدخل الوطني الحقيقي كمية السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بدخول جميع أفراد المجتمع و هو باختلافه من بلد لآخر يعكس اختلافات في مستوى معيشة هذه الدول.

يعبر الناتج القومي الإجمالي أيضا عن قيمة السلع و الخدمات المنتجة و المباعة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة و يشمل الناتج القومي الإجمالي كل من مشتريات المستهلكين من السلع و الخدمات والمسكن (القطاع العائلي) و كذا مشتريات المنتجين من الآلات و المعدات و المباني المخصصة لإقامة الاستثمارات بالإضافة إلى مشتريات القطاع الحكومي و فائض الميزان التجاري .

يساهم ارتفاع الإنتاج في زيادة النشاط الاقتصادي ومنه الناتج القومي و هذا ما يؤدي إلى خلق وظائف جديدة وزيادة حصة الأجور إلى الدخل الوطني .

يحفز ارتفاع حصة الأجور من الدخل القومي العمال على رفع إنتاجيتهم هذه الأخيرة تساهم في دفع عجلة النمو الإقتصادي ، كما تساهم في تحسين المستوى المعيشي .
وعموما يمكن القول أن ارتفاع الدخل الوطني يعني ارتفاع حصة الأجور، هذه الأخيرة تختلف من بلد لآخر حيث تصل في الدول المتقدمة إلى 60% ، إذ تساهم هذه النسبة في تحسين ظروف معيشة العمال وتحقيق الرفاهية و الإستقرار الإقتصادي.

I-2-4-2- الإنتاجية:

تعتبر الزيادة في الإنتاجية عاملا مهما و رئيسيا في زيادة الدخل القومي من خلال زيادة الإنتاج حيث يؤدي تحسين الإنتاجية إلى الاستغلال الأمثل والانتفاع بالطاقات المتاحة عن طريق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج، كما أنه يخفف من عجز الميزان التجاري عن طريق تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات وقد ظهرت نواة فكرة الإنتاجية منذ ظهور نظرية آدم سميث التي افترضت أنه يمكن زيادة الإنتاج و خفض تكلفته عن طريق تحسين وسائل الإنتاج و تقسيم العمل و تنظيم التبادل التجاري³².

نقصد بالإنتاجية القدرة على خلق الناتج (المخرجات) باستعمال عوامل إنتاج محددة خلال فترة زمنية معينة ، فالإنتاجية لا تتزايد إلا بزيادة مقادير عوامل الإنتاج (رأس المال ، العمل، الخبرة التنظيمية والإدارية) بنسبة أقل من زيادة المخرجات، وعليه فإن الزيادة في الإنتاجية تعني الزيادة في كمية السلع والخدمات بمعدل يفوق الزيادة الحاصلة في عناصر الإنتاج أو قد تبقى كمية هذه العناصر ثابتة.
إن كل عنصر من عناصر الإنتاج يحقق إنتاجية أي أنه يولد سلع و خدمات بالتضافر مع عناصر أخرى تساهم في العملية الإنتاجية ، وفي هذا الإطار يمكننا أن نميز بين نوعين من الإنتاجية :

1- الإنتاجية الكلية: تعبر عن النسبة بين المخرجات و المدخلات و تعطى بالعلاقة التالية:

المخرجات(كمية الناتج)

الإنتاجية الكلية =

المدخلات (عناصر الإنتاج)

2- الإنتاجية الجزئية: و هي خاصة بكل عنصر من عناصر الإنتاج و في هذا الصدد نركز اهتمامنا

على إنتاجية العمل باعتبارها أكثر صيغ الإنتاجية انتشارا و يتم قياسها بالشكل التالي:

كمية الناتج

إنتاجية العمل =

عنصر العمل

وتعبر عن النسبة بين كمية الناتج و كمية عنصر العمل المستخدمة في تحقيقه وتتمثل وحدة قياس عنصر العمل في عدد العمال أو عدد ساعات العمل.

إن الاعتماد على عنصر العمل في التعبير عن الإنتاجية راجع إلى المكانة التي يحتلها هذا العنصر في عملية الإنتاج التي تمثل دعما للعمال للمطالبة برفع الأجور و تحسين مستوى معيشتهم حيث

³² نادر أحمد أبو شبيحة، الكفاءة الإنتاجية ووسائل تحسينها في المؤسسات العامة، مطابع الدستور التجارية، عمان، دون تاريخ، ص26.

عمل ارتفاع أجور العمال في البلدان المتقدمة صناعيا بمعدلات تفوق معدلات الارتفاع الحاصلة في تكلفة عناصر الإنتاج الأخرى إلى اهتمام تلك البلدان بإنتاجية عنصر العمل لكي تخفض نصيب الوحدة المنتجة من السلعة من نفقة العمل أو على الأقل الحيلولة دون ارتفاعها³³، فرفع إنتاجية العامل يعد عاملا أساسيا وشرطا ضروريا لرفع مستويات الأجور وفقا لعلاقة محددة حيث يكون معدل الزيادة في الإنتاجية أعلى من معدل الزيادة في الأجور لتكوين فائض يسمح بدفع عجلة التنمية وتخفيض معدلات البطالة، فالاهتمام بالإنتاجية و ربطها بمستويات الأجور دخل حيز المفاوضات بين المستخدمين و أرباب الأعمال بعدما كانت المفاوضات تتم فقط لتحديد مستوى الأجور و الاستخدام.

I - 2- 4-3- البطالة:

تعتبر البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية و الإجتماعية التي تهدد الإستقرار و التنمية الاقتصادية وتعرف على أنها تعطل جزء من القوة العاملة عن العمل مع توفر الرغبة و القدرة على ذلك . تعتبر علاقة فيليبس الإطار الذي يعبر عن العلاقة بين الأجور و البطالة حيث يقوم تفسير منحنى فيليبس على أساس تحليل سوق العمل من خلال العرض و الطلب على خلفية مرونة الأسعار والأجور، ففي حالة وجود فائض في عرض العمل -بطالة- يضطر العمال لقبول نمو منخفض للأجور وعلى العكس من ذلك عند ارتفاع الطلب على العمل فإن الأجور المدفوعة من قبل المنشآت سترتفع بسبب ندرة العمال، و توضح المعادلة التالية ذلك:

$$w_t = a_0 + a_1 u_t^{-1} \quad (1-6)$$

W_t معدل نمو الأجر الاسمي.

U_t معدل البطالة.

يتضح من خلال المعادلة أن طبيعة العلاقة بين الأجر و البطالة عكسية حيث أن أي ارتفاع في معدل البطالة يؤدي إلى انخفاض في الأجور و العكس صحيح ، إلا أن الأجور في الواقع جامدة نحو الانخفاض أي أنها لا تستجيب لعوامل العرض و الطلب ذلك أن الأفراد غالبا ما يرفضون التخفيضات في أجورهم كما أنها جامدة في الاتجاه التصاعدي إذا قامت المنشآت بمقابلة الزيادة في الطلب على العمل بترقيات داخلية عوض رفع الأجور.

يمكن أيضا للأجور أن ترتفع عندما يكون معدل البطالة مرتفعا و يتحقق ذلك عندما تكون الأسعار ثابتة ففي سوق احتكار القلة -على عكس سوق المنافسة التامة لا تتحدد الأجور و الأسعار نتيجة تفاعل قوى السوق و إنما نتيجة عوامل مؤسسية(ضغط المنشآت الكبيرة و الاتحادات العمالية)- تتحدد الأسعار بحيث تغطي تكاليف الإنتاج في سوق العمل .

تتفاوض النقابات مع أعضائها لتحديد أجور تغطي تكاليف المعيشة و تتوقف نسبة رفع الأجور على قوة النقابة بالإضافة إلى حجم الرصيد من الأموال لتغطية هذه الزيادة ، ففي حالة وجود بطالة

منخفضة فإن الرصيد يكون مرتفعا عندئذ تصاحب مطالب النقابات برفع الأجور تهديدات بالإضراب إذا رفضت المنشآت عرضها وعليه فإن الزيادة في الأجور تكون كبيرة أما في حالة وجود بطالة مرتفعة فيحدث العكس أي أن سلطة النقابة تضعف و تكون الزيادة في الأجور منخفضة.

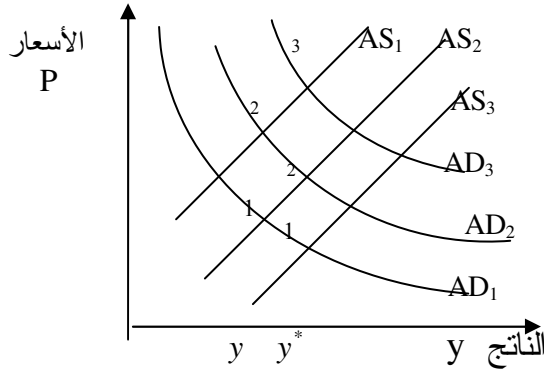
I -3- علاقة الأجور بالتضخم:

تطرقت نظرية التضخم الناجم عن دفع التكاليف إلى دور الأجور في إحداث التضخم حيث أجريت في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الدراسات حول ارتفاع معدلات الأجور و أثرها على تكاليف الإنتاج ومن ثم مستويات الأسعار.

يتضح من خلال الشكل أدناه أن الناتج و الأسعار في وضع توازني عند المستوى (1) الذي يتقاطع

فيه منحنى الطلب الكلي AD_1 مع منحنى العرض الكلي AS_1 .

الشكل (5): تضخم التكاليف مع تحقيق مستوى عال من التوظيف



فإذا قرر العمال رفع أجورهم النقدية للحفاظ على قدرتهم

الشرائية للتعايش مع معدل التضخم الذي يتوقعون حدوثه

مستقبلا عندئذ ينتقل منحنى العرض الكلي إلى الأعلى AS_2

عند هذا الوضع يحدث انخفاض في الناتج و ارتفاع في

المستوى العام للأسعار، فإذا كان هدف الحكومة تحقيق

مستوى عال من التوظيف فإنها تقوم بدفع الطلب الكلي

بغية العودة إلى الوضع التوازني الأول -الناتج الطبيعي-

وترتفع الأسعار مرة أخرى مما يشجع العمال مرة ثانية

للمطالبة برفع الأجور و النتيجة هي انتقال منحنى العرض الكلي مرة أخرى إلى الأعلى و حدوث بطالة

فإذا استمرت الحكومة في انتهاج نفس السياسة السابقة فإن الأسعار ستستمر في الارتفاع وتصاحبها

ارتفاعات مستمرة في الأجور و تنشأ حلقة أجر- سعر ، أو ما يسمى بتضخم دفع التكاليف.

إن الانتقالات المتتالية و المستمرة للطلب الكلي لا تحدث إلا في حالة الزيادة المستمرة في عرض

النقود فوفقا للتحليل الكنزري فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل في المرة الأولى فقط إذا حدث ارتفاع في

الإنفاق الحكومي أو تخفيض في الضرائب و لمرة واحدة و نظرا لوجود حد أقصى لمستوى الإنفاق و حد

أدنى خاص بمستوى الضرائب فإن تطبيق سياسة مالية توسعية غير ممكن في المدى الطويل، أي أن

تضخم التكاليف ظاهرة نقدية.

إن التضخم الناشئ عن ارتفاعات الأجور يكون تلقائيا أو ذاتيا و يرجع السبب في ذلك إلى

الارتفاعات المتتالية للأسعار والأجور هذه الأخيرة تتميز بعدم مرونتها نحو انخفاض فقد أصبحت أسعار

مرفقية أو مدارة " administrated prices " أي تتحدد طبقا لقواعد تحددها المؤسسات الاقتصادية القائمة (النقابات، المنتجون، الحكومة....) و تبقى ثابتة لفترة ما فالأجور لم تعد ترتفع فقط كنتيجة لزيادة الطلب على العمل عن العرض³⁴.

تلعب النقابات العمالية دورا هاما و فعالا في رفع معدلات الأجور خاصة في الأنظمة الرأسمالية ففي بريطانيا استطاعت النقابات العمالية الضغط على الحكومة لرفع معدلات الأجور، ففي أوائل سنة 1972 استطاعت نقابات الفحم الحجري و السكك الحديدية و عمال الموانئ تحقيق مطالبها بالضغط على حكومة المحافظين حيث بلغ ارتفاع الأجور حوالي 8.5%³⁵ مما أدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار نتيجة زيادة عرض النقود، وتعجز الحكومات غالبا للتصدي لهذا النوع من التضخم لأسباب سياسية اقتصادية، اجتماعية و حتى إنسانية.

يفترض توازن سوق العمل وجود علاقة موجبة بين إنتاجية العامل و أجره وفقا لما بيناه سالفا فإذا حدث ارتفاع في مستويات الأجور بنسب تفوق الزيادة في الإنتاجية تكون النتيجة الحتمية ارتفاع في المستوى العام للأسعار السائدة في السوق لانحراف التوازن بين الدخل النقدي المتزايدة و إنتاجية العمال التي لم تواكب الارتفاعات الحاصلة في الأجور .

على المستوى الجزئي يمثل ارتفاع مستويات الأجور تكلفة إضافية للمنتجين و أرباب الأعمال الذين يسعون إلى تعظيم أرباحهم، و بغية تحقيق هذا الهدف فإنهم يرفعون من أسعار منتجاتهم لامتناس الزيادة الحاصلة في الأجور و يتحمل المستهلك عبء الأسعار المرتفعة.

إن الارتفاع في الأجور يمكن أن يكون سببا في التضخم عندما يصل إلى عتبة معينة و لتحديد معدل التضخم فمن المهم ربط تكاليف الإنتاج بالأسعار، بالنسبة للمؤسسة يمثل الأجر أهم تكلفة إنتاجية فإذا افترضنا أن تحديد المؤسسة لأسعارها يكون بالنظر إلى هامش الربح على تكلفة الوحدة المنتجة³⁶ فإن السعر يعطى بالعلاقة التالية :

$$p_t = (1 + m) \frac{w_t n_t}{y_t} \quad (1-7)$$

w_t : الأجر النقدي خلال الفترة t.

n_t : عدد العمال خلال الفترة t.

y_t : الإنتاج خلال الفترة t.

أو نكتب:

³⁴ نعمة الله نجيب، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية الطبعة الأولى، 2001-2002، ص236.

³⁵ غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص109.

³⁶ Jean-marie le page, jean-didier le caillon, Christian ottavy, macro economie equilibre et politique economique, cujas, paris, 1993, p241.

$$p_t = (1 + m) \frac{w_t n_t}{y_{n_t}} \quad (1-8)$$

فإذا كان هامش الربح m ثابت فإن معدل التضخم يعبر عن الفرق بين التغير في معدل الأجور الإسمية ومعدل إنتاجية العمل.

يختلف ارتفاع الأجور و الأسعار في أسواق المنافسة الكاملة عنه في الأسواق التي تتمتع بنوع من الاحتكار ففي الحالة الأولى يفسر ارتفاع المستوى العام للأسعار بوجود فائض في الطلب ناجم عن ارتفاع الأجور النقدية للعمال، حيث ينتقل منحني العرض نحو الأعلى بينما في حالة أسواق الاحتكار فلا وجود لفائض الطلب حيث تتميز هذه الأسواق بتوازن مبيعاتها المتوقعة مع المشتريات المخططة و كل زيادة في التكاليف (الأجور) لن يصاحبها فائض في الطلب على الرغم من ارتفاع الأسعار وهذا ما يعكس ذاتية أسواق الاحتكار .

عرف التفسير الأخير عدة انتقادات فقد يحدث في حالات الاحتكار عدم تساوي المبيعات الفعلية مع المبيعات المتوقعة فيظهر فائض في الطلب على المنتجات تقود المحتكر إلى رفع أسعار منتجاته. يمكننا أن نبين أن فائض الطلب له تأثير هام على حركات الأجور و الأسعار في أسواق الاحتكار وهي الأسواق الأقرب إلى الواقع إذا اعتبرنا أن أسواق المنافسة الكاملة تمثل حالة استثنائية، حيث يؤدي ارتفاع الطلب على السلع إلى تحفيز المنتجين على رفع عرض منتجاتهم وبغية تحقيق هذا الهدف فإن الطلب على العمالة يرتفع و يحدث على إثر هذا الارتفاع فائض في الطلب (على العمل) و ينجم عن ذلك ارتفاع مستمر في مستويات الأجور مدعم من قبل النقابات العمالية التي تعتبر أن رفع الأجور لن يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بنسب كبيرة بحكم أن الطلب على العمل قليل المرنة ضف إلى ذلك تدعيم الحكومة لهذا الاتجاه من خلال سياساتها الهادفة إلى تحقيق التوظيف الكامل و التزامها بإعادة توظيف العمال الذين فقدوا وظائفهم نتيجة ارتفاع الأجور .

إن وجود فائض في الطلب جديد في سوق العمل يمكن أن يحدث فروق أجرية بين العمال مما يدفع المنظمات العمالية إلى المطالبة برفع الأجور النقدية للعمال ذوي الدخول المنخفضة (لعدم وجود فائض في الطلب في القطاعات التي يعمل بها هؤلاء) عما اتفق عليه من قبل مع أرباب الأعمال و تنشئ ظاهرة مسايرة الأجور، حيث يهدف العمال إلى حماية القدرة الشرائية لدخولهم النقدية عن طريق ربط الأجور بالأسعار من خلال المقايسة التي ينجر عنها ارتفاعات متتالية للأجور و الأسعار التي يترتب عليها حلقة أجر- سعر، أي تسابق الأجور و الأسعار نحو الارتفاع ونظرا لانعكاساتها السلبية على الإقتصاد الوطني فإن العديد من الدول تخلت عنها حيث قامت الحكومة الفرنسية -وزير الإقتصاد و المالية Jacques Delors- سنة 1983 بوضع مخطط من أجل إيقاف لولب الأجور -أسعار حتى لو أدى ذلك إلى تخفيض القدرة الشرائية للأفراد، و من هذا المنطلق فإن ربط الأجور بالأسعار بهدف إزالة آثار التضخم لا يجب أن يكون كاملا و السبب في ذلك يعود إلى :

1- ربط الأجور بالأسعار يعرض الإقتصاد الوطني إلى هزات العرض من خلال الزيادات المتتالية للأجور و الأسعار.

2- يتطلب التوزيع الكفء للموارد ربط الأجور بالإنتاجية و هذا ما لا يتحقق في حالة المقايسة التامة.
3- إن هدف الحكومة من التحكم في معدلات التضخم هو الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي ومنه السياسي وعليه فإن الهدف من الربط غير التام هو سياسي بالدرجة الأولى.

ينجم الضغط التضخمي أيضا عن تطور الأجور من قطاع إلى آخر حيث تساهم القطاعات التي تستخدم تكنولوجيايات حديثة في الإنتاج في تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية والتي تنعكس بدورها في شكل انخفاض في الأسعار .

إن أي انخفاض في الأجر الحقيقي في فترة زمنية و لتكن t تكون ناتجة عن ارتفاع في مستوى الأسعار p خلال نفس الفترة و لتدارك الوضع تعود الأجور للارتفاع مرة أخرى فإذا افترضنا أن معدل نمو الأجور w و p معدل نمو الأسعار نحصل على المعادلة:

$$w_{t+1} = f(p_t) \quad (1-9)$$

أي أن معدل نمو الأجور خلال فترة ما تابع لمعدل نمو الأسعار للفترة التي تسبقها .
من وجهة نظر المنتج $w_{t+1} = p_{t+1}$ يعني ذلك أن أي ارتفاع في الأجور في الفترة $t+1$ يدفعه إلى رفع أسعار منتجاته و الباعث على ذلك هو الحفاظ على هامش الربح، غير أن التوقعات المستقبلية الخاصة بالتضخم تقود الأجراء إلى المطالبة برفع الأجور النقدية بدلالة التضخم المستقبلي و ليس الماضي³⁷، حيث أن المطالبة برفع الأجور في هذه الحالة يكون بمثابة ضمان للعمال أو حماية لقدرتهم الشرائية المستقبلية من الارتفاع المتوقع للأسعار.

I -3-1- علاقة فيليبس :

إن ارتفاع الأجور يدفع رجال الأعمال إلى التقليل من حجم العمالة المستخدمة و بالتالي حدوث بطالة، هذا ما يدفعنا إلى بحث العلاقة بين مستوى البطالة و مستوى الأجور في المجتمع ففي سنة 1958 قام الاقتصادي النيوزلندي فيليبس بنشر دراسة تطبيقية عن الاقتصاد الانجليزي مستخدما بيانات عن 97 سنة تمتد بين 1861-1957 حيث قدر في هذه الدراسة العلاقة بين معدل البطالة و معدل التغير في الأجر النقدي كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار أن الأجور تمثل نسبة كبيرة من التكلفة و بالتالي السعر³⁸، وقد استخلص فيليبس من دراسته أن العلاقة بين معدل الزيادة في الأجور كمؤشر للتضخم و معدل البطالة عكسية و مستقرة ، ففي فترات الرواج الاقتصادي تتميز معدلات البطالة بالانخفاض لأن الطلب على العمل يكون مرتفعا و بالتالي من السهل على العمال المطالبة برفع أجورهم و يحدث العكس في فترات الانكماش.

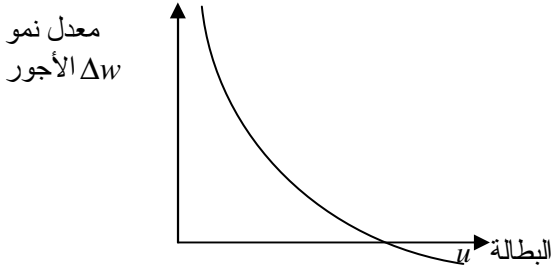
¹ Jilles -Jacoud, inflation et désinflation faits théories politiques, seuil ,paris, 1997, p36.

³⁸ عبد القادر عطية عبد القادر، رمضان أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص261.

يتضح من خلال الشكل (6) أن منحنى فليبيس يعبر عن علاقة غير خطية بين معدلي البطالة و التضخم و لتسهيل عملية التقدير تم تحويل العلاقة إلى الشكل الخطي التالي:

$$\Delta w = a - bu \quad (1-10)$$

Δw : معدل الزيادة في الأجر النقدي (محسوب باللوغاريتم).
 u : معدل البطالة.



يتضح من خلال المنحنى أن تحقيق العمالة الكاملة يتحقق في ظل ارتفاع معدلات التضخم و العكس صحيح.

I -3-2- نقد منحنى فليبيس :

كان رد الفعل على انهيار العلاقة التي قام عليها منحنى فليبيس متباينا بين العديد من المدارس الاقتصادية ونذكر من بينها :

I -3-2-1- المدرسة النقدية :

اعتبر فريدمان أن معادلة فليبيس الأصلية تفترض أن العمال يعانون من خداع نقدي لأنهم يهملون أثر التغير في الأسعار في تحديد أجورهم النقدية و هذا يتتافى مع الواقع حسب رأيه بحيث يأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات في نمودجه النظري عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم و البطالة .
 ينتقد فريدمان علاقة فليبيس كونها ارتكزت على مطلق الأسعار و الأجور النقدية و أهملت التأثير المتبادل بينهما و اعتبر فريدمان أن العلاقة بين الأجور النقدية و فائض الطلب على العمالة (البطالة) صورة مقابلة للعلاقة بين المستوى العام للأسعار و فائض الطلب على السلع و الخدمات، فالتوازن العام في أسواق العمل يحدد مستوى الأجر الحقيقي و مدى استجابته لفائض الطلب على العمالة ، فالأجر الحقيقي هو المحدد للطلب على العمال والعرض منهم كما يحدد القدرة الشرائية للأجر النقدي، هذا ما دفعه إلى البحث عن علاقة الأجر الحقيقي بمعدل البطالة مع الأخذ بعين الاعتبار عند صياغة النموذج معدل التضخم المتوقع (p^*) و ليس الفعلي مثلما يتضح من خلال المعادلة التالية :

$$.W^* = \lambda(u) + \beta (p^*)^a \quad (1-11)$$

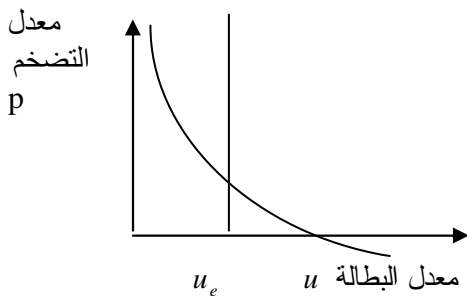
$\lambda(u)$ فائض الطلب على العمل .

β الأسلوب الذي تتكيف به الأجور النقدية مع التوقعات التضخمية في الأسعار .

فإذا رغبت الحكومة في تخفيض معدل البطالة عن طريق سياسة نقدية أو مالية توسعية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في الإنتاج الذي يتطلب زيادة في اليد العاملة مما يخلق ضغطا في الأسواق المختلفة، ينجر عنه ارتفاع في الأجور النقدية و الأسعار، هذه الأخيرة ترتفع بشكل أسرع فتتخفف الأجور الحقيقية، في هذه الحالة سيطلب العمال برفع أجورهم النقدية مع الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم المتوقع مع العلم أن هذا الأخير سيرتفع بمقدار الخطأ الحاصل في التنبؤ بالأسعار $(dp/p)_0^a - (dp/p)_1^a$ ، و مع ارتفاع الأجور

النقدية إلى مستوى يوازي الارتفاع في الأسعار ستبدأ دورة جديدة في الاقتصاد مؤداها تسريح الأيدي العاملة التي سبق وأن وجدت طريقها إلى التوظيف ، مع الزيادة الأولية في الإنفاق الحكومي و ستستمر هذه الدورة الانكماشية إلى حين يستعيد الأجر الحقيقي قيمته الأصلية و يتراجع معدل البطالة إلى مستواه الأصلي³⁹.

الشكل (7): منحنى فيليبس في المدى الطويل.



وفي المدى الطويل نحصل على منحنى فيليبس العمودي والذي تختفي فيه العلاقة التبادلية بين التضخم و البطالة عند معدل البطالة الطبيعي (u_e) و يثبت الأجر الحقيقي (الزيادة في الأجور النقدية = الزيادة في الأسعار) .

يمكننا أن نفسر الوضع العمودي لمنحنى فيليبس على النحو التالي : معدل البطالة u : معدل البطالة u_e - إذا افترضنا ثبات الأسعار في اقتصاد ما خلال فترة معينة فإن العمال يتوقعون معدلاً للتضخم معدوماً فإذا قامت الحكومة بإتباع سياسة توسعية بغرض زيادة العمالة عن طريق زيادة الطلب الكلي عندئذ تبدأ الأسعار في الارتفاع هذا الأخير يحفز العمال على المطالبة برفع أجورهم للحفاظ على قدرتهم الشرائية وترتفع الأسعار مرة أخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي الحقيقي .

تتوقف الارتفاعات المتتالية للأسعار و الأجور على السياسة المنتهجة من قبل الحكومة، فإذا أرادت الحفاظ على نفس مستوى العمالة بعد السياسات التوسعية فإنها تضطر في كل مرة إلى إنعاش الطلب الكلي و يحدث نتيجة لذلك مسارات تضخمية للأسعار و الأجور في الاقتصاد و عليه يرى فيردمان أنه للحفاظ على نفس مستوى العمالة عند u_e يجب قبول الارتفاعات المتتالية للأسعار و الأجور، وفي المدى الطويل يصبح التضخم و البطالة مستقلان، ويتضح ذلك من خلال الوضع العمودي لمنحنى فيليبس.

I - 2-3-2- فرضية تسارع التضخم :

تستند هذه الفرضية على الشكل العمودي الذي يأخذه منحنى فيليبس في المدى الطويل لتفسير العلاقة بين التضخم و البطالة و مفادها أن : المحافظة على معدل البطالة دون المعدل الطبيعي لها وبالتالي استمرار الحالة غير التوازنية في سوق العمل تستدعي باستمرار المحافظة على الأجر الحقيقي دون معدله التوازني W_e و لتحقيق مثل هذا الأمر فإن ذلك يتطلب أن تنمو الأسعار باستمرار بمعدل يفوق المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية عند ذلك سيعمد العمال إلى مراجعة توقعاتهم السعرية و ترجمتها إلى

³⁹ أسامة بشير الدباغ، البطالة و التضخم المقولات النظرية و مناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الأولى ، 2007، ص 280.

المطالبة بأجور نقدية أعلى مما يؤدي إلى ارتفاع المعدل العام للأسعار⁴⁰ حيث تؤدي الحركات المتتالية للأجور و الأسعار إلى تسارع معدلات التضخم وبغية تحقيق نتائج ايجابية بالنسبة للإنتاج و العمالة تقوم الحكومة بدورها بزيادة التوسع النقدي .

I -3-2-3- نظرية التوقعات الرشيدة :

انتقد رواد المدرسة الكلاسيكية الحديثة و على رأسهم روبرت لوкас Robert Lucas أفكار فريدمان الخاصة بالتوقعات المكيفة، حيث يستمر العمال في التقدير الخاطئ للتضخم إلى الحد الذي تستقر فيه الأسعار لفترة طويلة نسبيا من الزمن ،عندها يتساوى معدل التضخم المتوقع و الفعلي، وعلى هذا الأساس يرى لوкас أن العمال لا يستمرون في بناء توقعات خاطئة بشكل منتظم وخلال فترة زمنية طويلة و يفترض أن أفراد المجتمع يبحثون عن المعلومات اللازمة للوصول إلى النموذج الصحيح الذي يفسر سلوك الأسعار وبناءا على ذلك و رغبة منهم في إحكام التوقع و ضبط التنبؤ بالمتغير السعري على أسس سليمة ، سيسعى هؤلاء إلى تقدير (u_t) λ ⁴¹ على أساس من المعلومات المتوفرة لديهم في نهاية الفترة السابقة $(t-1)$ ⁴² وتستند عملية تقدير فائض الطلب على المعرفة المسبقة للسياسات الاقتصادية في الفترة $(t-1)$ و التوجهات المستقبلية للحكومة فيما يتعلق بمعدل البطالة المستهدف خلال الفترة (t) و يتطلب بناء توقعات رشيدة حسب لوukas توفر معيارين :

1- بالإضافة إلى كون القيمة المتوقعة للخطأ معدومة في المعادلة :

$$v_t = (dp/p)_t - (dp/p)_t^a + e_t \quad (1-12)$$

فقيم الخطأ لا يجب أن ترتبط وفقا لعلاقة دالية منتظمة مع قيمها السابقة أي:

$$\text{Cov} (v_t, v_{t-n}) = 0 \quad n > 0$$

ففي حالة و جود ارتباط للأخطاء فإن :

$$v_t = \alpha_0 + \alpha_1 v_{t-1} + z_t \quad (1-13)$$

مع $E(z_t) = 0$

من الواضح أنه حالما ينتبه القطاع الخاص إلى وجود مثل هذا النمط من الارتباط في سلوك المعامل v_t فسرعان ما يقوم باستخدام المعرفة الجديدة التي توفرها له المعادلة (3-7) لإحكام البناء في مصفوفة المعلومات الخاصة به (I_{t-1}) ⁴³ الأمر الذي سيؤدي إلى إزالة أي ارتباط ذاتي بين القيم السنوية للمعامل v_t

⁴⁰أسامة بشير الدباغ ،نفس المرجع السابق ، ص ص 293-294 .

⁴¹ (u_t) λ فائض الطلب على العمل الذي تسبب في التقدير الخاطئ للتضخم المتوقع المتواجد في المعادلة $(dp/p)_t - (dp/p)_t^a = \lambda (u_t) + e_t$

⁴² أسامة بشير الدباغ ،نفس المرجع السابق،ص 309.

⁴³ مصفوفة يستخدمها القطاع الخاص لتحديد معدل التضخم المتوقع.

⁴⁴ المرجع السابق ص 312.

للحصول على أفضل تقدير ممكن لمعدل التضخم المتوقع $(dp/p)_t^a$ دون إحداث توسع (معلومات إضافية لمصفوفة المعلومات (I_{t-1}) .

2- أن يحقق الأسلوب المستخدم في تقدير معدل التضخم المتوقع $(dp/p)_t^a$ أقل انحراف مقارنة مع أساليب أخرى .

وعموما يمكن القول أن علاقة فيليبس صالحة فقط في المدى القصير و دل على ذلك الركود التضخمي الذي ظهر في البلاد الصناعية خلال فترة السبعينات حيث تبين وجود علاقة طردية بين التضخم والبطالة.

I -3-4-الركود التضخمي :

بدأت بوادر هذه الظاهرة في سبعينات القرن الماضي عندما شهد اقتصاد الدول الغربية غياب العلاقة العكسية بين التضخم و البطالة و تحولها إلى علاقة طردية حيث صاحب ارتفاع معدلات البطالة خلال هذه الفترة ارتفاع في معدل نمو الأسعار، نتيجة زيادة الطلب على السلع و الخدمات من جهة و انخفاض حجم التوظيف من جهة أخرى، وفي هذا الإطار تباينت وجهات النظر بين الاقتصاديين النقديين و النيوكنزيبين فيما يتعلق بتفسير أسباب ظاهرة التضخم الركودي و طرق علاجها .

I -3-4-1-وجهة نظر النقديين :

يعتبر التضخم الركودي نتاج السياسات النقدية النشطة ، فحسب فريدمان الذي يتبنى إيديولوجية السوق الحر فإن إتباع السلطات النقدية للسياسات النقدية النشطة الناجمة عن توقعات خاطئة تؤدي إلى حدوث تضخم نقدي (لأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة حسب رأيه) و بغية تصحيح هذه الوضعية من خلال إتباع سياسات نقدية تقييدية فإن حجم الإنتاج و التوظيف ينخفض (ارتفاع معدل البطالة) و يصاحب ذلك ارتفاعات مستمرة في الأسعار، ولمعالجة هذه الظاهرة يرى فريدمان أن التركيز على الاستقرار النقدي من خلال التوازن بين عرض النقود و نمو الناتج يتأتى بتطبيق سياسة نقدية تقييدية رشيده و الإعلان عن السياسة المنتهجة مسبقا لتفادي الوقوع في أخطاء متعلقة بالتوقعات و تحقيق الإستقرار في الأسعار وزيادة التوظيف .

I -3-4-2-وجهة نظر النيوكنزيبين :

يستند تحليل النيوكنزيبين لظاهرة التضخم إلى المتغيرات الحقيقية و ليست النقدية، أي أن أسباب التضخم متعلقة بمستوى نفقات الإنتاج للمشروعات الاقتصادية ،حيث يؤدي إتباع سياسات نقدية تقييدية إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات ومنه تخفيض الإنتاج والتوظيف والذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار يتفق الاقتصاديون النيوكنزيبين (مثل توبين J.Tobin و هيلر W.Hiller) مع النقديين في الانحياز لاقتصاد السوق لكنهم لا يشاركونهم الثقة المطلقة في مسألة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و اتخاذها ما يلزم من سياسات لتحقيق الاستقرار وللتوصل إلى مستوى الطلب الكلي المنفق مع التشغيل الكامل دون التضخم ويرجع النيوكنزيبون السبب الأساسي في حدوث التضخم الركودي إلى عدم التدخل الكافي للدولة

تارة و تارة أخرى إلى نوعية السياسات التقديرية للحكومة و يرون أن هذه الأخيرة لم تكن في مستوى مسؤوليتها الاقتصادية⁴⁵.

يعتقد النيوكنزيون أن استخدام السياسة المالية النشطة كسياسة الأسعار و الدخل بشكل منسجم مع سياسة نقدية يسمح بتخفيض التضخم و تحقيق التوازن في الاقتصاد .

I -3-5- الرقابة على الأجور:

تعتبر الارتفاعات في الأجور العنصر الفعال في حركات لولب الأسعار و الأجور باعتبارها الدافع الأول لارتفاعات الأسعار، مما يتطلب تدخل الحكومة للحد من هذه الارتفاعات المتتالية و المتزامنة عن طريق فرض رقابة على الأسعار و الأجور .

تقوم سياسة الرقابة على الأجور على ضبط النفقات الإنتاجية من خلال ربط الارتفاع في الأجور مع الارتفاع في مستويات الإنتاجية وفقا لعلاقة طردية و بنسبة أقل حيث تبقى مستويات الإنتاجية أعلى من معدلات الأجور، و للحفاظ على هذا المستوى التوازني تقوم الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية كإقتطاع جزء من الأجور كضريبة أو تلجأ إلى الإقتراض لمنع الارتفاعات التي تحدث في الأسعار نتيجة زيادة الإنفاق الاستهلاكي لدى الأفراد .

إن السياسات غير المباشرة المنتهجة من قبل الحكومة لتخفيض الطلب الكلي انطلاقا من زيادة معدل البطالة يمكن أن تحد من رفع الأجور حيث تساهم مستويات البطالة المرتفعة في إجمام النقابات العمالية عن المطالبة برفع الأجور كما يمكن الاتفاق مع النقابات العمالية على عدم المطالبة برفع الأجور خلال فترة زمنية محددة للمحافظة على استقرار الأسعار و لو نسبيا.

ومن بين الوسائل المستخدمة أيضا الضغط على المنتجين لمنع ارتفاع الأسعار وهذا ما يؤدي إلى انحسار أرباحهم يحدها من الأعلى قيود السياسات المالية و النقدية الهادفة إلى تخفيض الطلب الكلي ويحدها من الأسفل ضغوط النقابات لرفع الأجور و يستمر بذلك انحسار الأرباح و تنقلص إلى الحد الذي يجبر المنتجين على تخفيف التضخم الناجم عن المطالبة برفع الأجور⁴⁶ إلا أن هذا الاتجاه يؤثر سلبا على مستوى الاستثمار الذي يعد عاملا مهما و رئيسيا في تحقيق النمو الاقتصادي.

يمكن التحكم في الأجور و الأسعار من خلال إنشاء مجالس للأجور و الأسعار⁴⁷، تضم هذه المجالس أعدادا متساوية من ممثلي العمال يتم ترشيحهم من قبل النقابات المختصة و أرباب الأعمال لمناقشة ضبط الأجور و تحقيق استقرار في الأسعار لتفادي الاختلالات التي يمكن أن تحدث في أسواق العمل و الإنتاج.

⁴⁵ بركان زهيه، التضخم و برامج التصحيح في البلاد النامية بين النظرية و التطبيق "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998-1999، ص 36 .

⁴⁶ نعمة الله نجيب، مرجع سبق ذكره، ص 238-239.

² James- E -Meade, retour au plein emploi, economica , paris ,1996, p48.

ففي إنجلترا دلت التجارب على أن الأزمات المتتالية طوال المدة من عام 1948 حتى 1961 أدت إلى المطالبة باتخاذ سياسات على المدى القومي لضبط الأجور و استهدفت هذه السياسات منع الأجور من الارتفاع عن الإنتاجية القومية حتى يمكن تجنب التضخم و حاولت الحكومة المتتالية ضبط الأجور بدرجات متفاوتة من النجاح بتوجيه الانتباه إلى الحالة الدقيقة و الحرجة للاقتصاد القومي.⁴⁸

نفس التجربة تكررت في فرنسا من خلال منع ربط الأجور بالأسعار وقد ترتب عن هذا الإجراء انخفاض في القدرة الشرائية ولتعويض هذا الانخفاض يستطيع المنتجون اقتراح مكافأة تعويضية بدلا من رفع الأجور مرة أخرى⁴⁹ ، كما يمكن للقطاع الإقتصادي الخاص أن يساهم في رسم السياسات الأجرية بالتعاون مع الحكومة نظرا لمساهمته الهامة في عمليات الإنتاج و بالتالي تشمل الإجراءات المتخذة في هذا الإطار الإقتصاد في مجمله و تحد بذلك من ارتفاع الأجور و الأسعار.

⁴⁸ مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم و الركود الإقتصادي في الإسلام ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة

2002، ص117.

⁴⁹ Yves Crozet, inflation et désinflation, nathan, paris, troisième édition, 1998, p64.

خلاصة:

تلعب الارتفاعات المستمرة للأجور دورا هاما و أساسيا في التطورات الإقتصادية للبلاد من خلال آثارها المتمثلة في ظهور فجوة بين الطلب الكلي و العرض الكلي حيث ساهمت حرية الحركة النقابية و قوتها التفاوضية في الضغط على الحكومات من أجل رفع الأجور مما انعكس سلبا على معدلات التضخم هذه الظاهرة التي أصبحت نتيجة حتمية مرافقة لعملية التنمية فهو يعبر عن اختلال التوازن بين الطلب و العرض سواء في الدول المتقدمة التي تتميز بالتشغيل الكامل لعناصر الإنتاج أو نتيجة عدم مرونة العرض الناجم عن تخلف القطاعات الإنتاجية في الدول المتخلفة مما يتطلب البحث في أسبابه واختيار أفضل الوسائل لمحاربتة حسب خصوصية اقتصاد كل بلد بغرض زيادة الكفاءة الإقتصادية وتحقيق النمو الذي من شأنه التخفيف من آثار الخسائر الناجمة عن الركود ضف إلى ذلك أهمية وضرورة تدخل الدولة في تحديد الأجور بعد نتائج المنافسة في السوق الحرة و ما انجر عنها من ظروف عمل قاسية ،حيث أن سوق العمل المتوازنة لم يكن لها وجود أبدا حيث فشلت في منح العامل أجرا عادلا يضمن له العيش الكفاف و يتناسب مع حجم الأسرة .

يتمثل دور الأجور في إحداث التضخم في الإقتصاد القومي في تشكيل حلقة أجر-سعر من خلال المقايسة والتي ينجر عنها ارتفاعات متتالية للأجور والأسعار وفي هذا الإطار يقع على عاتق الحكومة تحديد سياسة للأجور بالنظر إلى الأوضاع الإقتصادية السائدة و المتوقعة ، فالإجراءات الحكومية في هذا المجال تتم بمراسيم و خلال فترة طويلة، أي على الحكومة تحديد سياسة مستقبلية للأجور بما يتناسب مع الأسعار السائدة من خلال التقدير السليم لمتوسط ارتفاع الأجور والأسعار مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تطور الإنتاج و توسعه في المدى البعيد.

الفصل الثاني:

التضخم وعلاقته بالأجور في الجزائر

خلال الفترة 1970-2005

تمهيد:

انتهجت الجزائر منذ سنة 1967 إستراتيجية تعتمد على التصنيع على نطاق واسع وعمل التسيير المركزي على تجسيده في الواقع العملي كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية باعتباره يعمل على توجيه موارد المجتمع بطرق عقلانية و رشيدة لتعكس بذلك الآثار الاقتصادية و الاجتماعية الايجابية على أفراد المجتمع.

لقد ميز مسار التسيير المركزي في الجزائر ثغرات عديدة و أثبت واقع التجربة أن المخططات التنموية المتعاقبة لم تحقق النتائج المرجوة منها بالإضافة إلى مساهمتها في ظهور ضغوط تضخمية ناجمة عن رفع المداخل المتأتية من الاستثمارات و زيادة الإنفاق الحكومي ، ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية و الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة الأجور والتي نركز من خلال هذا الفصل على دورها في إحداث التضخم من خلال تتبع المراحل المختلفة التي مرت بها سياسة تحديد الأجور إبتداءا من فترة الموروث الاستعماري الذي تحددت فيه الأجور داخل المؤسسات ثم فترة التسيير المركزي و تطبيق القانون الأساسي العام للعامل سنة 1985 والتي تميزت بتدخل الدولة في تحديد حجم و معدلات نمو الأجور مع ما يتناسب مع المخططات التنموية، لنصل إلى مرحلة اقتصاد السوق التي نبرز من خلالها دور برامج التعديل الهيكلي في تحديد الكتلة الأجرية وآثارها على معدلات التضخم، كما نتطرق إلى الإجراءات والتدابير النقدية والمالية التي اتخذتها الدولة للتخفيف من معدلات التضخم والتي تهدف إلى امتصاص فائض العرض النقدي وتخفيض عجز الميزانية .

II -1-1- واقع التضخم في الجزائر:

مر نظام الأسعار في الجزائر بعدة مراحل تتناسب مع السياسات الاقتصادية المعلنة، ابتداء من رد الاعتبار لسلطة الدولة من خلال بناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج في إطار الإقتصاد الموجه ثم الانتقال إلى اقتصاد السوق و ضيق الاختيارات المتاحة في ظل قيود برامج التسوية الهيكلية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ،وتتمثل أهم المراحل التي مر بها نظام الأسعار فيما يلي:

II-1-1-الفترة 1970-1982:

في اقتصاد موجه مركزيا تقوم الدولة بوصفها قوة عمومية بضبط الأسعار السلعية (أسعار المنتجات الزراعية و المنتجات المستوردة...) و تثبيتها عند مستويات معينة وفرض الرقابة الإدارية لخلق نوع من الإستقرار في مستويات الإنتاج و الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد ، و قد عرف نظام الأسعار خلال هذه الفترة أربع أنماط:

1- الأسعار الثابتة:يخص أسعار بعض المنتجات الاستهلاكية الضرورية كثيرة الاستعمال (القهوة الزيت ، السكر...) ، فنتيبت الأسعار سمح باستقرارها خلال فترة طويلة و توحيدها على المستوى الوطني⁵⁰ .

2-تحدد أسعار بعض السلع بصفة مستقلة مع الأخذ بعين الاعتبار سعر التكلفة وهو نظام خاص بالمنتجات الزراعية و الصناعية كما يستعمل كأداة لتشجيع إنتاج معين أو توقيفه و عرف بنظام الأسعار الخاصة .

3-نظام الأسعار المثبتة أو المستقرة : يهدف هذا النظام إلى تفادي تقلبات التكاليف (الأسعار العالمية خاصة منها أسعار مواد البناء) لإتمام المشاريع الاستثمارية.

4-نظام أسعار المراقبة شمل هذا النظام أسعار المنتجات التي لم تنطرق إليها الأنظمة السابقة من خلال تحديد هوامش الربح .

II -1-2-الفترة 1983-1989:

عرف نظام الأسعار خلال هذه المرحلة بنمطين :

1-الأسعار المثبتة مركزيا الخاصة بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع .

2-الأسعار المراقبة :و تشمل جميع المواد المتبقية والتي لم تدخل في النمط الأول.

II -1-3-الفترة بعد 1989:

و هي فترة انتقالية إلى منظومة تعتمد على اللامركزية و حرية اتخاذ القرارات، فالدولة تستمر في هذه المرحلة الإقتصادية الجديدة في تسييرها لبعض الوظائف حيث عملت على تحرير أسعار بعض

¹ Boubaker Miloudi ,la distribution en Algérie, opu, Alger ,1995,p 130.

المنتجات و التوقف عن دعمها تدريجيا حتى تلعب دور الموازن بين العرض و الطلب في ظل اقتصاد مبني على الأسعار الحقيقية و يلغي أنواع الاحتكارات ويشجع آليات المنافسة الاقتصادية المشروعة .
منحت الدولة للمؤسسات استقلالية في تحديد الأسعار بشكل يغطي تكاليفها،حيث تضمنت هذه المرحلة نوعين من الأسعار⁵¹:

أ-الأسعار المنظمة:

بالنسبة لهذا النوع يتميز بوجود نمطين للأسعار :

أ-1-الأسعار المضمونة :

تتعلق هذه الأسعار بالسلع و الخدمات التي تحتاج إلى عناية و يتم تحديد هذه الأسعار مسبقا في مرحلة الإنتاج .

أ-2-وضع سقف لأسعار الهوامش:

يشمل أسعار المواد و المنتجات المعنية بالدعم المباشر و غير المباشر للقدرة الشرائية للمستهلك مثل: الحليب، الخبز، الزيت...و يحدد السعر الأقصى أو الأعلى للبيع بواسطة مرسوم حكومي لبعض المواد و بواسطة قرار للمنتجات الأخرى.

ب-الأسعار الحرة :

يخص هذا النوع مجموع أسعار السلع و الخدمات التي لا تخضع لنظام الأسعار المنظمة ويكون هذا النوع محل تصريح بأسعار البيع عند الإنتاج.

II -2- مسار التضخم في الجزائر:

شهد المؤشر العام للأسعار لدى الاستهلاك خلال الفترة 1970-1990 ارتفاعا ملحوظا إذ تضاعف حوالي خمس مرات و نصف سنة 1990 عما كان عليه سنة 1970 ، ويوضح الجدول التالي متوسط معدل التضخم لهذه الفترة -في كل خمس سنوات- :

جدول (1) : معدل التضخم المتوسط في الفترة (1970-1990)

الفترة	74-70	79-75	84-80	89-85
متوسط معدل التضخم%	4.3	10.8	8.9	9.1

المصدر : اعتمادا على الإحصائيات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات.

⁵¹ زهية بركان ،مرجع سبق ذكره،ص ص 188-189.

يتضح من خلال الجدول أن متوسط معدل التضخم بلغ أعلى نسبة له خلال الفترة 1975-1979 نتيجة للأزمة النفطية سنة 1973 وما انجر عنها من ارتفاع في أسعار الواردات ليعود للانخفاض خلال الفترة 1980-1984 ليرتفع بشكل طفيف خلال الفترة 1985-1989 و هي الفترة التي قامت فيها السلطات النقدية بتعديل أسعار الفائدة الاسمية على القروض ابتداء من سنة 1986 حيث ارتفع متوسط معدل سعر الفائدة إلى نسبة 7% سنة 1989.

وإبتداء من سنة 1990 شهد المؤشر العام للأسعار لدى الاستهلاك فترتين تميزتا بارتفاع كبير الأولى امتدت من سنة 1990 إلى 1991 (25% و 32% من الزيادة السنوية على التوالي) و الثانية شملت سنتي 1994 و 1995 (29% و 30% من الزيادة السنوية على التوالي) و منذ سنة 1996 صار ارتفاع مؤشر الأسعار أقل بكثير مما كان عليه (18.7% في سنة 1996 و 5.7% في سنة 1997)⁵² ويرجع هذا الانخفاض إلى انتهاج الدولة لسياسات مالية و نقدية تقييدية بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات بالإضافة إلى تخفيض المداخل لاسيما الأجور من خلال إتباع سياسة دخول متشددة ويرجع سبب الارتفاع خلال الفترة الأولى إلى تخفيض العملة و ما ترتب عنها من ارتفاع في تكاليف الواردات و خدمة الديون الخارجية بالإضافة إلى ارتفاع عجز الميزانية و تمويله عن طريق الإصدار النقدي حيث وصل معدل التضخم مع نهاية 1992 إلى 32% .

وفي سنة 2005 انخفض معدل التضخم إلى 1.6% بعدما وصل إلى حد قياسي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال قدر ب 0.34% سنة 2000 ويعود هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي : كتحريك الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها إلى مستويات

قياسية سنتي 1994-1995 و تقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة و الصرامة في تسيير الكتلة النقدية ، و البحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط⁵³.

II -3- أسباب التضخم :

تتعدد وتتداخل أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري نظرا للاختلالات التي يعاني منها نتيجة السياسات المتبعة كسياسة الأسعار والأجور والتبعية المفرطة للخارج والتي كان لها دورا هاما في ارتفاع معدلات التضخم (التضخم المستورد) وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم أسباب التضخم إلى: أسباب نقدية ، أسباب مالية ، أسباب هيكلية ، أسباب مؤسسية.

⁵² المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر 1998 ، ص 115.

⁵³ بلعزوز بن علي ، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2003/2004 ، ص 317.

II -3-1- الأسباب النقدية :

كان الهدف من النموذج الإقتصادي الذي تبنته الجزائر والذي اعتمد على إستراتيجية التصنيع بمفهومه الواسع خلق تكامل اقتصادي حقيقي بين قطاعات الإقتصاد الوطني و تحقيق تنمية شاملة وسريعة من خلال الاعتماد على الصناعات القاعدية و التي حظيت بأكبر نصيب من حجم الاستثمار بالمقارنة مع السلع الاستهلاكية ، ففي إطار سياسة تمويل التنمية ارتبط عرض النقود (الإصدار النقدي) ارتباطا وثيقا بمستوى الاستثمار المخطط وفقا لعلاقة موجبة .

تناسب تغيرات حجم الاستثمار طردا مع التغيرات في نمو الكتلة النقدية فإستراتيجية التنمية تقتضي أن أي زيادة في الدخل الوطني يجب أن توجه لرفع معدلات الاستثمار في قطاع الصناعات الثقيلة فالجزائر اختارت التضحية بنسبة معينة من الاستهلاك الآني والتي ستعوض في المدى البعيد بعدما تظهر النتائج الإيجابية للإستراتيجية التنموية أما الخيار الثاني فقد استبعدته حيث أن إشباع الحاجات الاستهلاكية الآنية يحمل في طياته تضحيات مستقبلية ، بالنسبة للبدل الأول لم يكن باهض الثمن حيث توفرت الجزائر على موارد هامة من الغاز الطبيعي والبترول سمحت لها بإشباع الحاجات الاستهلاكية و بشكل خاص الأساسية .

إن التضخم الطفيف و المعتدل الذي نشأ في المراحل الأولى من التنمية لم يمثل خطرا كبيرا باعتبار أن معدل زيادة الإنتاج تفوق بكثير معدل زيادة الأسعار و لم يكن هناك مجال للتشاؤم أو الخوف من عدم الإستقرار النقدي حيث كان على السلطات النقدية أن تعمل بالسياسات ما يمكنها من مراقبة التضخم الطفيف مراقبة دقيقة و فعالة حتى لا يتجه لولب الأجور و الأسعار إلى التمدد و ينفلت بذلك زمام التحكم الأمور⁵⁴ .

خلال الفترة (1980-1989) شهد الإقتصاد الجزائري ارتفاعا مذهلا في نسبة السيولة حيث أن 85% من حجم النقود تتمتع بسيولة مطلقة أو شبه مطلقة نتيجة ضعف الجهاز المصرفي و عدم مقدرته

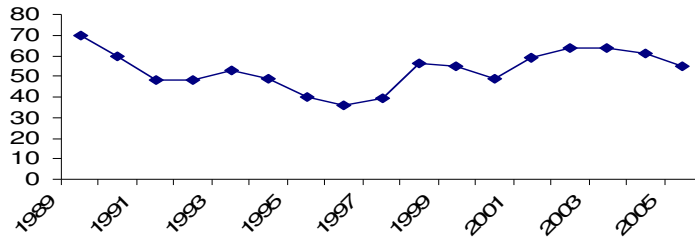
على استقطاب ثروات و مكتنزات الأفراد (الخوف من الضرائب) رغم الامتيازات التي قدمتها الحكومة و الخاصة بمنح سكن و سيارة إذا ما تحصل الفرد على دفتر توفير لدى الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط إلا أن النتائج المنتظرة لم تتحقق نتيجة انخفاض معدلات الفائدة (أسعار فائدة حقيقية سالبة) من جهة و ندرة الموارد و بروز السوق السوداء (تضخم مكبوت) من جهة أخرى ، ضف إلى ذلك قيام بنك الإصدار بإعادة تمويل البنوك الأولية حيث وصلت نسبة السيولة إلى 0.84 سنة 1988 بعدما قدرت ب 0.76 سنة 1985 .

⁵⁴ ملكة يحيات، إشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية

العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007 ،ص

بين سنتي 1989 و 2005 تضاعفت الكتلة النقدية ثلاثة عشر مرة و نصف⁵⁵ بينما تضاعف الناتج الداخلي الخام ثمانية عشر مرة حيث عرفت نسبة السيولة انخفاضا ملحوظا ووصلت أقل نسبة سنة 1996 و قدرت ب 0.36 بعدما كانت تقدر ب0.73 سنة 1989 ويوضح الشكل التالي تغيرات السيولة النقدية بالنسب المئوية في الفترة 1989-2005.

الشكل رقم (8):تغيرات السيولة النقدية بالنسب المئوية في الفترة 1989-2005



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

عرفت نسبة السيولة انخفاضا سنة 2000 بالمقارنة مع سنتي 1998 و 1999 ويعود هذا الانخفاض إلى عملية تحويل موارد إعادة الجدولة نقدا ولجوء البنوك التجارية بشكل أقل إلى إعادة التمويل⁵⁶. وبمقارنتها بنمو الناتج الداخلي الخام من حيث القيمة الجارية كان للارتفاع الشديد للكتلة النقدية تأثير سلبي على نسبة سيولة الإقتصاد⁵⁷، حيث انتقلت هذه الأخيرة من 0.49 سنة 2000 إلى 0.64 سنة 2002 و هذا ما يعكس ارتفاع طلب العملة خلال السنوات الأخيرة. إلا أنه و ابتداء من أبريل 2002 تم إدراج تقنية جديدة تكمن في عمليات استرجاع السيولة نتيجة ارتفاع الكتلة النقدية و الذي يعود إلى:

1- ارتفاع الودائع بالعملة الصعبة التي تعتبر في آن واحد مكونة للكتلة النقدية في الخصوم و مكونة لاحتياجات الصرف في الأصول.

⁵⁵ أنظر الملحق الإحصائي رقم 1.

⁵⁶ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الدورة العامة السابعة عشر، الجزائر، ماي 2001، ص.75.

⁵⁷ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، الدورة العامة الرابعة و العشرون، الجزائر، جوان 2004، ص.118.

2-ارتفاع الادخار المالي لاسيما الودائع لأجل بالدينار الجزائري تتجزها لمؤسسات قطاع المحروقات⁵⁸ إذن ارتفاع نسبة السيولة يؤثر سلبا على الإقتصاد ويؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم و إضعاف عوامل الإستقرار النقدي.

II -3-2- الأسباب المالية:

اعتبرت السياسة المالية في مرحلة معينة أحد الأسباب الرئيسية لتغذية الارتفاعات المستمرة لمعدلات التضخم نتيجة زيادة النفقات العامة المستعملة في تمويل الاستثمارات الضخمة وكذا ارتفاع الكتلة الأجرية .

II -3-2-1- تزايد النفقات العامة :

شهد الإنفاق العام في الجزائر تزايدا مستمرا منذ سنة 1970 بما يتوافق مع السياسات التي انتهجتها الدولة لتحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية المسطرة و الخاصة بتدعيم العديد من السلع والخدمات ضف إلى ذلك الخدمات المجانية التي شملت ميادين مختلفة كالتعليم و الصحة ،بالإضافة إلى الإعانات والمنح المقدمة لبعض الفئات مما أدى اختلال في التوازن بين العرض و الطلب بشكل مستمر نتيجة توفر المستهلكين على كتلة نقدية لم يقابلها عرض كاف من الإنتاج في شكل سلع و خدمات . إن اللجوء المفرط إلى تغطية العجز في الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي كان له دور مهم في إحداث الضغوط التضخمية فمحاولات إنقاذ المؤسسات العمومية المفلسة خلال العشرينين الماضيين(سنوات الثمانينات والتسعينات)من خلال ضخ أموال إضافية تحت تسميات مختلفة كإعادة الهيكلة أو التطهير المالي للمؤسسات كان لها آثار سلبية قوية على العجز الدوري في الميزانية العامة⁵⁹،حيث قدرت نسبة العجز في المالية العامة والتي تمت تغطيتها بالإصدار النقدي سنة 1988 ب12.8% من الناتج الداخلي الخام.

عرفت نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج الداخلي الخام نسبا متفاوتة حيث قدرت أعلى النسب سنوات(1988.1993.1998) بسبب الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات و الذي انعكس بدوره على حجم إيراد الميزانية من قطاع المحروقات بالإضافة إلى تردي نظام التحصيل الجبائي خارج قطاع المحروقات و ذلك بالرغم من محاولات الإصلاح العديدة التي لم تصل إلى الأهداف المنشودة أضف إلى ذلك الظروف الأمنية التي زادت و شجعت على التهرب الضريبي⁶⁰ .

⁵⁸ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة

2002 ، الدورة الواحدة و العشرون،الجزائر ، ديسمبر 2002،ص 83.

⁵⁹ صالح تومي ، نمذجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية

العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر ،2002،ص321 .

⁶⁰ نفس المرجع نفس الصفحة .

يوضح الجدول التالي رصيد الميزانية خلال الفترة خلال الفترة 2000-2005.
جدول (3) : تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (2000-2005)

الوحدة 10⁹ دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد الميزانية	-53.19	68.71	26.03	-164.63	-285.37	-338.05

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات.

خلال الفترة 2000-2005 ترتب عن توازنات الميزانية عجز إجمالي بلغ سنة 2005 أقصى حد حيث وصل إلى 338.05 مليار دينار (خارج صندوق ضبط الإيرادات) حيث تضمن قانون المالية لهذه السنة تدبيراً يقضي بإدراج عجز المؤسسات العمومية الإقتصادية في الميزانية و المقدر حسب دراسة

تقديرات أعدت في ماي 2004 بمبلغ 280 مليار دج و ينبغي التذكير بأن حوالي 20 مؤسسة معنية بنسبة 80% من المبلغ الإجمالي للعجز و يشمل قرار إدراج هذا العجز في الميزانية البنوك أيضا إذ ترك تراكم مستحققاتها غير المسددة في حوائلها⁶¹ ويلاحظ عموماً أن نفقات التسيير فاقت من حيث الحجم نفقات التجهيز حيث قدرت نفقات التسيير سنة 2000 ب 856.19 مليار دينار لتصل سنة 2005 إلى 1245.13 مليار دينار بينما قدرت نفقات التجهيز سنة 2000 ب 321.93 مليار دينار و بلغت سنة 2005 حوالي 806.91 مليار دينار فالارتفاع المتزايد للنفقات تسبب في عجز في رصيد الميزانية ، إلا أنه يتم تغطية عجز الميزانية عن طريق صندوق ضبط الإيرادات الذي تم إنشاؤه بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2000 و يهدف إلى تسديد أصل الديون بغرض تغطية توازنات الميزانية و يشتمل هذا الصندوق في باب الإيرادات فائض القيمة الجبائية الناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات أكثر من التقديرات المحددة في قانون المالية⁶² فالدور الإستراتيجي لصندوق ضبط الإيرادات سمح بالتخفيف من الصدمات الخارجية و بالتالي تحقيق استقرار في نفقات الميزانية و معدلات التضخم .

II -3-2-2- سياسة الأجور:

مرت سياسة الأجور في الجزائر بعدة مراحل تبعا للسياسة الإقتصادية و الإجتماعية المعتمدة في تحديدها و تمثلت هذه المراحل فيما يلي:

⁶¹ المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مشروع تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة الخامسة و العشرون، الجزائر، 2005، ص 29.

⁶² المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مشروع تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000 مرجع سبق ذكره ، ص 73.

1963-1973 : خلال هذه الفترة تم تحديد الأجور داخل المؤسسات حسب ظروفها الاقتصادية.

1974-1984 : تميزت هذه الفترة بتدخل الدولة في تحديد الأجور.

1985-1990 : تطبيق القانون الأساسي العام للعامل .

بعد سنة 1991 تم تحديد الأجور من خلال المفاوضات الجماعية.

أ- نظام الأجور الموروث 1963-1973 :

تحددت الأجور وفقا لهذا النظام داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية حيث تميزت هذه الفترة بغياب شبه تام للسلطات العمومية في تحديد الأجور باستثناء تدخلها في تحديد الحد الأدنى للأجر و كان الهدف من أول تدخل لها إلغاء المناطق الثلاثة للأجور الدنيا التي وضعها المستعمر و التي تم تأسيسها مع بداية سنة 1950 من خلال توحيد و تعميم الأجر الأعلى السائد في المنطقة 1 و هذا لتكريس وحدة الجزائر الإقليمية ومحاولة منها لإلغاء التمايز الجهوي ، و تم ذلك خلال سنة 1970 متبوعا بإعادة التقدير سنة 1972 حيث رفع الأجر الأدنى الساعي ب 27% و 20 % على التوالي، ورغم أنها زيادة كبيرة ومعتبرة لكن لا بد من ذكر الملاحظات التالية :

- قيام بعض المؤسسات برفع الأجور الدنيا لعمالها حيث أن رفع الأجر الأدنى المضمون لم يكن له أثر كبير على الكتلة الأجرية .

- لم يتم تطبيق هذا الإجراء من قبل بعض المؤسسات الخاصة و كذا العامة و لم يكن للدولة الإمكانيات الكافية لإجبارها على تطبيقه .

وعلى هذا الأساس فإن المؤسسات خلال هذه الفترة تميزت بتعدد الإجراءات المتعلقة بتحديد مستويات الأجور، و بأخذ بعين الاعتبار حالة الاقتصاد الوطني و صعوبات الدفع التي واجهتها المؤسسات فإن الأجور المدفوعة كانت تتوافق و تتسجم مع الإمكانيات المالية التي تتوفر عليها المؤسسات آنذاك⁶³، وفي سنة 1970 شرعت السلطات العمومية في إصلاح النظام البنكي وجعله تحت رقابتها كما قررت إجراء دراسة معمقة لمشكلة الأجور نتيجة الانحرافات المتزايدة بين أجور إطارات الوظيف العمومي وإطارات المؤسسات الاقتصادية مما أثر على طرق توظيف الكفاءات بالإدارات و كذا سلك التعليم ، حيث عملت على محاولة التقليل من هذه الفوارق السلبية الأثر منها إلغاء بعض الامتيازات الممنوحة للإداريين وأساتذة التعليم حيث تعرضت أجور الفئة الأخيرة إلى التخفيض بأكثر من 60 % مع تحديد سقف أعلى للأجور لا يمكن تجاوزه قدر بحوالي 2000 دج و الملاحظ أنه و رغم ذلك بقيت الأجور شديدة التفاوت بين القطاعات المختلفة و المناطق (zones) و النشاطات كما يبينه الجدول التالي⁶⁴ :

¹Abderrahmane Lellou, **procédures formelles et pratiques réelles dans la détermination des salaires**, cahier du cread n34, Alger, 2^{ème} trimestre 1993 , p 65.

⁶⁴ مولود حشمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 153-154.

الجدول (3): تفاوت متوسط الأجور بين مختلف القطاعات حسب المناطق لفئة الإطارات.

الوحدة: دج

ZIII		ZII		ZI		القطاع / المنطقة
Max	Min	Max	Min	Max	Min	الحد الأدنى والأعلى
1887.66	1442.66	1413.5	1100.0	1643.33	1239.0	صناعة الاستخراج
1641.6	1383.3	1794.0	901.0	2338.0	1090.0	الصناعة
2050.0	1200.0	1347.6	1197.6	2673.3	2054.0	بناء وأشغال عمومية
2000.0	1784.0	1428.6	1292.0	1567.0	1198.0	قطاع مصرفي وتجاري
1633.3	1033.3	3308.0	3267.0	1758.3	1337.6	النقل و المواصلات

المصدر: مولود حشمان ، مرجع سبق ذكره ، ص154.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول وجود تفاوت معتبر بين أجور الإطارات في مختلف القطاعات وحتى داخل نفس الفئة حيث يوزع قطاع البناء و الأشغال العمومية أعلى الأجور ، كما نلاحظ في هذا القطاع أن أعلى أجر في المنطقة الثالثة (2050) أقل من أدنى أجر في المنطقة الأولى (2054) وهذا ما يعكس التشتت الكبير لشبكة أجور الإطارات نتيجة النقص في الكفاءات واليد العاملة المؤهلة .

قامت الدولة باتخاذ إجراءات مهمين مع نهاية 1970 للتخفيف من التباينات في أجور العمال ، يتمثل الإجراء الأول في إجبار المؤسسات على التعاقد مع العمال لتحديد الأجور في إطار الاتفاقيات الجماعية لتمكينها من إعداد شبكة أجور متجانسة من خلال تقسيم و ترتيب مناصب الشغل . أما الإجراء الثاني فيتمثل في تحويل سلطة تحديد الأجور إلى الدولة و هو مانوضحه خلال المرحلة الثانية .

وعموما خلال الفترة 1963-1973 تبين أن أي ارتفاع في حصة الأجور خلال السنة t تابع لنمو الناتج خلال السنة t-1 أي أن أي تعديل للأجور مرتبط بنمو الناتج الداخلي الخام حيث شكلت نسبة الأجور من الناتج الداخلي الخام 40 % في المتوسط .

ب- تدخل الدولة في تحديد الأجور 1974-1984 (النظام المركزي):

تميز الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1974 بتدخل الدولة في تحديد سياسات الاستثمار، الإنتاج وكذا الأسعار حيث شهد الاقتصاد ارتفاع في القوة العاملة (نتيجة النمو المتزايد للسكان) مقارنة مع الطلب على العمل من قبل المؤسسات و سعي الحكومة إلى توفير مناصب شغل لكل فرد قادر على

العمل دون مراعاة الزيادة في الإنتاجية، ضف إلى ذلك ندرة اليد العاملة المؤهلة كل هذه الظروف أثرت على تحديد الأجور و تطورها .

بدأ العمل بهذا النظام منذ سنة 1974 ، حيث جاء في قانون المالية لتلك السنة و بتاريخ 1973/12/28 في المرسوم التشريعي رقم 73-64 و الذي مهد لتدخل السلطات العمومية و لأول مرة منذ الاستقلال وبهذه الصرامة لتحديد الأجور، ف جاء البند 28 بما معناه أن الأجور والمرتبات الموزعة في المؤسسات الوطنية و بمختلف أشكالها تجمد عند مستوياتها الحالية ، كما أنه و بعد أول جانفي 1974 لا يتم صرف الأجور إلا بمرسوم⁶⁵ و يوضح الجدول التالي أهم المراسيم :

الجدول(6):أهم تدخلات الدولة في تحديد الزيادات في أجور عمال القطاع غير الزراعي.

أهدافها	أهم المراسيم
تثبيت الأجور و التعويضات التي تقدمها المؤسسات الوطنية عند مستواها السائد في نهاية سنة 1973 و كل زيادة في الأجور لا تتم إلا بمرسوم .	مرسوم 28 ديسمبر 1973 (قانون المالية سنة 1974)
رفع الأجور الدنيا للقطاع غير الزراعي ابتداء من أول جانفي 1976 .	مرسوم 7 فيفري 1976 .
رفع أجور القطاع غير الزراعي بدلالة شرائح من الأجور ابتداء من أول نوفمبر 1977 .	مرسوم 15 أكتوبر 1977
تقرر بموجب هذا المرسوم زيادات متباينة في أجور القطاع غير الزراعي ابتداء من أول نوفمبر 1978 .	مرسوم 29 أبريل 1978

Source :A.Lellou,régulation et politique salariale en Algérie (1963-1970),cahier du cread Alger,2^{ème}trimestre1989, p 110 n18

تهدف هذه المحاولات إلى تضيق و حصر الزيادة في أجور المؤسسات العمومية من خلال إعطاء دور أكبر للدولة بعدما كانت تمتلك وسيلة وحيدة للتدخل و المتمثلة في الأجر الأدنى حيث تمثلت أهم أهداف الدولة في هذه المرحلة في تحسين القدرة الشرائية للفئات ذات الأجور الدنيا من خلال تحديد جميع مستويات الأجور في المؤسسات العمومية ،و بشكل عام تميزت تدخلات الدولة بانتهاج سياستين هما⁶⁶:

⁶⁵ حشمان مولود، مرجع سبق ذكره، ص 158.

¹A.Lellou,procédures formelles et pratiques réelles dans la détermination des salaires,op.cit, p 69.

1- سياسة الأجور الدنيا و التي عرفت إعادة تقويم متكررة .

2- سياسة تعديل تسلسل الأجور من أجل التقليل من ارتفاعها.

خلال هذه الفترة لم ترتبط كتلة الأجور الموزعة سواءا من المؤسسات الخاصة أو العامة بالقدرة الإنتاجية لها أي أنها كانت مستقلة عن الإنتاج حيث ارتبطت بمتغيرات خارجية محددة من قبل الدولة خاصة إذا علمنا أن البنوك كانت ملزمة بصرف أجور العمال مهما كانت الوضعية الاقتصادية و المالية للمؤسسة.

يوضح الجدول التالي الكتلة الأجرية الموزعة من قبل القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني :

الجدول (5): نسبة الأجور الموزعة في القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني

السنوات	القطاع العمومي %	القطاع الخاص %	الإدارات العمومية %	المجموع %
1974	45.5	24.5	27.5	100
1975	47.3	21.9	29.7	100
1976	50.0	20.3	28.4	100
1977	51.8	18.3	28.4	100
1978	51.7	18.4	28.5	100
1979	51.0	19.3	28.4	100
1980	51.4	17.6	29.5	100
1981	50.5	18.1	30.2	100
1982	50.2	17.8	30.8	100
1983	52.3	16.3	29.9	100
1984	52.8	15.0	30.9	100

Source : Ahmed Henni, Répartition des revenus et structures sociales communauté et individu, cahier du cread n34, Alger, 2^{ème} trimestre 1993, p 98.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن القطاع الاقتصادي العام وزع خلال فترة طويلة نسبيا نصف الكتلة الأجرية الموزعة في الاقتصاد أي ما بين قطاع عام فتي سنة 1974 و قطاع عام يضمن سنة 1987 أكثر من 75 % من حجم النشاط لا يوجد فرق في تركيب الأجور مهما كان حجم الناتج الذي يوفره هذا القطاع و مهما كانت نتائجه المحققة (إنشاء مؤسسات أو غلقها) فالقطاع العام يمنح بصفة منتظمة 50 % من الأجور الموزعة في البلاد و التي لم ترتبط بالهيكل الإنتاجي و إنما بمتغيرات خارجية متمثلة أساسا في كمية وسائل الدفع الخارجية المقدمة للمؤسسات العمومية⁶⁷.

تميزت هذه الفترة بعدم فعالية نظام الأجور مما أدى إلى نمو كبير في الكتلة الأجرية مقارنة مع نمو الناتج مثلما يوضحه الجدول أدناه:

¹Ahmed Henni, Répartition des revenus et structures sociales communauté et individu, op cit, p 98.

الجدول(6): نسبة تغير الأجور إلى نسبة تغير الإنتاج الإجمالي k1

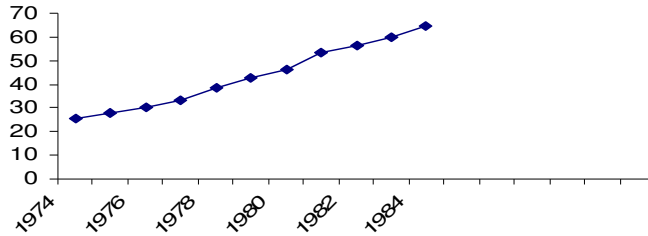
K1		K1		المؤشر السنوي
84-80		84-74		الفترة
القطاع العام	كل القطاعات	القطاع العام	كل القطاعات	القطاع
1.03	1.08	1.09	1.06	كل القطاعات الانتاجية
1.01	1.17	1.10	1.12	ماعداء الفلاحة
1.00	0.93	1.05	1.06	ماعداء المحروقات

source : « les mécanismes de liaison salaire/production ,Institut national du travail ,1988,p 25.

ويتبين من الجدول أن نسبة نمو الأجور بالنسبة إلى الناتج كانت أكبر من الواحد تقريبا في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني و هو دليل على العلاقة غير الصحية بين الناتج و الأجور كما نلاحظ رغم ذلك تحسن طفيف في هذا المؤشر خلال الفترة 1984-1980 حيث انتقل بالنسبة لكل القطاعات الاقتصادية من 1.09 إلى 1.03 إلا أنه و رغم هذا التحسن تبقى هذه المؤشرات دليلا على غياب الفعالية⁶⁸.

هذه الوضعية انعكست سلبا على معدلات الأسعار التي شهدت بدورها ارتفاعا مستمرا مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (9) :تطور مستوى العام للأسعار خلال الفترة (1984-1974)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

وعموما شهدت الفترة 1984-1974 اختلال في توزيع الأجور ناجمة عن :

1- تباين في الأجور بين المؤسسات و الإدارات العمومية و بين القطاع الصناعي و كذا الزراعي وحتى بين أجور العمال داخل نفس المؤسسة .

2- تباين في الأجور بين عمال المؤسسات العمومية الصناعية و التجارية نتيجة قدرات الدفع المتباينة لها الناجمة عن احتكار بعض المؤسسات للتجارة الخارجية و بعض المنتجات ذات المردودية مما أثر

⁶⁸ مولود حشمان، مرجع سبق ذكره، ص 164.

على وضعيتها المالية و لجوءها إلى الخزينة العمومية لتمويل مباشرة ميزانياتها ، هذه الوضعية سمحت للسلطات العمومية بالبحث عن نظام جديد لتوزيع الأجور و تنظيم علاقات العمل .

ج-القانون الأساسي العام للعامل و دوره في تحديد الأجور 1985-1990:

يعتبر القانون العام للعامل امتدادا طبيعيا لتحديد الأجور وفقا للتسيير المركزي حيث كان الهدف منه وضع الأسس و القواعد العامة التي يقوم عليها عالم الشغل و قد أدخل على ميكانيزمات الأجور تغيرا جذريا إذ أنه وضع حدا للفوضى التي كانت سائدة في الأجور بين القطاعات، كما أنه خول للحكومة صلاحية تحديد الأجور و ما يتبع ذلك من تعويضات و هذا ما نصت عليه المادة 127 من القانون السالف الذكر و مفادها : -أن تحديد الأجور الذي يجب أن يكون مرتبطا بأهداف المخطط من صلاحيات الحكومة و لا يمكن أن يؤول لفائدة المؤسسات المستخدمة*⁶⁹ .

يتكون الأجر في النظام الجديد من الأجر الأساسي و نظام التعويضات و العلاوات و الهدف من هذا الترتيب هو وضع طرق موحدة لترتيب مناصب العمل ،مما يسمح بوضع شبكة وطنية للأجور ثابتة صالحة للتطبيق في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني أي توحيد شروط تحديد الأجر بين قطاع الصناعة و الزراعة و بين القطاع الاقتصادي و الإدارات العمومية .

بدأ التطبيق الفعلي للقانون الأساسي العام للعامل سنة 1985 حيث ارتفعت الكتلة الأجرية في القطاع العام خلال سنتي 1985-1986 بقيمة 13 مليار دينار وهي زيادة هامة و معتبرة خاصة إذا علمنا أن عمال القطاع العام والخاص تلقوا أجورا قدرت في مجموعها ب 64 مليار دينار سنة 1984 .

إن تحليل الأرقام الخاصة بمعدل الإنتاج و الأجور و كذا التضخم خلص إلى النتائج التالية :

-ارتفعت الكتلة الأجرية ب 7 % في حين ارتفع الإنتاج الصناعي ب 3 % فقط سنة 1985 و 5.5% سنة 1986 و انخفض ب 3 % خلال سنتي 1987-1988 فزيادة الكتلة الأجرية لم تكن ناجمة عن ارتفاع في الإنتاج و إنما قامت الدولة بدفع هذه الزيادات بإصدار النقود دون مقابل مادي على اعتبار أن أغلب المؤسسات كانت تعاني من عجز في ميزانيتها يتم تمويله باللجوء إلى الخزينة العمومية، أي عن طريق التمويل التضخمي، فهذا القانون لم يكن متبوعا بزيادة حقيقية في النمو الاقتصادي .

- رغم ما حققه القانون من ايجابيات من خلال تخفيض الفوارق بين أجور العمال إلا أنه سمح من جهة أخرى بحركة متتالية للأجور و الأسعار (حلقة أجر-سعر) والتي كان لها أثر سلبي على أجور العمال من خلال تخفيض القدرة الشرائية لأجورهم النقدية .

⁶⁹ عليوان عبد الغني ، محددات الأجر في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد

كمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2007، ص 130 .

*قانون رقم 78-12 مؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق ل 5 أوت سنة 1978.

إن تطبيق القانون الأساسي العام للعامل سمح في المدى القصير بزيادة معتبرة في الأجور كما سمح برفع أرباح المستخدمين و المستقلين، إلا أن اختلال التوازن بين العرض و الطلب على السلع الاستهلاكية ساهم بدوره في رفع معدلات التضخم الناجمة عن ارتفاع العجز في ميزانية الدولة والمؤسسات **، هذه الوضعية سمحت بإعادة توزيع الدخل الوطني (بسبب التضخم) لصالح فئة المستخدمين و المستقلين⁷⁰.

وفي هذا الإطار شهدت السيولة النقدية ارتفاعا نتيجة تحويل العجز في الميزانية العامة إلى نقد مما أدى إلى ارتفاع معدل تضخم رغم نظام الأسعار المحدد إداريا المعمول به آنذاك و يبدو أن حالة الإفراط في السيولة التي شهدتها الاقتصاد لم تتجم عن تدخل الدولة في تمويل الاستثمار مثلما يوضحه الجدول (7) .

الجدول (7): تطور السيولة النقدية والاستثمار العمومي خلال فترة تطبيق القانون الأساسي العام للعامل

الوحدة: مليار دج

	88	87	86	85	
السيولة النقدية	0.84	0.79	0.75	0.76	
الاستثمار/ PIB	0.28	0.30	0.34	0.33	

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول أن الانخفاض في نسبة الاستثمار صاحبه ارتفاع في نسبة السيولة التي تعود إلى زيادة النفقات الجارية (خاصة منها الأجور و المرتبات) التي تصرفها الدولة رغبة منها في الحفاظ على التوازن الاجتماعي الذي أصبح غير مستقر علما أن هذه التطورات جرت في إطار عام اتسم بمعدل نمو اقتصادي سلبي⁷¹.

وعموما يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري عرف في بداية الثمانينات نموا في الوفرة المالية الخارجية نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية و التي كان لها أثر هام في إخفاء الاختلال الهيكلي في العرض و الطلب الإجماليين، و مع نهاية هذه العشرية عرفت أسعار البترول انخفاضا ملحوظا الأمر الذي انعكس سلبا على إيرادات الخزينة والحصة النسبية للجباية النفطية فيها مما دفع الدولة إلى تغيير السياسة الاقتصادية المنتهجة من التسيير المركزي إلى اقتصاد السوق .

د-مرحلة اقتصاد السوق:

** تحويل العجز العمومي إلى نقد يؤدي إلى ضغوطات تضخمية مع عدم مرونة العرض.

²Ahmed Bouyacoub, Répartition du revenu et catégories sociales, n34, cahier du cread , Alger, 2^{ème} trimestre, 1993, p3 9.

⁷¹المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سبق

عرفت الجزائر منذ سنة 1990 تطورات هامة على مستوى القوانين الخاصة بتشريع و تنظيم علاقات العمل نتيجة لانتقالها إلى اقتصاد السوق وتطبيقها لبرامج التعديل الهيكلي التي انجر عنها تغير اقتصادي يتلاءم مع الوضع الجديد و يساير حركة الإصلاحات الاقتصادية خاصة ما تعلق منها باستقلالية المؤسسات .

تميزت هذه الفترة بتقليص دور الدولة في التسيير الإداري لعلاقات العمل و الذي حل محله لامركزية القرار و اعتماد مبدأ التفاوض الجماعي و التشاور الاجتماعي في تحديد الأجور بالإضافة إلى إعطاء حركية أكبر لعلاقات العمل حسب المواد⁷² :

المادة 55 : التي تقر الحق في العمل لجميع المواطنين و كذا ضمان الحق في الحماية و الأمن و النظافة في مكان العمل و ضمان الحق في الراحة.

المادة 56 : التي تقر الحق النقابي لجميع المواطنين و الذي يعتبر أساس التشريعات المتعلقة بممارسة الحرية النقابية .

المادة 57 : التي تعترف بالحق في الإضراب لكل العمال في نطاق القانون و حدوده .

أما فيما يخص تطور المفاوضات الجماعية فتبين دراسة المعلومات المحصل عليها الخاصة بالاتفاقيات الجماعية زيادة كبيرة بين سنة 1990 و 1992 حيث ارتفع عدد الاتفاقيات الجماعية من 5 إلى 253 اتفاقية في نهاية 1992 ، و عرف هذا التطور وتيرة متواصلة خلال السنوات الثلاث الموالية ثم سجل تراجعاً طفيفاً سنة 1996 (155 اتفاقية) و سنة 1997 (157 اتفاقية) و يفسر ذلك على أن أغلبية المؤسسات العمومية كانت قد أبرمت اتفاقياتها و بلغ العدد الإجمالي للاتفاقيات الجماعية في نهاية 1997 كما يبينه الجدول الآتي 1389 اتفاقية تشمل تعداد عمال قدره 1211690 عاملاً أُجيرا⁷³.

الجدول (8) : تطور الاتفاقيات الجماعية خلال الفترة 1992-1997

إلى 97/12/31		1996		1995		1994		1993		إلى 92/12/31	
عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد
الاتفاقيات	العمال	الاتفاقيات	العمال	الاتفاقيات	العمال	الاتفاقيات	العمال	الاتفاقيات	العمال	الاتفاقيات	العمال
1211690	1389	182191	155	179896	281	197702	220	158229	241	405703	340

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي ، مرجع سابق ، ص 36.

⁷² المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي ، الدورة العامة العاشرة الجزائر، أبريل 1998 ، ص 17.

⁷³ نفس المرجع، ص 36.

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق و تحديد دور الدولة بالتركيز على وظائف الرقابة و التحكيم و تحديد النظام الاجتماعي العمومي و تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي من خلال رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية و تخفيض قيمة العملة المحلية و تحرير التجارة الخارجية أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية حيث ساهم تراجع دور الدولة في استفادة الشركاء الاجتماعيين من فضاءات واسعة في نمط تنظيم العلاقات المهنية داخل المؤسسات من خلال سن القوانين الداخلية الخاصة عن طريق التفاوض الجماعي حيث تقوم بعملية التفاوض لجان متساوية الأعضاء تتكون من عدد متساو من الممثلين النقابيين للعمال و عدد من المستخدمين ، حيث يعين كل من الطرفين في التفاوض لسير المفاوضات الجماعية رئيسا يعبر عن رأي أغلبية أعضاء الوفد الذي يقوده و يصبح ناطقا رسميا له ⁷⁴، و تكون المفاوضات ثنائية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين و الحكومة ، أرباب العمل و الحكومة) أو ثلاثية هذه الأخيرة باعتبارها وسطا للتفاوض في المرحلة الانتقالية أقيمت سنة 1991 نتيجة النزاعات الاجتماعية في المؤسسات العمومية حيث تم تسجيل 120 إضرابا في الشهر من بين مطالبها الرئيسية رفع الأجور و قد عملت الثلاثية على معالجة المسائل المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و المداخل و تحسين القدرة الشرائية للعمال من خلال رفع الأجور كما تم خلال هذه المرحلة رفع الحد الأدنى للنشاط (SMA) مرتين في أول جانفي 1992 ارتفع من 2500 دج إلى 3000 دج و في أول جويلية بلغ 3500 دج ، و رفع أجور الموظفين في المؤسسات و الإدارات العمومية على مرحلتين (شهر سبتمبر و ديسمبر 1994) و في القطاع الاقتصادي العام و الخاص أيضا خلال مرحلتين (إبتداء من شهر جانفي و جويلية 1995) بنسبة 20 % نفس النسبة استفاد منها عمال الوظيف العمومي حيث تم رفع مرتباتهم بنسبة 10 % إبتداء من أول ماي 1997 ثم تلتها زيادة ثانية إبتداء من أول جانفي 1998 بنسبة 5 % و 5 % المتبقية إبتداء من سبتمبر 1998 .

يجب الإشارة إلى أن الزيادة المتتالية في الأجور التي قررتها الثلاثية فرضت على المؤسسات و تغطي ثلاث حالات :

- حالة المؤسسات التي تعاني صعوبات مالية لكنها قادرة على التكفل بهذه الزيادة .
- حالة المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية و تلجأ إلى القروض المصرفية .
- حالة العديد من المؤسسات التي لم تسدد أجور عمالها منذ مدة وهي غير قادرة على تحمل الزيادة في كتلة الأجور .

إن هذه الاتفاقيات لم تمنع المطالبة بالزيادة في الأجور على مستوى المؤسسة و تعتبر النقابات أن مستوى الزيادات الذي حددته الثلاثية يبقى غير كاف بالنظر إلى القدرة الشرائية المنهارة ⁷⁵.

⁷⁴ مولود حشمان ، مرجع سبق ذكره، ص170.

⁷⁵ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

ساهمت الزيادات المتتالية للأجور في رفع المستوى العام لأسعار الاستهلاك و أسعار المواد الغذائية بشكل خاص منذ بداية فترة إعادة الجدولة مثلما يوضحه الجدول التالي :

الجدول (9) : تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية مابين (1993-1997) (الأساس 100 في 1989)

السنوات		1993	1994	1995	1996	1997
أسعار	المواد الغذائية	230.4	325.6	426.9	510.8	539.7

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

تضاعفت أسعار المواد الغذائية بين سنتي 1993 و 1997 حوالي مرتين ونصف نتيجة الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى إلغاء دعم أسعار المواد الغذائية.

إن ارتفاع الأجور الناجم عن ضغط النقابات كان لها أثرا بارزا في رفع مستوى التضخم حيث بلغ سنة 1995 نسبة 29.04 و انخفض إلى 18.7 خلال سنة 1996 و ابتداء من هذه السنة عرفت الأسعار زيادة بطيئة نتيجة تقلص الطلب على السلع و الخدمات و التي تعود بدورها إلى انخفاض القدرة الشرائية لأن الزيادة في الأجور صاحبها ارتفاع أكبر في الأسعار مما انعكس سلبا على الأجور الحقيقية

حيث انخفضت القدرة الشرائية للأجراء طول فترة تطبيق برامج التعديل الهيكلي إذ سجلت انخفاضا كبيرا (- 7 % سنة 1995 و 3.5 % سنة 1996 غير أنه بمقارنة تطور مداخيل الأجور باستهلاك الأسر الذي انخفض من 9600 دج للفرد الواحد إلى 9400 دج بالأسعار الثابتة سجل انخفاض في القدرة الشرائية يفوق 2 % في الفترة الممتدة بين 1996-1997⁷⁶.

يوضح الجدول التالي تدهور القدرة الشرائية للإطارات والأعوان المهرة وأعوان التنفيذ خلال الفترة الممتدة من 1993-1996 .

الجدول(10) : تطور مؤشرات القدرة الشرائية للأجراء (1993-1996)

	1993	1994	1995	1996
الإطارات	87.4	85.3	71.5	68.7
الأعوان المهرة	90.1	82.7	73.7	69.6
أعوان التنفيذ	117.4	94.0	85.1	82.5

⁷⁶ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المرجع

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

انهارت القدرة الشرائية للإطارات و الأعوان المهرة و أعوان التنفيذ بحوالي ¼ تقريبا سنة 1996 مقارنة مع سنة 1993 على الرغم من استفادتها من ارتفاع في مستوى الأجور حسب ما يعبر عنه الرقم الاستدلالي لمتوسط الأجور ويعود السبب في ذلك إلى أن ارتفاع الأسعار كان أكبر من ارتفاع الأجور.

الجدول(11) : تطور الرقم الاستدلالي لمتوسط الأجور حسب المؤهلات(الأساس 100 في سنة 1988)

1996	1995	1994	1993	
312.6	282.0	259.4	205.8	الإطارات
326.0	290.6	251.3	212.3	الأعوان المهرة
386.4	335.8	285.6	276.7	أعوان التنفيذ

المصدر : المرجع السابق، ص 118.

إن الزيادات في الأجور كان لها أثرا واضحا على معدل التضخم و الذي أثر بدوره على القدرة الشرائية للأفراد حيث أن الزيادات في الأجور لم تأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار ضف إلى ذلك لجوء الحكومة إلى مساهمة الخزينة العمومية من أجل تحسين القدرة الشرائية للعمال أي اللجوء إلى التمويل التضخمي خاصة بعد إضافة إعانات الشبكة الاجتماعية إلى كتلة الأجور الاسمية (رفع مبلغ المنح العائلية من 450 دج إلى 600 دج للأطفال الخمسة الأوائل بالإضافة إلى مضاعفة منحة التمدرس من 400 دج إلى 800 دج لكل عامل يتقاضى مرتبا خاما يساوي أو يقل عن 15000 دج شهريا) الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستمر في الأسعار خاصة منها أسعار المواد الغذائية لاسيما بعد تخلي الدولة عن دعم المواد الأساسية حيث تمتص المواد الغذائية نسبة تتراوح بين 64 % و 66 % من نفقات الأسر المخصصة في الميزانية و هكذا بلغ معدل التضخم 22 % بالنسبة للمواد الغذائية و 19 % بالنسبة للمواد المصنعة خلال الفترة الممتدة بين 1990-1998⁷⁷.

عرفت الأجور الاسمية ارتفاعا قدر ب 8.3% خلال سنة 1998 حيث انتقلت أجور العمال من 720.7 مليار دينار سنة 1997 إلى 781.1 مليار دينار سنة 1998 كما ارتفعت إلى 866 مليار دينار سنة 2000 مقارنة بسنة 1999 أين وصلت إلى 821 مليار دينار بزيادة قدرها 4.4 .
يوضح الجدول التالي الارتفاع المتزامن للأجور و الأسعار خلال الفترة 1999-2005 :

⁷⁷ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998 ،الدورة الثالثة عشر، ماي 1999، ص ص 93-94.

الجدول (12) : تطور معدل نمو الأجور و الأسعار خلال الفترة (1999-2005)

الوحدة: %

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
6.2	11.3	8.7	5.6	10.2	4.4	6.7	معدل نمو الأجور الاسمية
1.64	3.56	2.59	1.42	4.23	0.34	2.64	معدل التضخم

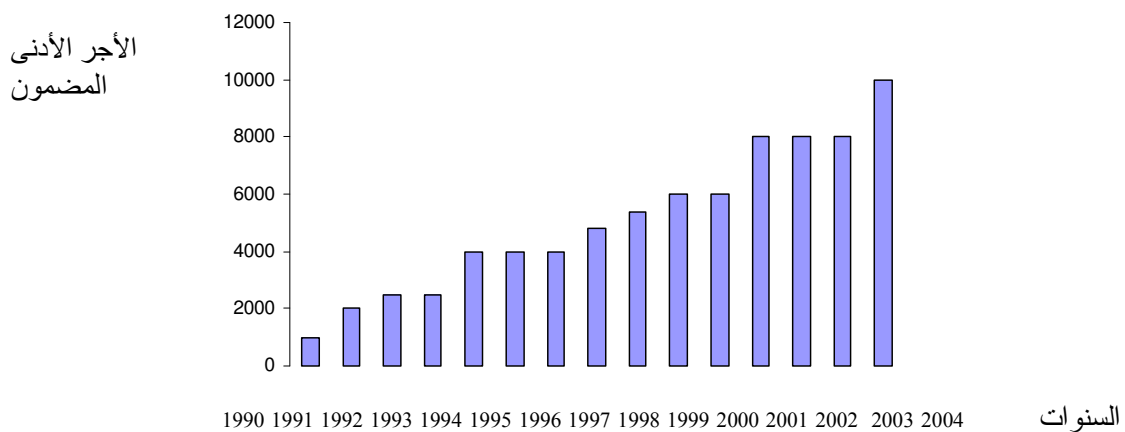
المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن التغير في الأجور الاسمية تناسب طردا مع تغير معدل التضخم إذ تم اللجوء إلى الخزينة العمومية لتغطية الزيادات المقررة في الأجور نتيجة عجز بعض المؤسسات عن دفع أجور عمالها فعلية وصف المؤسسات العمومية و تصنيفها التي قامت بها وزارة المساهمة وترقية الاستثمار في مارس 2003 تبين الوضع القائم الحالي :

من بين 910 مؤسسة عمومية اقتصادية كانت 380 مؤسسة فقط قادرة على البقاء و تمثل 42 %، أما المؤسسات الأخرى فكانت إما تعاني صعوبات (120) أو في حالة اختلال (242) و إما منهارة (167)، و من جهة أخرى فإن القطاع العمومي مازال يعاني من فقدان مناصب الشغل في الوقت الذي مازال حجم الأجور يزيد ، ففي سنة 2004 ارتفعت تكاليف المستخدمين بنسبة 3 % إذ انتقلت من 141 مليار دينار إلى 145 مليار دينار و يعود هذا الارتفاع بصفة أساسية إلى رفع الأجر الأدنى المضمون وإلى قيام بعض شركات تسيير المساهمات بمراجعة الاتفاقيات الجماعية⁷⁸ .

يوضح الشكل التالي تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الفترة (1990-2004):

الشكل رقم (10) : تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الفترة (1990-2004)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

⁷⁸ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو، الدورة العادية السادسة و العشرون ، جويلية 2005، ص 38.

تضاعف الأجر الوطني المضمون حوالي 10 مرات خلال الفترة 1990-2004 بزيادة سنوية تقدر ب 20 % مما زاد من أعباء المؤسسات العمومية و بالتالي ميزانية الدولة خاصة أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها والخاصة برفع الإنتاجية.

أظهر التحقيق الذي أجراه المعهد الوطني للعمل سنة 2002 حول تطور الأجور الاسمية في قطاعات الاقتصاد الوطني مايلي :

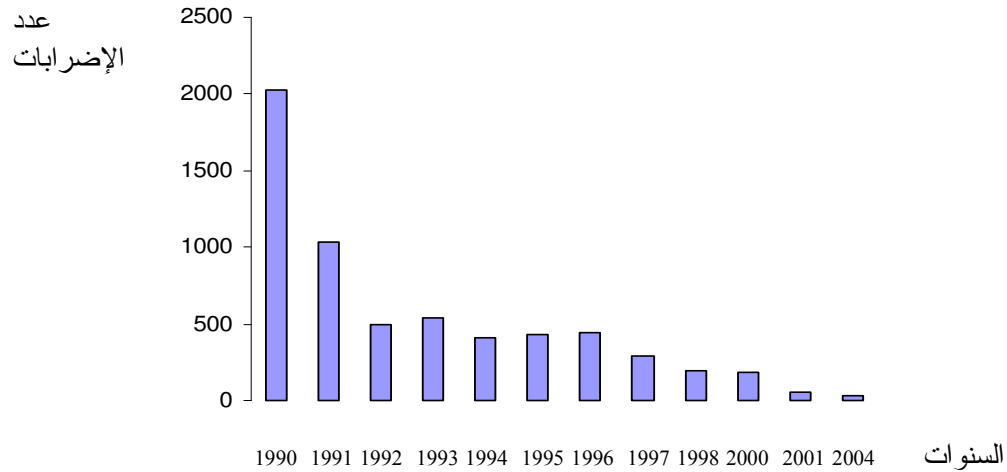
تحسنت الأجور في القطاع العمومي الوطني ما بين 1991-2002 بين 396 % و 426 % .

تحسن أجور القطاع العمومي المحلي بين 1994-2002 بين 106 % و 138 % .

تحسن أجور القطاع الخاص الوطني في الفترة 1991-2002 بين 262 % و 290 % .

إن الزيادة في أجور القطاع العمومي الوطني أكثر أهمية مما هو عليه في القطاعات الأخرى والتي بدورها شهدت زيادات معتبرة الأمر الذي أدى إلى تراجع حركات الإضراب بالإضافة إلى تحسن الحوار و الاتصال خاصة في القطاع العام .

الشكل (11): تطور حركات الإضراب في الفترة (1990-2004)



وعموما تميزت الفترة ما بين 1997-2004 بارتفاع معدل التحويلات النقدية بنسبة أكبر من ارتفاع الإنتاجية ويوضح الجدول أدناه تطور المداخيل خلال الفترة 1997-2004.

الجدول (13) : تطور المداخيل في الفترة (1997-2004)

الوحدة: %

معدل الزيادة السنوية	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
7.8	8	9.8	7.6	10.5	5.5	5	8.3	8.1	مرتبات الأجراء
9.9	11.5	17	7.2	11.7	5.6	9.9	13.7	2.9	مداخيل المستقلين
12.3	7.8	6.3	14.6	16.6	6.3	17.2	11.5	17.7	التحويلات

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو، المرجع السابق، ص 37.

ارتفعت مرتبات الأجراء بمعدل سنوي قدر ب 7.8 % سنويا في حين فاق المعدل السنوي لزيادة التحويلات 12 % و 10 % بالنسبة للمستقلين حيث شهدت حصة التحويلات ومداخيل المستقلين ارتفاعا على حساب مداخيل الأجرور و هذا بفعل التضخم الذي ساهم في إعادة توزيع المداخيل لصالح أرباب العمل و المستقلين فقد انتقلت مداخيل التحويلات من 344.2 مليار دينار في سنة 1998 إلى 546 مليار دينار في سنة 2002 وانتقلت حصتها في المداخيل الإجمالية للأسر من 18 % إلى 21 % سنة 2002 أما حصة الأجرور فقد انخفضت من 43 % سنة 1998 إلى 40 % سنة 2002⁷⁹ .

و خلاصة لما تقدم يمكن القول أن التطور المحدود للأجرور يعكس ضعف ديناميكية الشغل في الجزائر و غياب إستراتيجية واضحة للحفاظ على القدرة الشرائية للعمال من خلال الحد من الارتفاعات المتتالية للأجرور و الأسعار .

II -3-3- الأسباب الهيكلية :

ينجم التضخم في هذه الحالة عن عدة أسباب و التي تعتبر ميزة مشتركة للاقتصاديات السائرة في طريق النمو و نذكر منها :

أ - التضخم الناشئ من وضعية التخلف:

ساهمت النسب المتزايدة من عدد السكان في ظهور هذا النوع من التضخم و الذي صاحبه ارتفاع في الطلب على السلع و الخدمات .
ومن خلال قراءتنا للإحصائيات الخاصة بتعداد السكان⁸⁰ و ظروف المعيشة السائدة نجد أن ارتفاع في عدد السكان راجع إلى الثقافة و التقاليد السائدة في المجتمع الأمر الذي جعل السوق الداخلية غير قادرة على إشباع الحاجات المتزايدة للسكان و التي صاحبها انتشار للفقر و سوء التغذية بالإضافة إلى عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي على تغطية الطلب الإضافي نتيجة ضعف الإنتاجية في عوامل رأس المال والعمل على السواء و في مجمل القطاعات و الفروع الإقتصادية و زاد في ضعف مستوى الإنتاجية هذه الاستعمال السيئ للطاقات المتوفرة بحيث لم تتعدى 57% في السنوات ما بين 1988-1991 أو فائض في العمالة الذي زاد من التدهور في مقدرة العامل على إتقان عمله⁸¹ كما يرجع ضعف كفاءة العمل الإنتاجي إلى نقص التجربة المهنية من جهة و ضعف التكوين من جهة أخرى بالإضافة إلى قلة الحوافز التشجيعية للعمل و التي تترجم بقلة الإبداع و الغياب المتكرر.

⁷⁹ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2003 ،

الدورة العامة الرابعة والعشرون ، جوان 2004 ، ص 143 .

⁸⁰ أنظر الملحق الإحصائي رقم 2.

⁸¹ تومي صالح، مرجع سبق ذكره ص308

ب- التضخم الجهوي:

ينشأ التضخم الجهوي عن اختلال التوازن بين العرض و الطلب على السلع والخدمات في منطقة معينة، و لتغطية هذا العجز يستوجب توفير هذه السلع من المناطق عالية الإنتاج إلا أن نقص الهياكل القاعدية و التي تبرزها مشاكل النقل و التكاليف الباهضة لنقل السلع أدى إلى ارتفاع أسعارها خاصة في المناطق المعزولة (الصحراوية) و التي عرفت بها بعض المنتجات الزراعية نشاطا معتبرا إلا أن ضعف هياكل النقل و مشاكل التخزين حالت دون تسويقها محليا وتعرضها للتلف و هذا ما أعاق مسار التنمية المنتهج في الجزائر .

ج- التضخم المستورد:

ارتكز الإقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا عاما بمفهومه الواسع على توزيع مدا خيل مرتفعة على أفراد المجتمع نتيجة ارتفاع إيرادات الصادرات مقابل عرض منخفض الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال في التوازن بين العرض و الطلب و ما ترتب عن ذلك من زيادة حجم الواردات للتقليل من الفجوة بينهما، غير أن ارتفاع أسعار الواردات الخاصة بالمواد الأولية ، الوسيطة و كذا التجهيزية أدى إلى زيادة التكاليف الإنتاجية لمؤسسات الدولة .

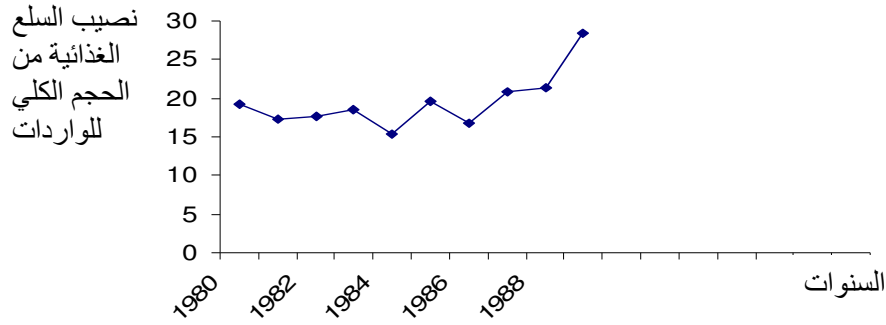
ينشأ التضخم المستورد من ارتفاع في أسعار الواردات التي تأثر على الأسعار المحلية بالإضافة إلى هيكل و طبيعة الواردات و التي تعكس درجة التبعية إلى الخارج فطبيعة التركيب الهيكلي للواردات من حيث كونها استهلاكية وسيطة أو استثمارية أو غذائية تلعب دورا كبيرا في تحديد درجة وكيفية التأثير بالتضخم المستورد فإذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة⁸² ، أما إذا طغت السلع التجهيزية و الوسيطة الموجهة للعملية الإنتاجية على الواردات فإن الأثر الذي يحدثه ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في ارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر و يأخذ وقتا يسمح للسلطات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الارتفاع .

عرف نصيب السلع الغذائية من الحجم الكلي للواردات انخفاضا مستمرا حيث انتقل من 30.56% سنة 1971 ليصل إلى 14.6% سنة 1978 و هو ما يتوافق مع النموذج المتبع في الجزائر من خلال تقليص الاستهلاك الأنبي و تعويض ذلك مستقبلا بعد أن تتحقق أهداف التنمية المسطرة خلال المخططات المتعاقبة من سنة 1967-1979 .

يوضح الشكل التالي نصيب السلع الغذائية من الحجم الكلي للواردات في الفترة (1980-1989):

⁸² تومي صالح، المرجع السابق، ص ص326-327.

الشكل رقم (12): نصيب السلع الغذائية من الحجم الكلي للواردات خلال الفترة (1980-1989)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

خلال الفترة 1989-1980 و التي توافقت المخططين الخماسيين الأول و الثاني ، فقد عرف نصيب السلع الغذائية تذبذبا بين الانخفاض تارة و الارتفاع تارة أخرى ، حيث عرف معدل التغطية الزراعية أدنى معدل والمقدر بـ 1% مقارنة مع دول المغرب العربي إذ وصل بالمغرب وتونس على التوالي إلى 70% و 35% واحتلت الفاتورة الغذائية ما يعادل 1/4 من الإيرادات الخارجية للجزائر مما شكل ضغطا على وسائل الدفع الخارجية.

أما خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق فقد شهد نصيب السلع الغذائية ارتفاعا ملحوظا حيث وصل إلى 27.9% سنة 1999 كما أن نسبة واردات السلع الغذائية إلى الاستهلاك النهائي عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 1994-2000 و بالتالي فإن ارتفاع أسعار هذه السلع في السوق الدولية له أثر كبير على الاستهلاك النهائي جراء الانتقال المباشر للأسعار العالمية على المستوى المحلي و دون فترة إبطاء⁸³ ، كما ساهم تزايد عدد السكان و ما انجر عنه من طلب متنامي بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة الوطنية و قلة المردود الفلاحي (خاصة الحبوب) إلى ارتفاع حجم الواردات من هذه السلع بالكمية والقيمة حيث قدرت سنة 1989 بـ 19.9 مليار دينار لتصل إلى حدود 276 مليار دينار أي تزايدت بحوالي 14 مرة خلال 17 سنة .

أما فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية غير الغذائية فقد شهدت استقرارا خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى 1990 بمتوسط قدر بـ 5% من السلع المستوردة و ابتداءا من سنة 1994 عرفت هذه النسبة ارتفاعا متزايدا وصل إلى 15.26% سنة 2005 بعدما كانت تقدر بـ 2.53% سنة 1994 و يرجع السبب في ذلك إلى طبيعة و نمط المعيشة الترفي الذي بدأ يسود بعض فئات المجتمع الجزائري في ظل توسع الفجوة الاستهلاكية ما بين العائلات ، فعلى الرغم من ارتفاع أسعار هذه السلع في السوق الدولية إلا أن نصيب مساهمتها بالنسبة للاستهلاك النهائي ظل يتزايد و انتقل من 0.91% سنة 1988 إلى 4.27% سنة 1999 و إلى 5.4% سنة 2000⁸⁴ و قد بلغ 9.05% سنة 2005 .

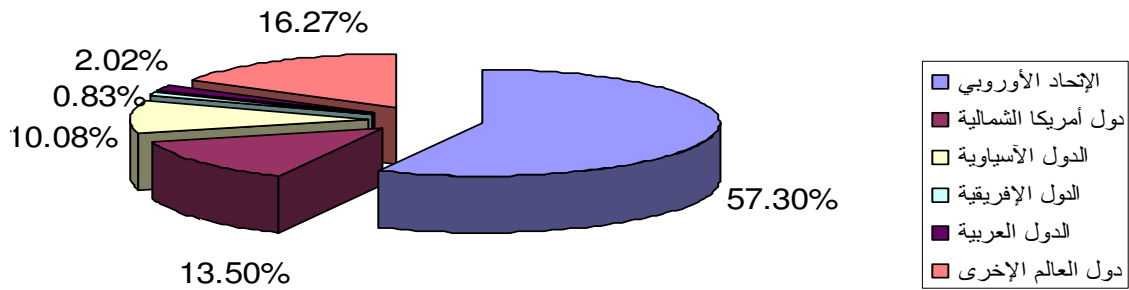
⁸³ تومي صالح ، المرجع السابق ، ص 329 .

⁸⁴ نفس المرجع ص 330.

أما عن نصيب سلع التجهيز فقد شهدت نسبا مرتفعة خلال الفترة الممتدة من 1970-1979 حيث بلغت نسبة مساهمتها في الواردات الإجمالية إلى 33% و هو ما يعكس التوجه الذي اتبعته الجزائر خلال تلك الحقبة من خلال القيام بالتصنيع على نطاق واسع و بناء صناعات محركة لعملية التنمية المستهدفة أما خلال الفترة 1980-2002 فقد عرفت هذه النسبة استقرارا و بلغت نسبة مساهمتها من الواردات الإجمالية 30% في المتوسط و هو ما يعكس مدى حرص السياسة الإقتصادية المتبعة للمحافظة على النسيج الصناعي القائم و هذا على الرغم من عدم كفاءته و استخدامه الناقص للقدرات الإنتاجية بدليل الانخفاض الحاصل في معدل التراكم الذي قدر بحوالي 30% خلال الفترة 1985-1989 مقارنة بالفترة 1980-1984 بمعدل 33%⁸⁵. و الملاحظ من المعطيات المتوفرة أن قيمتها تضاعفت خلال الفترة 1980-2005 ب 55 مرة و قد عرفت الفترة 1980-1996 أكبر ارتفاع لقيمة واردات التجهيز من 11.3 مليار دينار إلى 108.2 مليار دينار أي تضاعفت حوالي 9 مرات حيث كان لواردات التجهيز أثرا هاما في إحداث الضغوط التضخمية خلال هذه الفترة.

يوضح الشكل التالي هيكل الواردات من السلع حسب المناطق الإقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى غاية سنة 2005.

الشكل رقم (13): ممونو الجزائر خلال الفترة (1992-2005)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

تعتبر دول الإتحاد الأوروبي الممون الخارجي للجزائر بنسبة إستيراد وصلت إلى 57.3% كقيمة متوسطة حيث احتلت فرنسا الصدارة طيلة فترة الدراسة وبلغت أعلى نسبة سنة 1993 بما يعادل 25.5% من إجمالي الواردات (بمبلغ 52267 مليون دينار) ، أما دول أمريكا الشمالية فقد بلغت نسبة الإستيراد منها 13.5% وهي نسبة معتبرة بالمقارنة مع الدول الأخرى.

⁸⁵مليفة يحيات، مرجع سبق ذكره، ص198.

II -3-4- الأسباب المؤسسية:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال في تنظيمها الإقتصادي على المركزية و التدخل المباشر للدولة في الحياة الإقتصادية و في هذا الإطار قامت بإنشاء و تكوين مؤسسات و انتهاج سياسات اقتصادية بشكل يتلاءم مع المسار التنموي المخطط، و نذكر من بين هذه الأسباب مايلي:

أ-تضخم الندرة :

ظهر هذا النوع من التضخم خلال فترة الثمانينات و بداية التسعينات حيث شهد الإقتصاد الجزائري اختلالا في التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي بسبب وجود ندرة في السلع والخدمات و التي ترتب عنها ظهور طوابير أمام المساحات الخاصة بتوزيع السلع، و ساهم ضعف هيكل التوزيع و الهياكل القاعدية في ندرة بعض المنتجات في مناطق معينة مع وفرتها في مناطق أخرى، و تضافرت عوامل أخرى في إحداث هذا النوع من الضغوط التضخمية منها سياسة الدعم عن طريق التسعير الإداري للسلع المشتراة بالعملة الصعبة لبيعها محليا، و التي أدت بدورها إلى ظهور مضاربين هربوا السلع إلى الدول المجاورة.

ب-التضخم الانتقالي:

في إطار تسوية الاختلال الذي عرفه الإقتصاد الوطني خلال فترة الإقتصاد الموجه قامت الجزائر بعدة إصلاحات للاتجاه نحو اقتصاد السوق، و التي كان لها آثارا هامة على المستوى العام للأسعار حيث أدى تحرير الأسعار إلى تسارع و تيرة التضخم لاسيما منذ اتخاذ تدابير إلغاء الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من دعم الميزانية إلى غاية 1992 و كنتيجة لتقلص الطلب المتولد عن السياسة الرامية إلى تحقيق الاستقرار فإن التضخم تباطأت نسبته فيما بعد ليتجه نحو الانخفاض منذ سنة 1996⁸⁶ كما أملى الانتقال إلى اقتصاد السوق ضرورة وضع سياسة ملائمة لنظام سعر الصرف بشكل يعكس القيمة الحقيقية للدينار، و تطبيقا لتوصيات صندوق النقد الدولي تم تخفيض قيمة الدينار مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد خاصة إذا علمنا التبعية للخارج لمختلف المؤسسات العمومية التي قامت بتحميل نتائج تخفيض الدينار على السعر النهائي لمنتجاتها .

II -4- الإجراءات المتخذة لمواجهة التضخم :

اتخذت الدولة عدة إجراءات للتخفيف من الآثار السلبية لارتفاع معدلات التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية و النقدية.

⁸⁶ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سبق ذكره، ص115.

II -1-4- السياسة النقدية :

يكن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار النقدي وبالتالي استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم وجعلها في حدود معقولة ويقوم البنك المركزي بتحديد وتنفيذ السياسات النقدية التي تتمثل أهم أدواتها المستعملة للحد من الارتفاعات المستمرة للأسعار فيما يلي:
أسعر إعادة الخصم:

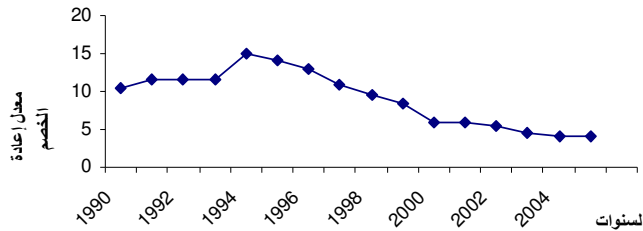
يعتبر قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض خطوة هامة أعادت للبنك المركزي دوره وأهميته في مجال الرقابة على المصارف من خلال معدل الخصم الذي يعد أداة فعالة للتحكم في نسبة القروض ومنه عرض النقود و في هذا السياق يمكن تتبع مراحل تغير معدل إعادة الخصم كما يلي :

-ثبات معدل إعادة الخصم منذ الاستقلال إلى 1971 عند مستوى 3.75% .

-انخفاض المعدل بنقطة واحدة من 1972-1986 ليلبغ 2.75% و هي فترة تطبيق مخططات التنمية

-ارتفاعه إلى 5% من سنة 1986 إلى سنة 1989⁸⁷.

الشكل (14): تطور معدل إعادة الخصم في الفترة (1990-2005)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

و في إطار تطبيق برامج صندوق النقد الدولي انتقل معدل الخصم سنة 1991 إلى 11.5% ليصل إلى 15% سنة 1994 ثم انخفض إلى 14% سنة 1995 و 9.5% سنة 1998 و وصل إلى 4% سنة 2005 بعدما قدر ب 5.5% سنة 2002 و 6% سنة 2000، و يعود تفسير انخفاض معدل إعادة الخصم في السنوات الأخيرة إلى الأسباب التالية:

- تقشف حكومي نجم عنه انكماشاً نقدياً و مالياً كانعكاس لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المسطر مع صندوق النقد الدولي.

⁸⁷ علي بن عزوز ، مرجع سبق ذكره ، ص 291.

- رغبة الحكومة في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني بتشجيع الاستثمار العام و الخاص في مختلف القطاعات⁸⁸.

ب-نسبة الاحتياطي القانوني و استرجاع السيولة:

انتهجت الجزائر سياسة نقدية حذرة بغية التقليل من نسب التضخم المرتفعة و التحكم في أخطاره الناجمة عن الإفراط في السيولة ، و في هذا الإطار قام البنك المركزي في أكتوبر 1994 تطبيقا للتعليمية رقم 94-16 الصادرة بتاريخ 09 أبريل 1994 بفرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3% من قيمة الودائع المصرفية ثم تم تعويضها بنسبة 4 % ابتداء من 11 فيفري 2001 إلا أنه و بعد حوالي 10 أشهر و بتاريخ 15 ديسمبر 2001 حددت نسبة الاحتياطي ب 4.25%⁸⁹ لتصل هذه النسبة إلى 6.25% سنة 2002 و هي السنة التي توافقت استعمال أداة استرجاع السيولة و تمويل البنوك بشروط خاصة (prise en pension) حيث تم استرجاع 100 مليار دينار في بداية تنفيذها لتصل إلى

250 مليار دينار مع نهاية سنة 2003 و 400 مليار دينار سنة 2004 . وقد ساعدت هذه السياسة على توجيه الموارد المالية المعتبرة نحو الدولة باعتبارها مستثمرا عموميا و ظهرت قدرات امتصاص هامة بسبب مختلف برامج الإنعاش التي بادرت بها السلطات العمومية خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2004 و ترقبا لبرامج الاستثمار خلال السنوات المقبلة فإن مستوى الامتصاص خاصة من حيث تزايد قروض الاقتصاد سيكون معتبرا و قد سجل تراكم الأموال الثابتة تحسنا ملحوظا منذ سنة 2001 إذ بلغ 30 % خلال سنة 2004 مقابل 25 % سنة 2001⁹⁰.

إن عملية سحب السيولة و سياسة الاحتياطات الإلزامية التي لا تختلف إجراءات تطبيقها عن تلك المعمول بها في البلدان الأخرى أداة فعالة و ناجعة للتحكم في نسبة السيولة حيث بلغت نسبة الاحتياطي القانوني المطبق من قبل بنك الجزائر 6.5 % سنة 2004 و هذا ما يعكس السيطرة والاستقرار النقديين وقد بلغت نسبة السيولة 0.55 سنة 2005 مقابل 0.64 سنة 2002.

⁸⁸ علي بن عزوز، المرجع السابق، ص 192.

⁸⁹ كمال بن يخلف، السياسات النقدية و المالية و مشكلة التضخم-حالة الاقتصاد الجزائري (1970-2005)، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007، ص 184 .

⁹⁰ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة

العامة الخامسة و العشرون، الجزائر، 2005، ص 31 .

II -4-2- السياسة المالية:

عملت الدولة في إطار السياسة المالية على اتخاذ عدة تدابير من أجل تخفيض النفقات العامة من خلال تحرير الأسعار و الذي تهدف من خلاله إلى الضغط على الإنفاق الاستهلاكي و بالتالي تقليص العجز في الميزانية بالإضافة إلى إتباع سياسة دخول متشددة، و تمثلت أهم أدوات السياسة المالية لتخفيض معدلات التضخم فيما يلي:

أ- تحرير الأسعار :

تميز برنامج الدعم العام للمواد الغذائية و الطاقة بتكاليفه الباهظة إذ بلغ 4% من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنة 1990 حيث أدى سوء تخصيص الموارد إلى استهلاك السكان الأكثر ثراء أكثر من 60 %

من المواد الغذائية المدعمة و في هذا الإطار جاء في تدابير البرنامج الاستعدادي الأول لمواجهة التضخم مايلي :

إصلاح نظام الأسعار ، حيث كان نظام الأسعار المحلية في الجزائر خاضعا للعديد من الضوابط والتشوهات و قسم قانون الأسعار لعام 1989 المنتجات إلى :

1-المنتجات ذات الأسعار الحيوية.

2-المنتجات التي تخضع لهوامش ربح محددة.

3-المنتجات ذات الأسعار الحرة ،ولكنها مع ذلك تعلن من قبل السلطات و كان الدعم أيضا للمستهلكين ويشمل أسعار الطاقة و15 سلعة غذائية أساسية لمنتجات زراعية ولوازم الإنتاج الزراعي⁹¹.

و تواصلت مجهودات الدولة في هذا الإطار لمواجهة أزمة التضخم و التي بلغت أعلى نسبة لها سنة 1995 حيث عملت على ترشيد النفقات و مواصلة تحرير الأسعار باعتباره الهدف الرئيسي للتصحيح الهيكلي من خلال إلغاء الدعم و اعتماد قانون المنافسة "في سنتي 1994/1995 تضاعفت أسعار الأغذية المدعمة وزادت بنسبة 60 % في 1995/1996 و نتيجة لهذه التعديلات في الأسعار رفع الدعم على المنتجات البترولية (أكتوبر) و مسحوق الحليب و السيمولينا (جوان 1995) و الدقيق العادي (أكتوبر 1995) وطحين الخبز (جانفي 1996) و في نهاية 1996 ألغي دعم جميع المواد الغذائية ومازالت هناك إعانة عامة لمنتجات الغاز و الكهرباء (تعادل 0.4 % من إجمالي الناتج المحلي في 1996) و التي التزمت الحكومة بإلغائها مع نهاية عام 1997 ، يهدف اعتماد قانون المنافسة في جانفي 1995 إلى تأسيس مبدأ التحديد الحر للأسعار لجميع المنتجات ،مع تطبيق قواعد مكافحة الاحتكار (الممارسات التي تتعارض مع المنافسة) كفرض حدود على الوصول إلى

⁹¹ زهية بركان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 202-203.

السوق أو التواطؤ بين الشركات للسيطرة على سوق معينة ، ولهذا وجب استحداث ضمانات ضد سوء الاستغلال من جانب الموردين الاحتكاريين⁹² و قد ساهمت هذه الإجراءات في تقليص النفقات العامة خلال السنوات 1995 إلى غاية سنة 1998 وهي سنة نهاية تطبيق برامج التصحيح الهيكلي و صاحب هذا الانخفاض انخفاض في معدلات التضخم حيث بلغ سنة 1998 نسبة 5 % بعدما قدر سنة 1995 ب 29.8 % أما خلال السنوات 1999 ، 2000 ، 2004 ، 2005، فان تقليص نسبة النفقات إلى الناتج الداخلي الخام نجم عنها انخفاض في معدل التضخم إلى 0.34 سنة 2000 بعدما قدر بـ 2.64 % سنة 1999 ووصل إلى 3.56% سنة 2004 و 1.64 % سنة 2005 ، أما عجز الميزانية فقد انخفض بأكثر من 6 % من إجمالي الناتج المحلي عام 1994 حيث قدر ب 7.20 بعدما وصل سنة 1993 إلى 13.67 واستمر العجز في الميزانية في الانخفاض إذ وصل سنة 1997 إلى 0.26 من الناتج المحلي و 0.52 سنة 2000 ونلاحظ عموما من خلال معطيات الجدول⁹³ وجود علاقة طردية بين معدلات التضخم و تخفيض عجز الموازنة خلال أغلب سنوات الفترة 1990-2005 .

ويعود سبب انخفاض معدل التضخم إلى تقليص نسب تمويل العجز الإجمالي للميزانية عن طريق الإصدار النقدي حيث قدر العجز في الخزينة العمومية ب 100.6 مليار دينار تم تمويل 72.80 مليار دينار باللجوء إلى البنك المركزي ، حيث وصل معدل التضخم إلى 20.5 % سنة 1993 و بلغت نسبة العجز للناتج الداخلي الخام 8.46 % و ابتداء من سنة 1994 عرفت الخزينة انخفاضا في العجز حيث وصل سنة 1999 إلى 0.51 % في حين وصل معدل التضخم 2.64 % حيث قامت الخزينة بالتخلص من مديونيتها اتجاه القطاع المصرفي ولجؤها للمديونية الخارجية عوض الإصدار النقدي خلال السنوات 94 ، 95 ، 98 ، 99 ، أما خلال السنوات 96 ، 97 و ابتداء من سنة 2000 عرف رصيد الميزانية فائضا بلغ 12.78 مليار دينار سنة 2005 بعدما وصل إلى 9.75 مليار دينار سنة 2000 ، حيث شهدت ودائع الخزينة لدى بنك الجزائر ارتفاعا ملحوظا وهو مؤشر هام عن تحسن الادخار المالي لهذه الهيئة حيث استغلت قدرات الادخار المالي الهامة منذ سنة 2000 لتمويل النفقات العامة الموجهة للاستثمارات المتعلقة ببرامج الإنعاش الاقتصادي و حماية الاقتصاد الوطني من التضخم الناجم عن زيادة النفقات وقد شكل التمويل غير المصرفي النمط الأساسي لتغطية عجز الخزينة عدا صندوق ضبط الإيرادات (-186 مليار دج) و كذا الاقتراض الخارجي (-81.2 مليار دج) بقيمة 236 مليار دينار وبقي التمويل المصرفي مستقرا بالمقارنة مع التمويل الذي أنجز سنة 2002⁹⁴ ، من جهة أخرى سمح صندوق ضبط الإيرادات باستقرار نفقات الميزانية خاصة ميزانية

⁹² زهية بركان ، المرجع السابق ، ص ص 211-212 .

⁹³ انظر الملحق الإحصائي رقم 3.

⁹⁴ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الظروف الاقتصادية و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003 ،

مرجع سبق ذكره ، ص 113.

التجهيز و قبل إنشاء هذا الصندوق كانت النفقات تتذبذب حسب المداخيل و منذ إنشائه لوحظ انتظام نسبي لنفقات الميزانية فقد تم الانتقال من ميزانية تجهيز قدرها 265 مليار دينار سنة 1999 إلى 720 مليار دينار سنة 2004 ثم إلى 750 مليار دينار سنة 2005 و يمثل هذا الانتظام أفضل وسيلة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية⁹⁵ والتحكم في معدلات التضخم ،ضف إلى ذلك فقد ساعد تجميد جزء من مدا خيل الجباية البترولية من خلال صندوق ضبط الإيرادات على الحفاظ على التوازن النقدي و مستوى التضخم، لأن تحويل مجموع الجباية البترولية إلى نقد يؤثر على عرض النقود و الجدير بالذكر أن عجز الميزانية خارج الجباية البترولية قد عرف مستويات مرتفعة بلغت 385.25 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2005 و الذي تم امتصاصه باستخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات .

ب-السياسة الضريبية :

عملت الدولة على الحد من ارتفاع الأسعار من خلال الإصلاحات الضريبية حيث عمل الإصلاح الضريبي عام 1992 على تحسين نظام الضرائب المباشرة و غير المباشرة على حد سواء فعلى مستوى الضرائب المباشرة طبقت ضريبة جديدة على جميع أرباح الشركات إذ وجد معدلان رئيسيان 42 % على الأرباح الموزعة على أصحاب الأسهم و 5 % على الإيرادات المحتجرة مع وجود إعفاءات بالإضافة إلى تطبيق ضريبة على مداخيل الأفراد ، و قد عملت الدولة بهذه الإصلاحات تقاديا للجوء إلى إيرادات أخرى تكون تضخمية بطبيعتها و للتخفيض من حدة التضخم من خلال سياسة إدارة الطلب الانكماشية و سياسة إدارة العرض التوسعية و التي تظهر في المزايا والتسهيلات المقدمة للمستثمرين خاصة المنتجين منهم لإحداث نوع من التوازن بين الطلب و العرض⁹⁶ كما قامت الدولة باتخاذ إجراءات و تدابير صارمة تتناسب مع الانتقال إلى اقتصاد السوق و تطبيقا لتدابير صندوق النقد الدولي ،حيث عملت إصلاحات 1995 على رفع القيمة المضافة بنسبة 21 % كحد أقصى و توسيع القاعدة الضريبية لتشمل الأنشطة المهنية و المنتجات البترولية و قطاعي المصارف والتأمين وفيما يخص المبادلات التجارية الخارجية فقد أعيدت هيكلة تعريف الاستيراد خلال عامي 1996-1997 حيث خفض عدد المعدلات ووصل إلى 5 معدلات تتراوح بين 0 % و 45 %⁹⁷ .

لم تساهم الإصلاحات الضريبية لسنة 1992 في خفض معدلات التضخم على الرغم من ارتفاع الإيرادات الجبائية حيث وصلت سنة 1994 إلى 29.2 % من الناتج الداخلي الخام بينما وصل معدل

⁹⁵ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 ، مرجع سبق ذكره ،ص 30 .

⁹⁶ ميسوم طالبي ، السياسة المالية و دورها في ضبط التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 108.

⁹⁷ نفس المرجع ص 110.

التضخم خلال نفس السنة إلى 29.04 و يعود هذا الارتفاع إلى انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 50 % إلا أن الإجراءات و التدابير المنتهجة منذ سنة 1995 ساهمت في تقليص معدل التضخم إلى 5 % سنة 1998 و هي سنة نهاية تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

سمحت الوتيرة التصاعدية في الضرائب بالتقليل من مداخيل الأفراد التي كان الغرض منها تطبيق سياسة طلب تقييدية و دخلية ملائمة تسعى إلى الحد من زيادة التضخم ، إذ تم توسيع الهيكل الضريبي على المداخيل حيث انتقلت الضرائب على الأجور من 34.9 مليار دينار سنة 2000 إلى 76.9 مليار دينار سنة 2004 و على مختلف النشاطات التجارية و الحرفية و المهن من أجل الحصيلة الضريبية خارج القاعدة النفطية لتغطية النفقات العامة للخزينة⁹⁸.

وفي الأخير يمكن القول أنه رغم نجاعة السياسة الضريبية و فعاليتها في خفض معدلات التضخم إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي خاصة مستوى معيشة الأفراد أصحاب الدخل المحدود.

ج- سياسة الأجور :

تهدف سياسة الأجور إلى التوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع والتقليل من التفاوت الكبير بين مداخيل مختلف الشرائح الاجتماعية و الحفاظ على مستوى معيشي مقبول للفئات ذات الدخل الضعيف من خلال التصدي لحققة (أجر - سعر)، فالأجر يكتسي أهمية اقتصادية بالغة باعتباره تكلفة الإنتاج الأساسية، فإذا تجاوز مستويات محددة فإنه يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني من خلال تراجع مستويات التصدير ومعدلات التشغيل و ارتفاع الأسعار المحلية ، وعلى هذا الأساس فإن الدولة تهدف إلى الحد من الآثار السلبية للارتفاعات المتتالية للأجور على معدلات التضخم وذلك من خلال تطبيق

رقابة مباشرة و صارمة وتقليص النفقات الجارية و يخص هذا التقليص أساسا المرتبات و الأجور باعتبارها تشكل الجزء الأهم للنفقات الجارية، و تسعى من خلال عملية تعديل الأجور إلى التحكم في عدد العمال و تجميد أجور الوظيف العمومي و المؤسسات العمومية أو على الأقل تفادي ربطها بارتفاع الأسعار إذ أنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لارتفاع الأجور والتضخم كما اعتمد إلغاء دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية كهدف لترشيد النفقات العمومية ، مع العلم أن تحرير الأسعار يشكل الهدف الرئيسي للتعديل الهيكلي و قد حددت كمية هذه الأهداف في شكل سقف لا يجوز تجاوزه لكن يمكن أن يخضع للتعديل خلال مهام التقييم التي يجريها صندوق النقد الدولي ، و نذكر على سبيل المثال أن المراجعة الثانية للبرامج حددت نسبة المرتبات والأجور إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام ب 9.1

⁹⁸ ملكة يحيات ، مرجع سبق ذكره ، ص 284.

سنة 1996 و 9.8 لكل من السنتين الأخيرتين للاتفاق الموسع (مارس / أبريل) و تجدر الإشارة أن هذه النسبة كانت تبلغ 10.5 و 10.3 على التوالي في 1993 و 1994⁹⁹ .

ومن بين الإجراءات المتخذة أيضا في هذا المجال تخفيض سن الإحالة على التقاعد وتوسيع نظام التقاعد المسبق في المؤسسات و الإدارات العمومية ، حيث أقرت الثلاثية في الاجتماع الذي عقدته في شهر أوت 1996 حرية الإحالة على التقاعد لكل عامل اشتغل لمدة 32 سنة ، وعلى مستوى التطبيق ، سجل الصندوق الوطني للتقاعد إلى غاية 1997/12/31 تصفية:

- 20425 ملفا يتعلق بالتقاعد المسبق.

- 8258 ملفا يتعلق بالتقاعد بدون شرط السن.

- 3441 ملفا يتعلق بالتقاعد النسبي.

و ابتداء من سنة 1994 تمت معالجة 43129 حالة متعلقة بالتقاعد المسبق من قبل الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة .

هذه الإجراءات تدخل ضمن تدابير صندوق النقد الدولي من خلال إعادة هيكلة وخصوصة المؤسسات وانتهاج سياسة مداخل متشددة للقضاء على الصعوبات المالية التي تعاني منها.

⁹⁹المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ، مرجع سبق ذكره، ص 52 .

خلاصة:

أثبتت نتائج التجربة في الجزائر فشل استراتيجيات التصنيع في القضاء على التبعية المفرطة للعائدات البترولية و التي تساهم بـ 2/3 من ميزانية الدولة و ما يقارب 97 % من الإيرادات بالعملة الصعبة حيث شهدت نسبة السيولة ارتفاعا مذهلا نتيجة إعادة تمويل البنوك الأولية من قبل البنك المركزي ،مما ساهم في إحداث الضغوط التضخمية و ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية ،فالاقتصاد الجزائري كان اقتصادا عموميا تديره الدولة و التي ركزت على توزيع مداخيل مرتفعة على الفئات المختلفة للمجتمع مع انخفاض في مستوى العرض مجسدا بما كانت تنتجه المؤسسات العمومية وقد بينت المراحل المختلفة المنتهجة في ميدان علاقات العمل غياب سياسة رشيدة في توزيع الأجور حيث تميزت فترة التسيير المركزي بتوزيع ريع بترولي على المؤسسات دون أن يقابلها تحسن في الإنتاجية ،إذ عرف معدل التغطية الزراعية أدنى مستوى مقارنة مع دول المغرب العربي واحتلت الفاتورة الغذائية ما يعادل 1/4 من العائدات الخارجية، كما أن النظام المتمثل في القانون الأساسي العام للعامل واجه صعوبات في تطبيقه و أثبت عدم فعاليته خاصة ما تعلق منها بزيادة الإنتاج، حيث أدت الزيادات المعتبرة في الأجور إلى رفع معدلات التضخم الناجمة عن تحويل العجز في ميزانية الدولة إلى نقد وابتداء من سنة 1990 عرفت الجزائر تحولا في النظام الاقتصادي تمثل في تقليص دور الدولة في التسيير الإداري لعلاقات العمل و اعتماد مبدأ التفاوض الجماعي و التشاور الاجتماعي في تحديد الأجور و ذلك من خلال تطبيق برامج التعديل الهيكلي والتي عملت على تحسين الإنتاجية ،هذه الأخيرة بقيت ضعيفة منذ الاستقلال حسب تقارير البنك الدولي حيث قدرت الإنتاجية الإجمالية للعوامل بـ 4.3 % عن كل عامل خلال الفترة 1979-1994 وقد عرفت تحسنا طفيفا منذ الشروع في تنفيذ برامج التعديل الهيكلي إذ بلغت 0.3% عن كل عامل خلال الفترة 1995-1999 إلا أن هذا التحسن مازال يواجه عراقيل متعلقة أساسا بتأهيل الموارد البشرية وعبء القطاع الموازي وتباين المداخيل والذي يؤثر على درجة التعاون بين العمال ، كما عملت على تقليص النفقات الجارية المتمثلة أساسا في المرتبات والأجور وتخفيض سن الإحالة على التقاعد وتوسيع نظام التقاعد المسبق في المؤسسات والإدارات العمومية لتتخفف معدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها.

الفصل الثالث:

تقدير حلقة أجر - سعر في الجزائر
في الفترة 1970-2005

تمهيد:

تعددت النماذج المفسرة لعلاقة الأجور بالأسعار واختلفت من بلد لآخر حسب خصوصية كل اقتصاد واعتماده على خلفية نظرية خاصة تتلاءم مع طبيعة سياسات الأجور والأسعار المطبقة به، ويعتبر نموذج فليبيس من بين النماذج التي فسرت الاتجاهات التضخمية في الأسعار على أساس من دفع التكاليف بالإضافة إلى نماذج أخرى يأتي ذكرها خلال هذا الفصل الذي سنحاول من خلاله التحليل الإحصائي لمتغيرات الأجور و الأسعار و مقارنة تطورهما عبر الزمن، كما سنقوم بالتقدير الآني لحلقة أجر- سعر و تحديد مدى تأثير الأجور على التضخم من خلال السياسات المتبعة في تحديد الأجور منذ الاستقلال مستخدمين في ذلك أدوات و تقنيات القياس الاقتصادي إبتداءا من تقدير النموذج، تقييمه من الناحية الاقتصادية والإحصائية واختبار استقراره بعد التغيير الهيكلي الذي عرفته السياسة الاقتصادية الجزائرية سنة 1989، ثم نقوم بعد ذلك بإخضاعه إلى تقنية المحاكاة والتي نتطرق إلى تعريفها، أنواعها وكذا الطرق المستخدمة في تقييم فعالية النموذج ومقدرته على التنبؤ.

كما نحاول في هذا الفصل دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة وفقا لتسلسل تاريخي من خلال عرض تطورات منحنى فليبيس وأفكار الاقتصاديين ودورهم في توسيع مجال تحليل هذا المنحنى ليأخذ مكانة مهمة في تحليل الاقتصاد الكلي حيث افترض فليبيس وجود علاقة تبادلية مستقرة بين التضخم والبطالة في المدى الطويل غير أن الاختبارات القياسية أثبتت عكس ذلك وهو النهج الذي سار عليه فريدمان والذي أدخل عامل التوقعات و بين أثرها على شكل منحنى فليبيس في الأجل الطويل كما بين لوكاس دور التوقعات الرشيدة في نمذجة التضخم، وسنحاول إسقاط كل هذه التطورات على واقع الجزائر في الفترة 1970-2005 من خلال الاختبارات الإحصائية والقياسية لنتائج التقدير .

III - 1 - النماذج المفسرة لعلاقة الأجور بالأسعار :

من بين النماذج المفسرة لعلاقة الأجور بالأسعار نذكر مايلي:

III-1-1- نموذج تمبرغن Timbergen :

يتكون النموذج من معادلتين الأجر و السعر الخطيتين و التي تم صياغتها بالشكل التالي¹⁰⁰ :

$$w - w_{-1} = 0.27(p_{-1} - p_{-2}) + 0.16a \quad (3-1)$$

$$p = 0.04p'_a + 0.15(r'_a + 2w - 6t) + 0.08u$$

حيث:

w معدل الأجر اليومي.

p مؤشر الأسعار لدى المستهلك.

a العمالة الكلية.

p'_a سعر استيراد المواد الاستهلاكية .

r'_a أسعار استيراد المواد الأولية المستخدمة في إنتاج السلع الغذائية.

u الإنتاج الكلي (للمواد الاستهلاكية) .

t مركبة الاتجاه العام.

نلاحظ أن معادلة الأجور تقترب من علاقة فيليبس حيث يؤدي التغير في مؤشر أسعار المستهلك بـ 1% إلى تغير معدل الأجر بـ 0.27% في حين يؤدي تغير الأجر بوحدة واحدة إلى تغير الأسعار بـ 0.30 أي أن تأثير الأجور على الأسعار أكبر من تأثير الأسعار على الأجور ،وقد تعرض هذا النموذج إلى عدة انتقادات من بينها اعتماده على علاقات خطية و ضعف الإطار النظري الذي يستند إليه.

III - 1 - 2 - نموذج كلاين-غولدمان Klein -Goldberger :

يتميز هذا النموذج بخصائص مهمة نظرا لاعتماده على التحليل الكنزري من خلال استخدام

نظرية الاقتصاد الكلي وقد كانت نتائج التقدير لعلاقة أجر-سعر بالشكل التالي:

$$w - w_{-1} = -0.74(N - NW - NE) + 0.52(p_{-1} - p_{-2}) + 0.54t + 4.11 \quad (3-2)$$

¹⁰⁰-Artus P,Deleau M,Malgrange P,modélisation macroéconomique.,economica, Paris,1986 pp12-

حيث:

- W مؤشر معدل الأجر الساعي (1939=122.1).
- N عدد الأفراد القادرين على العمل (بالملايين) .
- NW عدد الأجراء (بالملايين) .
- NE عدد المقاولين (بالملايين) .

لا تختلف هذه المعادلة عن سابقتها من حيث تشابهها مع علاقة فليبيس حيث تربط معدل نمو الأجور بمعدل نمو الأسعار (التضخم) بالإضافة إلى معدل البطالة و نلاحظ أن تغير معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الأجور ب 0.52 ، كما أن المعادلة تربط مستويات (العمل) بتغير مستويات (الأسعار والأجور)¹⁰¹.

III - 1 - 3- نموذج MPS (ANDO1974):

يعتبر معدل نمو الأجر في هذا النموذج تابع لتغير معدل التضخم و معدل البطالة :

$$\frac{w - w_{-1}}{w_{-1}} = w \left(u, l \left(\frac{P_{-1} - P_{-2}}{P_{-2}} \right) \right) \quad (3-3)$$

حيث:

u معدل البطالة .

III - 1 - 4- نموذج STAR (فرنسا) :

كان الهدف من هذا النموذج محاولة الابتعاد عن الطرق النيوكلاسيكية المعتادة في صياغة النماذج من خلال وضع معادلة للسعر بصفة ضمنية إذ يتم تحديد الإنتاج مرتين بالحجم و القيمة ، أما معادلة الأجور فقد تم تحديدها من خلال تقسيم القيمة المضافة مثلما توضحه المعادلة التالية:

$$\frac{w}{P.PIB} = -0.82 \left(\frac{1}{k_{-1}} - \dot{N} \right) + 0.098(\text{conflicts}) + 0.48 \quad (3-4)$$

حيث:

w الكتلة الأجرية .

¹ Artus P,Deleau M,Malgrange P,op.cit,p19.

conflicts النزاعات التي تم الفصل فيها سنويا.

$\frac{1}{k_{-1}} - N$ معدل نمو النسبة رأس المال/ عمل ، فإذا قامت المؤسسات باستخدام تقنيات كثيفة رأس المال تكون هذه النسبة موجبة و تنخفض نسبة الأجور من القيمة المضافة.

III - 2- صياغة النموذج:

الدراسة التطبيقية لحلقة أجر - سعر في الجزائر تشمل معطيات سنوية ابتداء من سنة 1970 إلى غاية سنة 2005 ، النموذج الآتي المراد تقديره يحتوي على المعادلتين التاليتين :

$$\begin{aligned} dw &= \alpha_0 + \alpha_1 p + \alpha_2 d1 + \alpha_3 d2 + \alpha_4 d3 + \alpha_5 d4 + \alpha_6 l + \alpha_7 px + \varepsilon_1 \\ p &= \beta_0 + \beta_1 dw + \beta_2 in + \varepsilon_2 \end{aligned} \quad (3-5)$$

حيث:

dw معدل نمو الأجور (وحدة قياس الأجور هي (10^6 دينار) ، dw محسوب بالعلاقة $\left(\frac{w - w(-1)}{w(-1)} \right) \times 100$.
 P معدل التضخم (محسوب بالعلاقة $\left(\frac{ipc - ipc(-1)}{ipc(-1)} \right) \times 100$.

$d1$ متغير وهمي يمثل فترة تحديد الأجور وفقا للموروث الاستعماري يأخذ القيمة 1 خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1973 و القيمة 0 في السنوات المتبقية.

d_2 فترة تدخل الدولة في تحديد الأجور ، يأخذ المتغير القيمة 1 خلال الفترة 1974-1984.

d_3 مرحلة تطبيق القانون الأساسي العام للعامل أين يأخذ المتغير القيمة 1 في الفترة الممتدة من 1985 إلى 1990.

d_4 مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق ، يأخذ المتغير القيمة 1 ابتداء من سنة 1991 إلى غاية 2005
 l الفرق بين العرض و الطلب على العمل (بالملايين).

Dpx معدل نمو مؤشر أسعار الصادرات (محسوب بالعلاقة $\left(\frac{px - px(-1)}{px(-1)} \right) \times 100$ حيث يمثل px مؤشر

أسعار الصادرات).

in سعر الفائدة الدائن *102 .

ε_1 خطأ عشوائي متعلق بمعادلة الأجر.

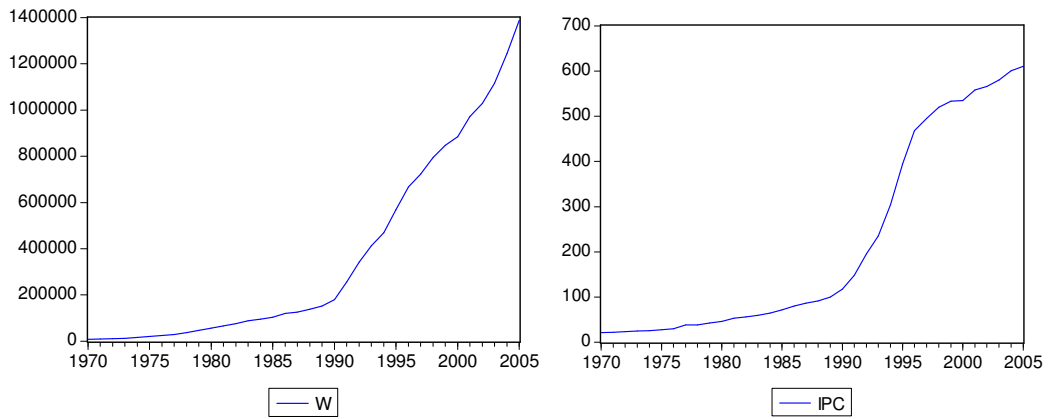
* يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الدائن إلى ارتفاع معدل التضخم حسب معادلة فيشر.

ε₂ خطأ عشوائي متعلق بمعادلة التضخم.

III-3- التحليل البياني لمتغيرات الدراسة:

عرفت الأجور الاسمية نموا سريعا خاصة بعد تدخل الدولة في تحديدها سنة 1974 والتي لجأت إلى البنك المركزي لتمويل العجز في الميزانية العامة أمام انعدام قدرة مؤسسات القطاع العام لتغطية الزيادات المقررة في الأجور، مما انعكس سلبا على معدلات الأسعار التي شهدت ارتفاعات متتالية مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(15) : تطور الأجور الاسمية و المستوى العام للأسعار خلال الفترة 1970-2005



من خلال تتبع مسار متغير الأجور والأسعار نستنتج مايلي:

- تزامن ارتفاع كتلة الأجور مع ارتفاع مستوى الأسعار طيلة فترة الدراسة.
- تجاوز معدل نمو الأجور الاسمية معدل نمو الناتج خاصة خلال فترة التسيير المركزي التي شهدت توزيع ريع بترولي على أفراد المجتمع مع انخفاض الإنتاجية الأمر الذي انعكس سلبا على معدل الأسعار.
- أدى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي إلى حدوث زيادات متسارعة في الأسعار مصحوبة بارتفاعات في الكتلة الأجرية التي أضيف لها إعانات الشبكة الاجتماعية .

III-4- اختبار السببية بين الأجور و التضخم:

لدراسة السببية بين متغيرات الدراسة نستعمل اختبار سيمس من خلال برمجته (أنظر الملحق الإحصائي رقم 4) حيث لا يختلف اختبار سيمس (1980) للسببية كثيرا عن اختبار قرانجر حيث

يفترض أنه إذا كانت القيم المستقبلية لـ x_{2t} تفسر القيم الحاضرة لـ x_{1t} فإن x_{2t} سبب x_{1t} حسب المعادلة:

$$x_{1t} = \alpha_0^1 + \sum_{i=1}^p \alpha_{1i}^1 x_{1t-i} + \sum_{i=1}^p \alpha_{1i}^2 x_{2t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_i^2 x_{2t+i} + \varepsilon_{1t} \quad (3-6)$$

$$x_{2t} = \alpha_0^2 + \sum_{i=1}^p \alpha_{2i}^1 x_{1t-i} + \sum_{i=1}^p \alpha_{2i}^2 x_{2t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_i^1 x_{1t+i} + \varepsilon_{2t} \quad (3-7)$$

نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

* x_{1t} لا يسبب x_{2t} إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0 : \beta_1^2 = \beta_2^2 = \dots = \beta_p^2 = 0$$

* x_{2t} لا يسبب x_{1t} في حالة قبول الفرضية التالية:

$$H_0 : \beta_1^1 = \beta_2^1 = \dots = \beta_p^1 = 0$$

نعتمد على إحصائية فيشر لاختبار الفرضيات حيث تحسب بالعلاقة التالية:

$$F^* = \frac{(RSS_R - RSS_{UR}) / m}{RSS_{UR} / (n - k)}$$

RSS_R مجموع مربعات البواقي لنموذج بقيد.

RSS_{UR} مجموع مربعات البواقي لنموذج بدون قيد.

m عدد المعالم التي نختبر صفريتها.

نقارن بين F^* المحسوبة و $F_{(m,n-k)}$ المجدولة عند مستوى المعنوية α المختارة.

- إذا كانت F^* المحسوبة أكبر من $F_{(m,n-k)}$ المجدولة نرفض H_0 .

- إذا كانت F^* المحسوبة أقل من $F_{(m,n-k)}$ المجدولة نقبل H_0 .

جاءت نتائج اختبار سيمس باستخدام معطيات جزائرية على النحو التالي:

$H_0 : P \text{ ne cause pas dw}$			
$DW = 0.08039426721 + 0.3466510532 * DW(-1) + 0.002382277762 * P(-1)$			
$R^2 = 0.24$	$\overline{R^2} = 0.19$	$F^c = 4.94$	$RSS_R = 0.218722$
$DW = 0.06528358748 + 0.2952263085 * DW(-1) + 5.902410345e-006 * P(-1)$			
$+ 0.004599078344 * P(1)$			
$= 0.186078$	$RSS_{uR} = 5.20$	$F^c = 0.28$	$\overline{R^2} = 0.35$
R^2			

كمايلي: F^* تحسب قيمة

$$F^* = \frac{0.218722 - 0.186078}{0.186078/30} = 5.26$$

H_0 : dw ne cause pas

$$P = 0.5977639177 + 14.87544071 * DW(-1) + 0.7147543148 * P(-1)$$

$$= 810.2286 \quad RSS_R = 0.63 \quad F^c = 29.35 \quad \overline{R^2} = 0.65$$

$$P = -2.265172356 + 5.749584337 * DW(-1) + 0.7215110918 * P(-1) + 27.21402792 * DW(1)$$

$$= 606.4883 \quad RSS_{uR} = 26.38 \quad F^c = 0.70 \quad \overline{R^2} = 0.73$$

كمايلي: F^* تحسب قيمة

$$F^* = \frac{810.2286 - 606.4883}{606.4883/30} = 10.07$$

القرار:

نرى أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولة (4.17) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي توجد سببية في الاتجاهين في مفهوم سيمس من التضخم نحو الأجور ومن الأجور نحو التضخم (حلقة رجعية) وعليه فكل متغير يساهم في تحسين المقدرة التنبؤية للمتغير الآخر.

III-5-تقييم النتائج :

بعد إجراء التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحتين خلال الفترة (1970-

2005) وبواسطة برنامج Eviews 5 توصلنا إلى مايلي :

- معادلة الأجر:

$$8) \quad (3-dw = 15.431 + 0.362p + 4.804D2 + 11.421D4 - 9.15 * 10^{-3}l + 0.096dpx$$

(2.38) (1.67) (2.46) (-2.86) (3.42) (3.74)

$$RSS=1007.17 \quad T=3501.2 \quad DW=36.10 \quad F^c=59=0. \overline{R^2}$$

نلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن:

التغير في معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير في معدل نمو الأجور بـ 0.36 وحدة ، وتفسر هذه النسبة طابع الجمود الذي ميز سياسات الأجور ، فغالبا ما كانت تتم الزيادات في الأجور بموجب قوانين وخلال فترة طويلة نسبيا، أما بالنسبة للمتغيرات التمثيلية فهي غير معنوية إحصائيا باستثناء المتغير التمثيلي المتعلق بفترة الانتقال إلى اقتصاد السوق ،أما مؤشر أسعار الصادرات فيؤدي ارتفاعه بنسبة 10% إلى زيادة معدل نمو الأجور بحوالي 0.96 % .

يؤثر عدد البطالين على معدل نمو الأجور بنسبة ضئيلة تكاد تكون منعدمة (0.009) ويعود ذلك إلى المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري خاصة مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق حيث تم تقليص عدد العمال المشتغلين بالمؤسسات بهدف ترشيد النفقات الإنتاجية ، الأمر الذي أدى إلى الضغط على الكتلة الأجرية وهو ما يفسر طبيعة العلاقة العكسية بين المتغيرين.

تعكس النسب السابقة حالة سوق العمل التي تخضع لسلطة الدولة مما انجر عنه التأثير البسيط للمتغيرات المفسرة لمعدل نمو الأجور بالنموذج.

بالنسبة للاختبارات الإحصائية¹⁰³ فهي مقبولة ،كما يشير معامل دربن واتسن إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ، بالإضافة إلى غياب مشكل التعدد الخطي والذي أخذ بعين الاعتبار عند اختيار الشكل النهائي للنموذج.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام فروق المتغيرات محل الدراسة يخفض من قيمة معامل التحديد المتعدد والمعدل.

-معادلة التضخم:

كانت نتائج التقدير كالتالي:

$$9) \quad (3- p = -5.830 + 0.524dw + 0.915in$$

$$(2,49-) \quad (4,32) \quad (5.96)$$

$$DW=1.76 \quad RSS=826.87 \quad T=35=0.63 \quad F^c=31.85 \overline{R^2}$$

من خلال نتائج التقدير نجد أن:

يؤدي تغير سعر الفائدة بوحدة واحدة إلى تغير معدل التضخم بـ 0.91 وحدة ،كما أن تغير معدل الأجور بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير معدل التضخم بـ 0.524 وحدة وبمقارنة هذه النتائج مع نتائج المعادلة السابقة نجد أن أثر الأجور على التضخم أكبر من أثر التضخم على الأجور خاصة إذا علمنا أن الدولة خلال مرحلة التسيير المركزي قامت بتوزيع ريع بترولي على أفراد المجتمع ضف إلى ذلك

¹⁰³ القيم التي بين قوسين تعبر عن إحصائية ستودنت.

التدهور المستمر للإنتاجية مع ارتفاع نسبة البطالة المقنعة ، وخلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق وعلى الرغم من تحرير الأسعار وتقليص النفقات الجارية تم إضافة الإعانات الاجتماعية إلى شبكة الأجور.

بالنسبة للاختبارات الإحصائية فهي مقبولة، كذلك بالنسبة لإحصائية دربن واتسن حيث تشير إلى غياب مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

III-6- اختبار استقرار النموذج: Chow test

بعد تقدير النموذج وقبوله من الناحية الاقتصادية والإحصائية ،ونظرا للتطور الهيكلي الذي شهدته الجزائر سنة 1989 نتيجة انتقالها من نظام مسير مركزيا إلى اقتصاد السوق ارتأينا اختبار استقرارية النموذج المقدم مع أخذ سنة 1989 كسنة تحول ،حيث كانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم(15) : اختبار استقرار النموذج

المعادلة	F ^c (المحسوبة)	F ^t (0.05)(المجدولة)
dw	0.698973	2.60
p	1.066449	2.92

نلاحظ من خلال الجدول أن كل من معادلتنا الأجور والتضخم مستقرتين عند مستوى المعنوية 5% حيث أن قيم F^c أقل من قيم F^t وهو ما يدفعنا لقبول فرض العدم H₀ والذي يدل على أن النموذج مستقر.

III-7- المحاكاة:

تهدف عملية المحاكاة إلى تصميم نموذج يسمح بفهم سلوك المتغيرات الحقيقية وتقييم السياسات والاستراتيجيات المختلفة في ظل الفروض والقيود الموضوعية و استخلاص النتائج التي تسمح باختبار البدائل المتاحة و يقصد بالمحاكاة أيضا تمثيل الواقع العملي عن طريق بناء نموذج و تحريكه خلال عدة فترات زمنية حيث يتضمن هذا الأسلوب عادة بناء نموذج نظري لنظام فعلي قائم أو يتوقع بناءه مستقبلا و تحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة داخل هذا النموذج مع اختباره ثم يتم تحليل النتائج

مع تكرار التجارب عدة مرات حتى يمكن التعرف على خصائص النظام الحقيقي و معرفة النتائج المتوقعة للفروض و السياسات الموضوعة ¹⁰⁴.

يتم تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات داخل النموذج و تقييمه باستخدام طريقة المحاكاة المحددة أين تكون قيمة المعاملات مثبتة أو مقدرة والبواقي معدومة بينما تستعمل طريقة المحاكاة العشوائية معالم عشوائية و بواقي غير معدومة.

III-7-1- حل النموذج:

من أشهر الطرق المستخدمة لحل النموذج طريقتي غوس سيدل Gauss Seidel و نيوتن Newton

أ- خوارزمية غوس سيدل :

تطبق هذه الطريقة على النماذج المحددة تماما ، فابتداء من قيم مبدئية (قيم تاريخية أو بإسقاط القيم الأخيرة المعروفة) يستعمل ترتيب معطى لمعادلات النموذج لإعادة حساب مجموع العلاقات أخذا بعين الاعتبار القيمة الأخيرة المحسوبة لكل متغيرة ، و هذا ما يعطي متغيرة ابتدائية جديدة ، هذه العملية تكرر عدة مرات حتى يكون تقارب حلين متتاليين كاف و يتشكل عمل هذا الخوارزمي كالتالي:
لدينا النموذج :

$$y_t = f_t (y_t, y_{t-1}, x_t, \hat{\theta}) \quad (3-10)$$

1- نبدأ من قيمة عند التكرار 0 (مرحلة Itération).

2- نزيد بوحدة واحدة عدد التكرارات (k) ، التكرار الأول يأخذ الرقم "1".

3- نحسب y_i^k من أجل كل i ($i=1, \dots, n$) ، مع الأخذ بعين الاعتبار $i-1$ قيمة محسوبة سابقا .
أو بعبارة أخرى نحسب:

$$y_i^k = f (y_1^k, \dots, y_{i-1}^k, y_i^{k-1}, y_{i+1}^k, \dots, y_n^{k-1}) \quad \dots \dots \dots (3-11)$$

4- نقارن y^k ب y^{k-1} : فإذا كانت قيمتهما متقاربتين نتوقف عن عملية التكرارات ، أما إذا كان العكس نعيد الحساب من جديد بتكرار " 2" ¹⁰⁵.

¹⁰⁴ أمين السيد أحمد لطفي - تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة - الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص

¹⁰⁵ عائشة حمدوش ،دراسة سلوك مقدرات النماذج الآنية غير الخطية باستعمال تقنيتي المحاكاة و مونت كارلو، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1996/1997 ،ص ص 59-60.

يعتبر خوارزمي غوس سيدل من بين الطرق الأكثر استعمالاً عند إجراء محاكاة النماذج.

ب-خوارزمية نيوتن:

تطبق هذه الطريقة إلى النماذج غير الخطية لتحويلها إلى نماذج خطية .

ليكن لدينا النموذج :

$$f_t(y_t, y_{t-1}, x_t, \hat{\theta}) = 0 \quad (3-12)$$

نختصر كتابة النموذج كالتالي :

$$f(y)=0 \quad (3-13)$$

التحويل الخطي ل f حول حل ابتدائي y^0 يعطي :

$$(\partial f / \partial y)_{y=y^0} (y - y^0) = fL(y) - f(y^0) \quad (3-14)$$

حيث : $fl(y)$ هي قيمة f الخطية .

لما الحل $fl(y)=0$ فإن y تأخذ :

$$y = y^0 - (\partial f / \partial y)_{y=y^0} f(y^0) \quad (3-15)$$

يكفي تطبيق التحويل الخطي على الحل الجديد ، ثم حل النموذج المحول (عملية التكرار مثل الخوارزمي السابق)¹⁰⁶.

تكمن الصعوبة عند تطبيق هذا الخوارزمي في حساب معكوس المصفوفة الذي يستدعي حساب اليعقوبي.

III-7-2-أنواع المحاكاة:

تتعدد أنواع المحاكاة بتعدد أهدافها الخاصة بتقييم أداء النموذج أو تقييم السياسات لاتخاذ القرارات

المناسبة و في هذا الصدد نميز بين :

أ- المحاكاة التاريخية :

الهدف منها هو التعرف على أداء النموذج في المستقبل في حالة استمرار نفس الخطة المنتهجة

نتيجة بقاء نفس الظروف و يتم ذلك من خلال مقارنة القيم المشاهدة للمتغيرات الداخلية مع القيم

المقدرة لجزء من فترة التقدير و نفرق في هذه الحالة بين المحاكاة الستاتيكية و الديناميكية

1- المحاكاة الستاتيكية : تستعمل القيم المشاهدة للمتغيرات الداخلية و الخارجية المؤخرة عند كل فترة لإجراء التنبؤ .

2- المحاكاة الديناميكية: هي أوسع استعمالا من المحاكاة السابقة و أكثر تمثيلا للنموذج حيث تستعمل القيم المتنبأ بها في النموذج والخاصة بالمتغيرات المؤخرة لإجراء التنبؤ .
ينقسم التنبؤ أو المحاكاة من ناحية المدة الزمنية:
ب- التنبؤ بعد التحقق **ex-post forecast** :

يجري هذا النوع من التنبؤ لقيم المتغير الداخلي خلال الفترة التي تلي مرحلة المحاكاة التاريخية أي في الفترة التي تكون المعطيات متاحة عن المتغير الداخلي و يستخدم هذا التنبؤ بغرض مقارنة البيانات الفعلية و البيانات المتنبأ بها و بالتالي التحقق من مقدرة النموذج على التنبؤ .

ج- التنبؤ قبل التحقق **ex-ante forecast** :

يقصد به التنبؤ بقيم المتغير الداخلي مستقبلا عندما تكون البيانات الخاصة به غير متوفرة .

III-7-3- اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ :

بالرغم من أن المقدرة التفسيرية للنموذج مقاسة بمعامل التحديد قد تكون مرتفعة و أن معاملات النموذج قد تكون لها معنوية إحصائية كبيرة ، إلا أن مقدرة النموذج على التنبؤ قد تكون محدودة ، ولعل السبب في ذلك هو احتمال حدوث تغيرات مفاجئة لم تكن في الحسبان ، و على العكس من ذلك فإن مقدرة النموذج على التنبؤ قد تكون كبيرة بالرغم من كون معامل التحديد منخفضا و بعض المعلمات المقدرة غير معنوية إحصائيا¹⁰⁷ .

يمكن استخدام الرسم البياني لمقارنة بين سلسلة القيم الحقيقية وسلسلة قيم المحاكاة ، فكلما تطابقت السلسلتين دل ذلك على المقدرة التنبؤية العالية للنموذج ورغم سهولة استخدام هذه الطريقة إلا أنها لا تقيس الفرق بين السلسلتين .

توجد معايير جبرية أكثر دقة من الطريقة البيانية تستخدم في اختبار المقدرة التنبؤية للنموذج

نذكر منها:

أ- الخطأ المتوسط :

$$ME = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (y_i - \hat{y}_i)$$

¹⁰⁷ عبد القادر محمد عبد القادر عطية - الحديث في القياس القياسي بين النظرية و التطبيق - الدار الجامعية ، الإسكندرية ،

n حجم العينة .

y_i القيم المشاهدة .

\hat{y}_i القيم المقدرة .

ب- الخطأ المتوسط المطلق :

$$MAE = \frac{1}{n} \sum \left| \hat{y}_i - y_i \right|$$

ج- الجذر التربيعي لمربع الخطأ :

$$RMSE = \sqrt{\frac{\sum (\hat{y}_i - y_i)^2}{(n-k)y_i^2}}$$

تستعمل المقاييس السابقة أيضا في حالة المقارنة بين نموذجين حيث يتم اختيار النموذج الذي تكون فيه قيم هذه المقاييس أصغر .

د- متوسط مربع الخطأ :

$$MSE = \frac{\sum (\hat{y}_i - y_i)^2}{n}$$

ج- متوسط النسب المطلقة للخطأ:

$$MAPE = \frac{1}{n-k} \sum \left| \frac{\hat{y}_i - y_i}{y_i} \right|$$

ه- معامل عدم التباين لتايل(1) :

$$T(1) = \frac{\sqrt{\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (\hat{y}_i - y_i)^2}}{\sqrt{\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (\hat{y}_i)^2 + \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (y_i)^2}}$$

تتراوح قيمة معامل تايل بين 0 و 1 فكلما اقتربت قيمته من الصفر فإن قدرة النموذج على التنبؤ تكون جيدة و كلما اقتربت قيمته من الواحد فإن قدرة النموذج على التنبؤ تكون سيئة .

و- معامل عدم التباين لتايل (2) :

$$T(2) = \sqrt{\frac{\sum (\hat{\Delta y}_i - \Delta y_i)^2}{\sum \Delta y_i^2}}$$

$\Delta \hat{y}_i$ التغير في القيم المتنبأ بها .

Δy_i التغير في القيم المشاهدة .

إذا كان $\Delta \hat{y}_i = 0$ فإن $T(2)=1$ في هذه الحالة تكون قدرة النموذج على التنبؤ سيئة و كلما اقترب المعامل $T(2)$ من الصفر كلما تحسنت القدرة التنبؤية للنموذج .

و- علاقة المقدر الفعلي :

نقوم بتقدير النموذج التالي :

$$y_i = a + b \hat{y}_i + \varepsilon \quad (3-16)$$

نقوم باختبار إحصائية student للمعلمتين :

$a=0$, $b=1$ إذا تحقق فرض عدم فإن للنموذج مقدرة تنبؤية عالية و العكس صحيح.

III-7-4- نتائج المحاكاة:

قمنا خلال هذا الجزء من البحث بإجراء محاكاة تاريخية تمتد من 1970 إلى 2002 مع تقييم المقدرة التنبؤية للنموذج ، ثم قمنا بتنبؤ تاريخي للفترة 2003-2005، وبما أن النموذج خطي فإن الطريقة المستخدمة في حله هي خوارزمية Gauss Seidel .

أ-المحاكاة التاريخية:

بينت نتائج تقييم المحاكاة التاريخية (تم اختيار المحاكاة الديناميكية) خلال الفترة 1970-2002 والخاصة بالرسوم البيانية¹⁰⁸ و المقاييس الجبرية مايلي:

¹⁰⁸ انظر الملحق الإحصائي رقم 06.

-عرفت دالة الأجر نقطة تحول سنتي 1974 و 1990 وهي مراحل تغيير سياسة تحديد الأجر وقد صاحبها نفس التحول في سلسلة قيم المحاكاة في حين لم تتطابق السلسلتين في السنوات الأخرى ، أما متغير التضخم فقد تبا عدت السلسلتين ويعود ذلك إلى التقلبات التي عرفتها سلسلة التضخم.

- بالنسبة للمقاييس الجبرية فقد أعطت النتائج التالية:

نلاحظ أن قيمة معامل عدم التباين لتايل(1)T صغيرة وتقترب من الصفر بالنسبة للمعادلتين حيث قدرت بـ 0.14 بالنسبة لمعادلة الأجر و 0.17 بالنسبة لمعادلة التضخم مما يدل على جودة النموذج وقدرته على التنبؤ خاصة أن معامل تايل من أهم المقاييس المستخدمة في اختبار قابلية النموذج للتنبؤ.

أما عن نسبة التحيز B فهي مساوية للصفر لكلتا المعادلتين، وفيما يخص نسبة التباين V فقد قدرت بـ 0.11 بالنسبة لمعادلة الأجر و 0.02 بالنسبة لمعادلة التضخم وهي نتائج مقبولة لأنها تقارب الصفر.

تقترب نسبة التباين المشترك CV من الواحد الصحيح خاصة متغير التضخم حيث قاربت 0.97.

الجدول (16) : تقييم نتائج المحاكاة باستخدام المقاييس الجبرية.

CV	V	B	T(1)	MAPE	MAE	RMSE	MSE	
0.88865 7	0.11134 3	0	0.14787 6	38.4132 2	4.29969 8	5.50442 7	30.2987 1	d
0.97576 6	0.02423 4	0	0.17760 6	64.4001 5	3.84780 6	4.85195 2	23.5414 3	p

يتضح أيضا من نتائج الجدول أن :

حسب قيمة الجذر التربيعي لمربع الخطأ RMSE فإن الخطأ يتجاوز 5.5 % بالنسبة لسلسلة الأجر أما بالنسبة لمتغيرة التضخم فقد بـ 4.85 % في حين أعطى متوسط الخطأ المئوي المطلق MAPE قيمة مرتفعة قدرت بـ 38.41% بالنسبة لمتغير الأجر و 64.4 % بالنسبة لمتغير التضخم وهذا يعود إلى التغييرات التي عرفتھا السياسة الاقتصادية الجزائرية خاصة إذا علمنا أن المجمعات الاقتصادية مرتبطة بالإيرادات البترولية والتي عرفت تذبذبا نتيجة الصدمات النفطية (1974، 1986) وكذا التغير في السياسات الخاصة بتحديد الأجر و غياب سياسة رشيدة في توزيعها ضف إلى ذلك الارتفاعات الكبيرة للأسعار خاصة بعد سنة 1990 وهي فترة بداية تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

ب-التنبؤ التاريخي (2003-2005):

يستخدم هذا التنبؤ بغرض مقارنة البيانات الفعلية والبيانات المتنبأ بها للتحقق من مقدرة النموذج على التنبؤ ويتم إجراءه بعد القيام بالمحاكاة التاريخية، وتوضح نتائج التنبؤ التاريخي للنموذج خلال الفترة (2003-2005) حسب الجدول (17) وبالإستعانة بمعامل عدم التباين لتايل والجذر التربيعي لمربع متوسط الخطأ نجد أن:

الجدول رقم (17): نتائج التنبؤ التاريخي لمعادلات النموذج خلا الفترة (2003-2005)

المعادلة	RMSE	T(1)
dw	5.895198	0.218155
p	4.672772	0.470979

معامل عدم التباين لتايل يقترب من الصفر بالنسبة لسلسلة الأجر، أما بالنسبة لقيمة RMSE فننتائج التنبؤ التاريخي لا تختلف كثيرا عن نتائج المحاكاة التاريخية.

III-8-الاختبار الإحصائي لعلاقة فليبس وتطوراتها في الاقتصاد الجزائري في الفترة (1970-2005):

منذ نشر الاقتصادي فليبس لمقاله الشهير حول استقرار واستمرار العلاقة بين التضخم والبطالة ظهرت العديد من الدراسات التي تدعمها تارة وتنتقدها تارة أخرى، والتي سنحاول خلال هذا الجزء من البحث إسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري باستخدام بيانات جزائرية خلال الفترة (1970-2005).

III-8-1-تقدير علاقة فليبس التقليدية ومدى مطابقتها لواقع الجزائر:

احتلت النظرية الكنزوية مركز الصدارة خلال خمسة وعشرين سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية فقد ركزت على الدور الذي يلعبه الطلب الكلي الفعال في تحديد مستويات الإنتاج، الدخل وكذا الاستخدام مع إعطاء دور أكبر للدولة في إدارة هذا الطلب وتوجيهه بشكل يحقق العمالة الكاملة، ومع ذلك بقيت هذه النظرية تعاني من بعض القصور على الرغم من القبول العام بها كأساس في إدارة السياسة الاقتصادية الكلية حيث عجزت عن تقديم العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار و للأجر النقدي حيث تفترض هذه النظرية إمكانية تحقيق التوازن الكلي عند مستويات من الإنتاج دون المستوى

الذي يحقق العمالة الكاملة أي إبقاء المستوى العام للأسعار والأجر النقدي دون تحديد وهكذا فقد أخرج الأجر النقدي من إطار التحليل الاقتصادي ليصبح شأنًا من شؤون التحليل الاجتماعي إذ يستخدم في مجموعة من المعادلات السلوكية التي تمثل التوازن الاقتصادي العام (IS/LM) على النحو $(W=W^0)$ هي قيم الأجر النقدي محددة خارج النظام الاقتصادي).

لقد تميزت فترة الخمسينات من القرن الماضي بشروط توافق النظرية الكنزوية سواء من ناحية انخفاض معدلات البطالة أو إبقاء مستويات التضخم في المدى المسموح به ، وعلى الرغم من أن النموذج الكنزي حتى ذلك الحين لم يقدم ما يدل على وجود علاقة دالية واضحة ودقيقة بين سلوك الأسعار والأجور النقدية من ناحية ، وأوضاع الطلب الفعال من ناحية أخرى ، إلا أن القلق قد ساد بشأن ما يمكن أن ينتج عن زيادة الطلب الفعال من ضغوط تدعم مواقف المنظمات العمالية ومطالبتها بأجور نقدية مرتفعة قد تتجاوز حدود السيطرة وبالتالي قد تدعم الاتجاهات التضخمية للأسعار¹⁰⁹ وزيادة التكاليف وبالتالي تسريح العمال وتقشي البطالة.

وقد استمر هذا الوضع إلى غاية نهاية الخمسينات من القرن الماضي عندما قام فليس بنشر دراسته المشهورة حول العلاقة التي تربط معدل البطالة مع معدل تغير الأجور الاسمية وملاً بذلك الفراغ النظري الذي عانى منه النموذج الكنزي.

احتل منحني فليس قيمة عملية كبيرة إذ يمكن ويساعد الحكومة على اختيار أولويات السياسة الاقتصادية التي تقوم على أساس علاقة ثابتة ومستقرة بين مستوى التضخم ومستوى البطالة لمدة طويلة من الزمن وهذا ما يتيح الفرصة لإدارة الطلب الكلي من خلال السياسة النقدية والمالية. تعطي الصيغة الخطية لمنحني فليس التقليدي بالعلاقة التالية:

$$\pi_t = a - bun_t \quad (3-17)$$

حيث:

π_t معدل التضخم (يعبر عن اللوغاريتم الطبيعي للفرق بين مؤشر أسعار الاستهلاك للفترتين (t) و (t-1))

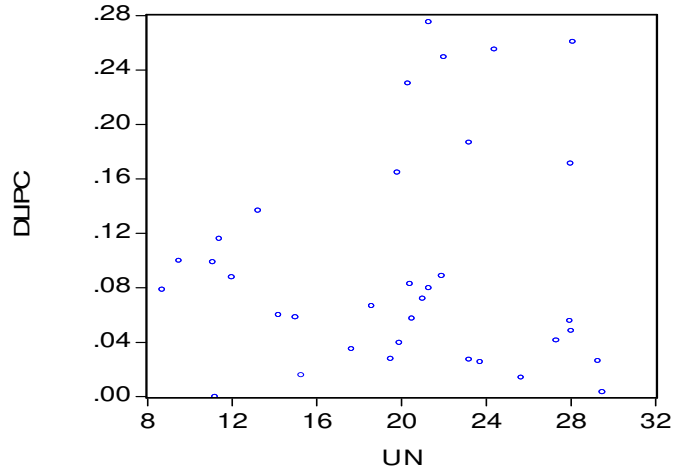
un_t معدل البطالة .

$a \cdot b$ معلمات .

¹⁰⁹ أسامة بشير الدباغ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 194-195.

سنحاول خلال هذا الجزء من البحث إسقاط نموذج فليبيس على حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2005 ويوضح الشكل البياني التالي العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم خلال هذه الفترة.

الشكل (16) : علاقة معدل التضخم بمعدل البطالة في الأجل الطويل



يتضح من خلال شكل الانتشار أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم لا تعبر عن منحني فليبيس التقليدي وهو ما يتطابق مع تقدير المعادلة (3-17) خلال الفترة 1970-2005 الذي أعطى النتائج التالية:

- Method: Least Squares		π_t Dependent Variable:			
Annual data from 1970 To 2005					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
1	C	0.072389	0.047924	1.510512	0.1404
2	UN	0.001141	0.002284	0.499563	0.6207

Usable observations: 34 after adjustments	Akaike info criterion	-2.138165
R-squared	F-statistic	0.249563
Adjusted R-squared	Prob(F-statistic)	0.620698
Mean dependent var	Durbin-Watson stat	0.763427
S.D. dependent var		
Sum squared resid		0.215460

--	--

إن تقدير علاقة فليبيس لا يتطابق مع واقع الجزائر حيث يوضح تقييم النتائج ضعفها من الناحية الاقتصادية، الإحصائية والقياسية ، ويعود السبب في ذلك إلى انتفاء علاقات العمل الليبرالية من شروط المنافسة وحرية التنقل بالنسبة لرأس المال والعمل إضافة إلى معوقات تفاعل قوى العرض والطلب الناجمة عن تطبيق سياسة تشغيل وأجور اجتماعية¹¹⁰.
وابتداءً من سنة 1990 أخذت العلاقة بين التضخم والبطالة شكل منحني فليبيس حيث أعطى تقدير المعادلة (3-17) خلال الفترة 1990-2005 النتائج التالية :

- Method: Least Squares		π_t Dependent Variable:			
Annual data from 1990 To 2005					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
1	C	0.182925	0.153109	1.194731	0.2520
2	UN	-0.002870	0.006196	-0.463252	0.6503

Usable observations: 16 after adjustments			
R-squared	0.015097	Akaike info criterion	-1.541521
Adjusted R-squared	-0.02257	F-statistic	0.214602
Mean dependent var	0.113059	Prob(F-statistic)	0.650303
S.D. dependent var	0.102815	Durbin-Watson stat	0.283056
Sum squared resid	0.156170		

¹¹⁰ مولود حشمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 209.

على الرغم من أن التقدير يتطابق مع علاقة منحنى فليبيس إلا أن التقييم الإحصائي للنموذج يبين أن المعنوية الإحصائية للمعامل ضعيفة وهو ما يوضحه اختبار t student واختبار معنوية النموذج (فيشر) بالإضافة إلى صغر معامل التحديد الذي يقترب من الصفر (0.01). وبغية تحسين النتائج والوصول إلى تمثيل أفضل لعلاقة فليبيس قمنا باختيار الفترة (1990-2000) والتي أعطت أفضل النتائج من حيث تحسن في معنوية المعامل.

- Method: Least Squares		π_t Dependent Variable:			
Annual data from 1990 To 2000					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
1	C	0.595496	0.179362	3.320085	0.0089
2	UN	-0.017414	0.006982	-2.494096	0.0342

Usable observations: 16 after adjustments	Akaike info criterion	-1.991478
R-squared	F-statistic	6.220512
Adjusted R-squared	Prob(F-statistic)	0.034191
Mean dependent var	Durbin-Watson stat	0.778599
S.D. dependent var		
Sum squared resid		0.061109

يمثل منحنى فليبيس الخيارات التي يقع على عاتق الحكومة المفاضلة بينها أي بين معدل البطالة ومعدل التضخم مع التسليم بوجود علاقة تبادلية ، ثابتة ومستقرة في المدى الطويل وهو الأمر الذي لاقى انتقادات قوية في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي عندما شهد الغرب الرأسمالي ارتفاع معدلات التضخم الذي تزامن مع مستويات مرتفعة من البطالة (ظاهرة الركود التضخمي) مما ساهم في تطوير نماذج القياس الاقتصادي التي تأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة من خلال إخضاع منحنى فليبيس إلى القياس والتجربة ، وتمثلت هذه الأعمال أساساً فيما قدمه ميلتون فريدمان وادموند فالبس، حيث بينت النتائج التي توصلوا إليها أن العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة والتي يقوم عليها منحنى فليبيس لا أساس لها من الصحة فهي غير مستقرة وغير ثابتة في المدى الطويل.

III-8-2- منحنى فليبيس والاعتبار الخاص بالتوقعات:

إن نقد فريدمان للصيغة التقليدية والبسيطة لمنحنى فليبيس هو مثال لنقده للنظرية الكنزوية عامة وخاصة ميل تلك النظرية في تصوره إلى افتراض حالة من الوهم والخداع النقدي تسود الأسواق

المختلفة، وهي الحالة التي تمثل في نظره النقيض للعقلانية ، إلا أن إخضاع نموذج فليبيس للاختبارات الإحصائية والقياسية قد بينت أن كلا من العمال وأصحاب العمل يفتقد في الواقع إلى القدرة على القيام بتضمين المستوى العام للأسعار بشكل كامل عند المفاوضة على الأجر النقدي ، وذلك للوصول إلى قيمة الأجر الحقيقي المبتغاة وبالطريقة التي يفترضها فريدمان، وهذا في الحقيقة ما دفع فريدمان إلى تطوير نظريته حول منحى فليبيس أو العلاقة بين الأجر الحقيقي ومعدل البطالة لتأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظة الإحصائية¹¹¹ .

يفترض فريدمان أن تعديل الأجور النقدية لا يتم بشكل دائم وإنما بمرور فترة زمنية معينة، خلال هذه المدة لا يمكن للعمال وأصحاب العمل التنبؤ بمقدار الزيادة التي تحصل في الأسعار وبالتالي فإن المتغير السعري الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في نموذج فليبيس هو معدل التضخم المتوقع وليس الفعلي وعليه فإن معادلة فليبيس السابقة تأخذ الشكل التالي:

$$\pi_t = \beta\pi_t^e + \phi(u) \quad (3-18)$$

π_t^e معدل التضخم المتوقع.

β الأسلوب الذي تتكيف به الأجور النقدية مع التوقعات التضخمية في الأسعار .

إن الهدف الأساسي من هذه المعادلة هو تقدير قيمة β حيث أن القيمة التي يأخذها هذا المعامل تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح وتقدم دليلاً على مدى صحة انتقادات فريدمان لعلاقة فليبيس فإذا كانت قيمة هذا المعامل مساوية للواحد فهذا دليل على استمرار العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة في المدى الطويل في حين إذا كانت قيمة β محصورة بين الصفر والواحد فهذا دليل على وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين في المدى القصير أما إذا كانت $\beta = 0$ فالعلاقة التبادلية بين المتغيرين ثابتة ومستقرة على المدى الطويل والقصير .

يمكن صياغة المعادلة (3-18) بالشكل (3-19) لمعرفة مدى تفسير نموذج فليبيس المدعم بالتوقعات للعلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2005.

$$\pi_t = \alpha + \beta_1\pi_{t-1} + \beta_2un_t + \beta_3D_1 \quad (3-19)$$

حيث تبني التوقعات السعريّة على أساس مرجعية تاريخية ، ماضية وبالتالي فإن التوقعات الخاصة بالتضخم المستقبلي تكون مطابقة لتضخم الفترة السابقة وهذا ما يضيفي صفة الحركية على منحى فليبيس إذ يغذي التضخم الماضي نمو الأسعار في السنة الحالية والتي بدورها تؤدي إلى زيادة التضخم في العام المقبل وهكذا تتسارع معدلات التضخم.

¹¹¹ أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره ،ص 272.

أما D_1 فتعبر عن صدمات العرض والتي تؤدي إلى انتقال منحى فلييس و تغير الاستبدال بين التضخم والبطالة حيث يأخذ هذا المتغير الوهمي القيمة 1 ابتداءً من سنة 1986 وهي سنة الصدمة البترولية (انخفاض أسعار البترول) وقد كانت نتائج التقدير كالتالي:

- Method: Least Squares		π_t Dependent Variable:			
Annual data from 1970 To 2005					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
1	C	0.054700	0.042443	1.288767	0.2073
2	$(-1)\pi_t$	0.466520	0.170285	2.739641	0.0103
3	UN	-0.001042	0.002078	-0.501328	0.6198
4	D1	0.043553	0.030111	1.446403	0.1584

Usable observations: 34 after adjustments	Akaike info criterion	-2.519669
R-squared	F-statistic	6.766905
Adjusted R-squared	Prob(F-statistic)	0.001277
Mean dependent var	Durbin-Watson stat	2.167839
S.D. dependent var	LM (1)	1.079232
Sum squared resid	$\chi^2(1)$	3.84146

يتضح من خلال نتائج تقدير منحى فلييس المدعم بالتوقعات أن معامل β يساوي 0.47 وهي قيمة محصورة بين الصفر والواحد الصحيح وهو دليل على وجود علاقة تبادلية بين التضخم والبطالة في الأجل القصير وللتأكد من مدى استمرار المبادلة في الأجل الطويل تم تحسين الصيغة (3-17) والتوصل إلى الصيغة التالية:

$$\pi_t = \alpha + \lambda un_t + \sum_{i=1}^n \beta_i \pi_{t-i} \quad (3-20)$$

$$\text{حيث: } \sum_{i=1}^n \beta_i = 1$$

بناءً على ما استنتجه Friedman-Phelps من أن علاقة منحى فلييس المدعم بالتوقعات تكون قابلة للتنبؤ انطلاقاً من الفرضية القائلة أن التوقعات حول التضخم تنمو وتتطور عبر الزمن كنتيجة للتجربة الحالية والماضية وفي تقديرات ميدانية للفرضية التسارعية استعمل الباحثون توزيع تأخير

لمعدلات التضخم الماضية كتقريب عن التضخم المتوقع¹¹²، وقد كانت النتائج التقديرية للمعادلة (3-20) كمايلي :

- Method: Least Squares		π_t Dependent Variable:			
Annual data from 1970 To 2005					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
1	C	0.034017	0.040590	0.838051	0.4089
2	$(-1) \pi_t$	0.455334	0.181464	2.509218	0.0179
3	$(-2) \pi_t$	0.245190	0.185203	1.323896	0.1959
4	UN	-0.000239	0.001942	-0.123054	0.9029
Usable observations: 33 after adjustments		Akaike info criterion		-2.475818	
R-squared		0.389590		F-statistic	
Adjusted R-squared		0.326444		6.169690	
Mean dependent var		0.099090		Prob(F-statistic)	
S.D. dependent var		0.080793		0.002246	
Sum squared resid		0.127503		Durbin-Watson stat	
				1.920357	
				LM (1)	
				0.601216	
				$\chi^2(1)$	
				3.84146	

يتبين من خلال هذه النتائج أن فرضية غياب المبادلة بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل غير محققة حيث أن مجموع مقدرات معالم تأخير التضخم تختلف عن الواحد (0.70) وبناء على المعطيات الإحصائية الجزائية فإن فرضية منحني فليبس التسارعي غير محققة ، هذه الأخيرة كانت محل انتقاد من قبل رواد المدرسة الكلاسيكية الحديثة أمثال Lucas و Sargent حيث تم إدخال التوقعات الرشيدة في تحديد مسار التضخم.

III-8-3-منحنى فليبس في اقتصاد مفتوح :

في ظل اقتصاد مفتوح لا يؤدي ارتفاع الطلب الكلي حتما إلى ارتفاع الإنتاج أو الأسعار إذ يمكن تغطيته من خلال زيادة الاستيراد مما يساهم في زيادة الأسعار المحلية بفعل التضخم المستورد (حتى إذا كان ارتفاع الأجور أقل من ارتفاع الإنتاجية) .

إن ارتفاع الأسعار المحلية في ظل اقتصاد مفتوح يرتبط طردا مع ارتفاع أسعار المواد المستوردة π_{mt} وفقا للعلاقة التالية:

¹¹² مليكة يحيات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 230-231.

$$\pi_t = a + \pi^* - bun + c\pi_{mt} \quad (3-21)$$

ففي ظل انعدام نمو حقيقي في الإنتاجية في حالة الاقتصاد الجزائري يعطي تقدير المعادلة (3-21) النتائج التالية:

- Method: Least Squares		π_t Dependent Variable:			
Annual data from 1970 To 2005					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
1	C	0.051326	0.036976	1.388111	0.1753
2	$(-1)\pi_t$	0.395074	0.149882	2.635899	0.0132
	UN	-0.000543	0.001733	-0.313041	0.7564
	π^m	0.000849	0.000300	2.835194	0.0081

Usable observations: 34 after adjustments	Akaike info criterion	-2.689653
0.496820 R-squared	F-statistic	9.873593
Adjusted R-squared	Prob(F-statistic)	0.000109
Mean dependent var	Durbin-Watson stat	2.283132
S.D. dependent var	LM (1)	0.152340
Sum squared resid	χ^2 (1)	3.84146

يتضح من خلال نتائج تقدير منحنى فليبس المدعم بالتوقعات في ظل اقتصاد مفتوح وجود مبادلة في الأجل القصير بين التضخم والبطالة وهو ما يشير إليه مقدر معلمة التضخم المتوقع والتي تختلف عن الواحد (0.39) بالإضافة إلى معنويتها الإحصائية مثلما يؤكد اختبار Student بالإضافة إلى معنوية متغيرة نمو أسعار الواردات رغم تأثيرها الضئيل في معدلات التضخم.

III-8-4-منحنى فليبس ونظرية التوقعات الرشيدة:

تلعب التوقعات الخاصة بالتضخم دورا هاما في نموذج فريدمان الذي يعبر عن العلاقة بين التضخم والبطالة حيث يفترض فريدمان أن التوقعات تتميز بالجمود فالتضخم المتوقع يتحدد بجملة الأخطاء التي يقع فيها المجتمع عند تقديره للأسعار المستقبلية، فكلما كان تقدير معدل التضخم أقل مما هو عليه في الواقع (الفعلي) فإن ذلك يؤدي إلى تصحيح هذا الخطأ من خلال رفع معدل التضخم المتوقع في كل مرة، ويستمر المجتمع في تكرار هذه الأخطاء بشكل منتظم ومستمر طالما بقي معدل البطالة على حاله عند المستوى u_1 وهو ما يتنافى مع السلوك الرشيد والعقلاني ، حيث تفترض نظرية التوقعات الرشيدة أن المجتمع يستند إلى معرفة مسبقة (في الفترة t-1 لقواعد رسم السياسة الاقتصادية

وتوجهاتها المستقبلية فيما يتعلق بمعدل البطالة الذي تستهدفه الحكومة ولعل أبسط طريقة للإشارة إلى قواعد رسم السياسة الاقتصادية تلك ستأخذ التعبير التالي:

$${}_{t-1}(u_t)^a = u_{t-1} = u_1$$

حيث يمثل التعبير ${}_{t-1}(u_t)^a$ معدل البطالة المتوقع له في الفترة السابقة (t-1) أن يسود في الفترة (t) وذلك على ضوء المعلومات المتوفرة حول مستوى البطالة السائدة في تلك الفترة السابقة (t-1) نفسها أي u_{t-1} .¹¹³

لقد تم تطوير علاقة فليبيس المدعمة بالتوقعات لتحتوي على متغيرات مهمة أخرى تمثل تقريبات لانحراف معدل البطالة عن معدله الطبيعي والتي تلعب دورا رئيسيا في التأثير على الضغوط التضخمية وتمثل أول تحسين في إدخال متغيرة فجوة الناتج المحسوبة على أساس انحراف الناتج الحقيقي عن مستواه الكامن وتمت صياغة المعادلة بالشكل التالي¹¹⁴:

$$\pi_t = \sum_{i=1}^n \beta_i \pi_{t-i} + \lambda y_{t-1} \quad (3-22)$$

أعطى تقدير المعادلة (3-22) بالنسبة لمعطيات جزائية مع السماح بوجود الحد الثابت النتائج التالية:

- Method: Least Squares		π_t Dependent Variable:			
Annual data from 1970 To 2005					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
1	C	0.060196	0.026878	2.239598	0.0324
2	$(-1)\pi$	0.590315	0.142007	4.156929	0.0002
	YT(-1)	0.009876	0.009136	1.081030	0.2880

Usable observations: 34 after adjustments		Akaike info criterion		-2.547272
R-squared	0.384673	F-statistic	9.689860	
Adjusted R-squared	0.344975	Prob(F-statistic)	0.000538	
0.97339 Mean dependent var		Durbin-Watson stat	2.324600	
S.D. dependent var	0.080212	2.286834(1)LM		
0.130647	Sum squared	$\chi^2(1)$	3.84146	

¹¹³ أسامة بشير الدباغ ، مرجع سبق ذكره، ص 309-310.

¹¹⁴ مليكة يحيات ، مرجع سبق ذكره، ص 233.

بالنسبة لمقدرات معالم تأخير التضخم فهي لا تختلف عن الواحد ضف إلى ذلك فإن متغير الناتج مقبول اقتصاديا أما إحصائيا فهو غير معنوي حسب اختبار ستودنت.
ويمكن القول عموما أن فرضية منحنى فليبس العمودي مرفوضة وهذا دليل على استمرار المبادلة بين التضخم وفجوة الناتج طيلة فترة الدراسة .

خلاصة :

تطابق التحليل النظري مع الدراسة القياسية لحلقة أجر - سعر نتيجة طابع التمويل التضخمي الذي ميز الاقتصاد الجزائري حيث كان أثر نمو الأجور على الأسعار كبيرا نتيجة توزيع ريع بترولي من قبل الدولة على أفراد المجتمع بالإضافة إلى تأثير سعر الفائدة باعتباره من أدوات السياسة النقدية والتي عول عليها كثيرا من قبل صندوق النقد الدولي في التأثير على معدلات التضخم غير أن متغير التضخم كان تأثيره بسيط على متغير الأجور لأن الزيادات في الأجور كانت تتم بمراسيم وقرارات حكومية و تحت ضغط النقابات العمالية دون الأخذ بعين الاعتبار مستوى القدرة الشرائية و هذا ما يعكس غياب سياسات رشيدة في توزيع الأجور بحكم أن المتغيرات التمثيلية لم تكن معنوية حسب النتائج المتوصل إليها و خلاصة لما تقدم فإن تقدير النموذج الآني باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين اتضح من خلاله وجود علاقة متبادلة بين التضخم ومعدل نمو الأجور وقد بين اختبار Chow أن النموذج مستقر كما أعطت اختبارات جودة النموذج ومقدرته على التنبؤ من خلال عملية المحاكاة التاريخية للفترة 1970-2002 والتنبؤ التاريخي 2003-2005 نتائج مقبولة

بينت نتائج تقدير علاقة فليبس باستعمال معطيات جزائرية خلال الفترة 1970-2005 فشل هذه العلاقة في شكلها التقليدي على جميع المستويات: الاقتصادية، الإحصائية وكذا القياسية نتيجة الظروف الاقتصادية التي سادت في الفترة 1970-1989 والتي تتنافى مع علاقات العمل الليبرالية بالإضافة إلى تطبيق سياسة تشغيل اجتماعية ، أما الفترة 1990-2000 فقد أعطت أحسن تمثيل لعلاقة فليبس.

بالنسبة للنماذج التي تم فيها إدخال عامل التوقعات فقد بينت استمرار العلاقة في الأجل الطويل بين التضخم والبطالة في الجزائر طيلة فترة الدراسة على عكس ما افترضه فريدمان وهذا ما أثبتته الاختبارات الإحصائية حيث أن مجموع قيم معامل التضخم المتوقع بمختلف فتراته المؤخرة لا يساوي الواحد .

الزائمة العامة

كان الهدف من هذه الدراسة قياس درجة التأثير المتبادل بين الأجور والتضخم من خلال تقدير حلقة أجر- سعر في الفترة 1970-2005 وتحديد النتائج المترتبة عنها وذلك بتقدير علاقة فليبيس التقليدية وتطورها عبر الزمن.

ولتحقيق هذا الهدف قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

تعرضنا في الفصل الأول إلى ظاهرة التضخم التي تعبر عن الارتفاعات المستمرة للأسعار الناجمة عن أسباب متعددة تتمثل في ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الناتج عن الإفراط في الإصدار النقدي بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتي تعود أساسا إلى ارتفاع الكتلة الأجرية، وتؤثر هذه الأسباب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد من حيث إعادة توزيع الدخل القومي لصالح أصحاب المشاريع والمستثمرين وعلى حساب الفئات التي تتلقى مداخيل ثابتة والمتمثلة في الأجور والمرتبات كما تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وهيكل الإنتاج مما يتطلب البحث في سبل مكافحته باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات النقدية والمالية، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى موضوع الأجور من خلال دراسة تطور النظريات المفسرة لتحديد الأجر عبر تاريخ الفكر الاقتصادي المجدد في أفكار الاقتصاديين الذين ينتمون إلى المدارس الاقتصادية المختلفة حسب التسلسل التاريخي لها، وقد كان الإسلام سابقا في هذا المجال حيث حدد شروطا تحمي العامل وتضمن له مستوى معيشي لائق، كما تعرضنا إلى المحددات الاقتصادية للأجور والمتمثلة في الدخل الوطني، البطالة والإنتاجية.

وانتهى الفصل بعرض العلاقة بين التضخم والأجور ودور هذه الأخيرة في تشكيل حلقة أجر-سعر من خلال عملية المقايسة وتم دراسة التطورات التي مر بها منحى فليبيس على امتداد مراحلها المختلفة والانتقادات التي تعرض لها مع مطلع السبعينات أين تزامن ارتفاع معدل التضخم مع ارتفاع معدل البطالة وختمنا هذا الفصل بتحديد دور الحكومة في مراقبة الأجور وتقدير معدلاتها بما يتناسب مع مستويات الأسعار السائدة.

تضمن الفصل الثاني تحليلا نظريا لمشكلة التضخم في الاقتصاد الجزائري في ظل النظامين الاشتراكي والرأسمالي وذلك بتتبع مسار الأنظمة السعرية منذ سنة 1970 إلى غاية 2005 حيث تميزت بداية هذه الفترة بنظام للأسعار يخضع للرقابة فنتج عنها تضخما مكبوتا أما فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق فحددت الأسعار بناءا على قانون العرض والطلب وتم رفع الدعم على أسعار السلع والخدمات.

كما احتوى هذا الفصل دراسة عن الأسباب المختلفة للتضخم: النقدية، المالية، الهيكلية والمؤسسية حيث ركزنا على دور الأجور من خلال عرض السياسات المحددة للأجور في الجزائر بدءا من

فترة الموروث الاستعماري والتي تحددت فيها الأجور داخل الوحدات الاقتصادية في ظل غياب شبه تام للسلطات العمومية باستثناء تدخلها في تحديد الحد الأدنى المضمون وإلغاء المناطق الثلاثة للأجور الدنيا كمبادرة لتقليص التمايز الجهوي للأجور وللتعبير عن الوحدة الإقليمية للجزائر وقد شكلت نسبة الأجور إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1963-1973 حوالي 40 % في المتوسط ، وابتداء من سنة 1974 تم إعطاء دور أكبر للدولة في تحديد الأجور والتي تمثلت أهم أهدافها في تحسين القدرة الشرائية للفئات ذات الأجور الدنيا من خلال تحديد مستويات الأجور في المؤسسات العمومية وكامتداد طبيعي لتحديد الأجور وفقا للتسيير المركزي ظهر القانون الأساسي العام للعامل سنة 1985 ، ومع انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتقلص إيرادات الخزينة قامت الدولة بتبني نظام اقتصاد السوق في تسيير الشؤون الاقتصادية، وفي هذا الإطار اتخذت الدولة عدة إجراءات للتخفيف من الآثار السلبية لارتفاع معدل التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية التي تهدف إلى امتصاص فائض العرض النقدي وتخفيض الطلب الكلي المتزايد وتمثلت أهم الإجراءات في : رفع معدل إعادة الخصم وفرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية كنسبة من قيمة الودائع المصرفية وتطبيق تقنية استرجاع السيولة والتي ساهمت في تحقيق الاستقرار النقدي كما عملت الدولة على تخفيض النفقات العامة من خلال تحرير الأسعار وتحسين نظام الضرائب وإتباع سياسة مداخيل متشددة.

تناول الفصل الثالث بعض النماذج المفسرة لعلاقة الأجور بالأسعار بالإضافة إلى التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيري الأجور والأسعار ومقارنة تطورها عبر الزمن كما قمنا بالتقدير الآني لحلقة أجر - سعر في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2005 مع الأخذ بعين الاعتبار المراحل المختلفة لتحديد الأجور وأضعنا النموذج لتقنية المحاكاة التي بينت قدرة النموذج على التنبؤ المستقبلي ، وقد احتوى هذا الفصل أيضا على الاختبار الإحصائي لعلاقة فليبيس ومقارنتها مع النظريات الاقتصادية حيث عكست النتائج استمرار العلاقة في المدى الطويل بين التضخم والبطالة.

وعلى ضوء ما سبق وفي ظل اختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:

- فشل نموذج التصنيع المعتمد على مورد واحد المتمثل في نشاط قطاع المحروقات في إحداث الحركة التنموية المرغوبة و تحقيق الأهداف المعلنة في الخطط التنموية حيث انهارت التوازنات الاقتصادية الكلية و برزت الاختلالات الاقتصادية ، الاجتماعية و عرف الطلب بمكوناته زيادة مضطردة مقابل موارد محدودة .

-انهيار أسعار البترول سنة 1986 أثر بوضوح على الموارد المالية حيث انخفضت إيرادات الخزينة العمومية و تفاقمت الاختلالات الاقتصادية الكلية وارتفعت نسبة السيولة نتيجة إعادة تمويل

البنوك الأولية من قبل البنك المركزي و كذلك اللجوء المفرط إلى تغطية العجز في الميزانية العمومية بالإصدار النقدي حيث توفرت كتلة نقدية كبيرة دون أن يقابلها إنتاج حقيقي .
- من بين العوامل التي ساعدت على تفاقم عجز الميزانية ارتفاع كتلة الأجور الموزعة و عدم ارتباطها بالإنتاج و إنما بمتغيرات خارجية محددة من قبل الدولة حيث التزمت البنوك بمنح قروض قصيرة المدى غير قابلة للاسترداد للمؤسسات العمومية .

-عدم فعالية نظام الأجور خلال فترة التسيير المركزي مما أدى إلى نمو أكبر في الكتلة الأجرية مقارنة مع نمو الناتج هذه الوضعية انعكست سلبا على معدلات الأسعار نتيجة ارتفاع الطلب على السلع و الخدمات، كما شهدت هذه الفترة اختلالات في توزيع الأجور ناجم عن تباينها من المؤسسات و الإدارات العمومية و بين القطاع الصناعي و الزراعي و حتى داخل المؤسسة نفسها و يعود هذا التفاوت إلى احتكار بعض المؤسسات للتجارة الخارجية خاصة المنتجات ذات المردودية .

- سمح القانون الأساسي العام للعامل بتوحيد شروط تحديد الأجر بين قطاع الصناعة و الزراعة و بين القطاع الاقتصادي و الإدارات العمومية و حقق عدة إيجابيات من حيث تخفيض الفوارق بين أجور العمال إلا أنه سمح من جهة أخرى ببروز الحلقة التضخمية مما أثر على القدرة الشرائية للأجور النقدية ،بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بفعل التضخم لصالح فئة المستقلين و المستخدمين وعليه فإن الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا والتي تحملت ثقل الارتفاعات المستمرة في الأسعار هي تلك المحصورة في الفئة المتوسطة و الفقيرة.

-ساهم الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق في تقليص دور الدولة في تأطير علاقات العمل و إعطاء استقلالية أكبر للمؤسسات الاقتصادية ومسؤولية أكبر للشركاء الاجتماعيين في تحديد سياسة الأجور بالاعتماد على مبدأ التفاوض الجماعي إلا أن هذه الفترة لم تختلف عن سابقتها من حيث تمويل الأجور حيث أن الزيادات المقررة تحت ضغط النقابات العمالية تم تمويلها عن طريق الخزينة العمومية نتيجة العجز الذي تعاني منه المؤسسات حسب تقرير وزارة المساهمة و ترقية الاستثمار سنة 2003 و التي أقرت بأن 42 % فقط من المؤسسات الاقتصادية العمومية قادرة على البقاء في الوقت الذي مازالت فيه تكاليف المستخدمين في تزايد و مما زاد من أعباء هذه المؤسسات الارتفاعات المتتالية للحد الأدنى للأجور حيث تضاعف بحوالي 10 مرات بين سنتي 1990 و 2004 بمعدل زيادة سنوية تقدر ب 20% و انخفضت نتيجة لذلك حركات الإضراب خاصة في القطاع العمومي.

- عملت الدولة في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي على مكافحة التضخم من خلال تقليص الرواتب و الأجور و تطبيق مجموعة من الإجراءات للحفاظ على التوازن المالي للمؤسسات العمومية كتقليص ساعات العمل و تخفيض سن الإحالة على التقاعد من خلال توسيع نظام التقاعد المسبق في المؤسسات و الإدارات العمومية و عموما فإن تحقيق التوازن المالي في المؤسسات وإعادة هيكلتها تم على حساب عنصر العمل بدل تشجيع الإنتاج و تحسين الإنتاجية.

- تبين نتائج الاختبار الإحصائي وجود علاقة سببية بين التضخم والأجور في الاقتصاد الجزائري حسب نتائج اختبار سيمس إلا أن أثر الأجور على التضخم أكبر من أثر التضخم على الأجور إذ يؤدي تغير الأجر بوحدة واحدة إلى تغير معدل التضخم بـ 0.52 وحدة في حين يؤدي تغير معدل التضخم بوحدة واحدة إلى تغير الأجور بـ 0.36 وحدة.

- بينت نتائج الاختبار الإحصائي لعلاقة فليبس بناء على بيانات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2005 وجود علاقة طردية بين التضخم والبطالة خلال فترة تطبيق النظام الاشتراكي نتيجة انتفاء علاقات العمل الليبرالية والمتمثلة أساسا في حرية المنافسة ثم تحولت إلى علاقة عكسية خلال فترة تطبيق برامج صندوق النقد الدولي حيث كان انخفاض معدل التضخم على حساب معدل البطالة الذي شهد ارتفاعا ملموسا.

التوصيات:

خلصنا من خلال بحثنا هذا إلى مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ينبغي البحث عن تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تنويع هيكل الإنتاج والاهتمام بالمشروعات الخاصة بالسلع التي يوجد بها قصور في العرض الكلي.

- التحكم في النفقات الجارية بإتباع سياسة مالية و دخلية رشيدة لتقليص معدل التضخم و التحكم في الكتلة الأجرية الموزعة على العمال.

- توفير العدالة و العقلانية في توزيع الأجور والحد من الآثار التضخمية للارتفاعات المتتالية للأجور والتحكم فيها عن طريق الضريبة بالإضافة إلى إنشاء هيئات خاصة لمراقبة المداخل ولتقديم وتقييم الدراسات و الاقتراحات الخاصة بسياسة الأجور.

- تشجيع الاستثمار من خلال القضاء على العوائق التي تقف حائلا دون تحقيق ذلك و المتمثلة في انتشار البيروقراطية و الرشوة و استغلال النفوذ لاحتكار بعض النشاطات خاصة قطاع التجارة الخارجية ومنح مزايا الاستثمار للمستثمر الخاص والأجنبي لتشجيعه على إقامة مشاريع جديدة تعود بالنفع على المجتمع كله .

آفاق البحث:

حاولنا خلال هذا البحث الإلمام بجميع جوانب الموضوع إلا أنه بقيت بعض النقاط التي

نأمل أن تكون مؤشرا مفيدا لبحوث ودراسات جديدة:

- دراسة العلاقة بين سياسة الأجور والإنتاجية في الاقتصاد الجزائري .
- أثر التضخم على توزيع المداخل بين أفراد المجتمع.
- تأثير الأجر كتكلفة إنتاج أساسية على أسعار المنتجات على المستوى الجزئي.

وختاما أرجو أن يكون هذا البحث في الشكل الذي استهدفته وأردته فإن بدا كذلك فذاك هو رجائي

وإن أنا قصرت في شيء فالعصمة لله وله الكمال دون سواه.

المراجع

أ/الكتب:

- 1- أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، محمد السيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 2- أسامة بشير الدباغ، البطالة و التضخم المقولات النظرية و مناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- 3- أمين السيد أحمد لطفي - تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة - الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 4- بسام الحجار، الإقتصاد النقدي و المصرفي، دار منهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.
- 5- بن حمود سكيبة، دروس في الإقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة و الإعلام، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.
- 6- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
- 7- زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الفولي، أصول الإقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 8- سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي، جامعة الكويت، الكويت، 1994.
- 9- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الإقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت الطبعة الأولى، 2006.
- 10- سوزي عدلي ناشد، زينب حسين عوض الله، مبادئ الإقتصاد السياسي، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان 2007.
- 11- ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 12- صالح الخصاونة، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2000.
- 13- عاطف محمد عبيد، دراسة تحليلية للأجور والإنتاجية والاتجاهات الحديثة في أنظمة ربط الأجر بالإنتاج، مركز البحوث الإدارية، 1976.

- 14- عبد الرحمن المالكي ، السياسة الاقتصادية المثلى ، جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، 2006 .
- 15- عبد الرحمن يسري أحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية ، جامعة الإسكندرية الإسكندرية، 2004.
- 16- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية ، قسم الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية، 2004- 2005.
- 17- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في القياس الاقتصادي، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2005.
- 18- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الثانية ، 2005.
- 19- غازي حسين عناية ، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 .
- 20- فليح حسن خلف ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، عالم الكتب الحديث، عمان ، الطبعة الأولى، 2006.
- 21- مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام ، دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2002.
- 22- محمد الشريف أمان ، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي ، منشورات برتي، الجزائر، 1994.
- 23- محمود الوادي وآخرون ، الأساس في علم الاقتصاد ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، 2007.
- 24- محمود حسن الوادي ، كاظم جاسم العيساوي ، الإقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان ، الطبعة الأولى ، 2007.
- 25- محمود عبد الفضيل ، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1982.
- 26- مكتب العمل الدولي ، مدخل لدراسة الأجور، ترجمة جمال البنا الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966.
- 27- نادر أحمد أبو شيحة، الكفاية الإنتاجية ووسائل تحسينها في المؤسسات العامة، مطابع الدستور التجارية، عمان، دون تاريخ.
- 28- نعمة الله نجيب ، نظرية اقتصاد العمل ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001-2002.
- 29- نداء محمد الصوص، الإقتصاد الكلي، دار إجادين للنشر و التوزيع ، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- 30- يوسف إلياس، الحد الأدنى للأجور دراسة اقتصادية قانونية، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، 1980.

ب/ الأطروحات و الرسائل:

- 31- بن علي بلعزوز ، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2003/2004.
- 32- زهيه بركان ، التضخم و برامج التصحيح في البلاد النامية بين النظرية و التطبيق "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998-1999.
- 33- طالبى ميسوم ، السياسة المالية و دورها في ضبط التضخم في الجزائر (1990-2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003/2004.
- 34- صالح تومي ، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2002.
- 35- عائشة حمدوش ، دراسة سلوك مقدرات النماذج الآنية غير الخطية باستعمال تقنيتي المحاكاة ومونتي كارلو، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1996/1997.
- 36- عبد الغني عليوان ، محددات الأجر في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2007.
- 37- عبد القادر خليل ، دراسة قياسية اقتصادية لتطور الأجر بوزارة التربية الوطنية منذ سنة 1985 إلى غاية 2000 -حالة ولاية المدية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- 38- كمال بن يخلف ، السياسة النقدية و المالية و مشكلة التضخم -حالة الاقتصاد الجزائري (1970-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- 39- مليكة يحيات ، إشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006.
- 40- مولود حشمان ، محددات الأجر في الجزائر -دراسة قياسية اقتصادية-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000.

ت/ المجالات:

- 41- صالح تومي ، دور المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، العدد 13 ،الجزائر،2005.
- 42- علاوة لعلاي ،اختبار (Granger) للسببية : ماهو اتجاه العلاقة بين النقد والدخل،مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، العدد 16،الجزائر ، 2007.
- 43- مليكة يحيات ، ديناميكيات التضخم في الجزائر،مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ،العدد 16،الجزائر، 2007.

ث/ التقارير:

- 44-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر،نوفمبر 1998.
- 45- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الدورة العامة السابعة عشر، ماي 2001.
- 46-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2002 ، الدورة العامة 21 ،ديسمبر 2002.
- 47-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي ، الدورة العامة العاشرة ،أفريل 1998 .
- 48-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو، الدورة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005 .
- 49-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003 ، الدورة العامة الرابعة و العشرون،جوان 2004 .
- 50-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة الخامسة و العشرون، 2005 .

ج/ القوانين:

- 51- قانون رقم 78-12 مؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق ل 5 أوت سنة 1978 المتضمن القانون الأساسي العام للعامل.
- 52- مرسوم رقم 85-59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق ل 23 مارس سنة 1985 يتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات و الإدارات العمومية.

a/ les ouvrages :

- 53- Artus P, Alain muet P, **théorie du chômage** , economica , paris , 1997.
- 54-Artus P,Deleau M,Malgrange P,**modélisation macroéconomique**.,
economica, Paris,1986.
- 55- Barbier J.C, Nadel H– **la flexibilité du travail et de l’emploi**- Dominos
Flammarion , France , 2000.
- 56-begg.D , Fischer.S , Dorubush.R , **economics** , the mc graw companies
England ,2000.
- 57- Cadoret I et autres,**économétrie appliquée**,de boeck , bruxelles ,1^{ère} édition,
2004.
- 58- clerc D , **inflation et croissance**, Syros/Alternatives , Paris ,1989.
- 59- Dallene P, Lecru L, **croissance et mutation de l’ économie mondiale
depuis 1945**, Ellipses édition, paris , 2003.
- 60-Denizet.J,**la grande inflation : salaire,intérêt et change** , presses
universitaires de France ,Paris, 2^{ème} édition ,1978.
- 61-Geneviève.G , Marie le Page. J,**economie de l’emploi**, presses universitaires
de France ,Paris, 1^{ème} édition,1993.
- 62-Heertje.A,Piertti.P, Barthélemy.P **principe d’économie politique** ,boeck
université ,Bruxelles , 3^{ème} édition,2000.
- 63- Jacoud J–**inflation et désinflation**(faits, théories, politiques)- seuil, paris
1997 .
- 64-James- E- Meade –**retour au plein emploi**- economica , paris, 1996 .
- Lecaillon .J ,Vernière .M ,**théorie du salaire** , Cujas,France,1974.

65-Marie le Page. J, le caillon J.D, Ottavy C , **macro économie(équilibre et politique économique)**, Cujas, Paris ,1993.

66- Miloudi . B, **la distribution en Algérie**, opu , Alger , 1995.

67-Peron-Magnan.J , **inflation et répartition des revenus salariaux**,librairie du recueil sirey ,Paris ,1964.

68- Sadigh.E, **Principes de l'économie salariale**- l'Armattom, Paris , 1999.

69-Temmar.H , **les explications théoriques de l'inflation** , opu ,Alger, 1984.

70- Teulon F , **travail et emploi**, Ellips édition , Paris , 1999.

71- YVes Crozet, **inflation et désinflation**, Nathan, paris, 3^{ème} édition,1998.

b/ les articles.

72-Ahmed Bouyacoub, **Répartition du revenus et catégories sociales**, cahier du cread n34, Alger,2^{ème} trimestre,1993.

73-Ahmed Henni,**Répartition des revenus et structures sociales communauté et individu** , cahier du cread n34,Alger,2^{ème} trimestre1993.

74- A.Lellou,**régulation et politique salariale en Algérie (1963-1970)**, cahier du créad,Alger,2^{ème} trimestre 1989.

75- A.Lellou,**procédures formelles et pratiques réelles dans la détermination des salaires**, cahier du cread n34 ,Alger,2^{ème} trimestre 1993.

الملاحق

الملحق رقم 1: تطور الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2005-1989)

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
M2	308,1	343	413,7	515,9	627,4	723,5	799,6	915,1	1081,5	1592,5	1789,4	2022,5	2473,6	2901,5	3354,5	3738,0	4157,7
PIB سمي	422,0	544,4	862,1	1074,7	1189,7	1487,4	2005	2570	2780,2	2830,5	3238,2	4123,5	4227,1	4521,8	5247,5	6135,9	7544

الملحق (2): تطور عدد السكان في الفترة 1974-2005

عدد السكان	السنوات
15,164	1974
15,768	1975
16,45	1976
17,058	1977
17,6	1978
18,12	1979
18,666	1980
19,262	1981
19,883	1982
20,522	1983
21,185	1984
21,863	1985
22,512	1986
23,139	1987
23,783	1988
24,409	1989
25,022	1990
25,643	1991
26,271	1992
26,894	1993
27,496	1994
28,06	1995
28,566	1996
29,045	1997
29,507	1998
29,965	1999
30,416	2000
30,879	2001
31,357	2002
31,848	2003
32,364	2004
32,906	2005

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم 3: تطور رصيد الميزانية و معدل التضخم خلال الفترة (1991-2005)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد الميزانية / PIB	1,3	10,6-	13,67-	7,20-	7,38-	2,50-	0,26-	6,59-	1,91-	0,52-	70,92-	29,34-	210,41-	260,74-	385,25-
معدل التضخم	25,9	31,7	20,5	29,04	29,8	18,7	5,7	5	2,64	0,34	4,23	1,42	2,59	3,56	1,64

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

```
mpl 1970 2005
equation EQU1.LS dw C dw(-1) p(-1) p(1)
scalar SCR1=@SSR
scalar NDL1=@REGOBS-@NCOEF
equation EQR1.LS dw C dw(-1) p(-1)
scalar SCRR1=@SSR
scalar NDLR1=@REGOBS-@NCOEF
scalar F1N=(SCRR1-SCR1)/(NDLR1-NDL1)
scalar F1D=SCR1/NDL1
scalar FS1=F1N/F1D
equation EQU2.LS p C dw(-1) p(-1) dw(1)
scalar SCR2=@SSR
scalar NDL2=@REGOBS-@NCOEF
equation EQR2.LS p C dw(-1) p(-1)
scalar SCRR2=@SSR
scalar NDLR2=@REGOBS-@NCOEF
scalar F2N=(SCRR2-SCR2)/(NDLR2-NDL2)
scalar F2D=SCR2/NDL2
scalar FS2=F2N/F2D
delete SCR1 SCR2 SCRR1 SCRR2 F1N F2N F1D F2D NDL1
NDLR1 NDL2 NDLR2
```

الملحق رقم (5) : تقدير حلقة أجر - سعر باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين

1- معادلة الأجر:

Dependent Variable: DW				
Method: Two-Stage Least Squares				
Date: 07/11/09 Time: 19:48				
Sample(adjusted): 1971 2005				
Included observations: 35 after adjusting endpoints				
Instrument list: D2 D4 L DPX IN				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.14393	4.039052	3.749378	0.0008
P	0.362470	0.158666	2.284480	0.0298
D2	4.804350	2.867849	1.675245	0.1046
D4	11.42176	4.625052	2.469542	0.0197
L	-0.009147	0.003198	-2.860456	0.0078
DPX	0.096268	0.028085	3.427708	0.0018
R-squared	0.653726	Mean dependent var	16.04733	
Adjusted R-squared	0.594023	S.D. dependent var	9.249151	
S.E. of regression	5.893217	Sum squared resid	1007.170	
F-statistic	10.36559	Durbin-Watson stat	2.015861	
Prob(F-statistic)	0.000009			

2- معادلة التضخم:

Dependent Variable: P				
Method: Two-Stage Least Squares				
Date: 07/10/09 Time: 18:20				
Sample(adjusted): 1971 2005				
Included observations: 35 after adjusting endpoints				
Instrument list: D2 D4 L DPX IN				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.830377	2.335504	-2.496411	0.0179
DW	0.524194	0.121270	4.322544	0.0001
IN	0.915503	0.153570	5.961486	0.0000
R-squared	0.656173	Mean dependent var	10.39314	
Adjusted R-squared	0.634684	S.D. dependent var	8.410239	
S.E. of regression	5.083265	Sum squared resid	826.8666	
F-statistic	31.85267	Durbin-Watson stat	1.763695	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم (06): الطريقة البيانية لتقييم النموذج:

